دليل الطالب
في مجال
حرية التعبير

UNESCO
Division of Freedom of Expression and Media Development
Communication and Information Sector
7, place Fontenoy

75007 Paris, France

9 789230 011147

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

دليل الطالب

في مجال حرية التعبير

دليل الطالب

في مجال حرية التعبير

صدر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة7, place de Fontenoy, 75352 Paris 07 SP, France
(قطاع المعلومات والاتصال)Communication and Information Sector
http://www.unesco.org/new/en/communication-and-information

© اليونسكو ٢٠١٣جميع الحقوق محفوظة

الترقيم الدولي الموحد للكتب:7 001114 3 92 978 ISBN

إن التسميات المستخدمة في هذا المطبوع وطريقة عرض المواد فيه لا تعبّر ضمناً عن أي رأي لليونسكو بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، ولا بشأن سلطات هذه الأماكن أو رسم حدودها أو تخومها.

ويتحمل مؤلفو هذا المصنف مسؤولية اختيار وطريقة عرض المواد الواردة فيه، كما يتحملون المسؤولية عن الآراء المذكورة فيه والتي لا تعبر بالضرورة عن وجهات نظر اليونسكو ولا تلزم المنظمة بشيء.

التحرير: مينغ-كوك ليم

حقوق الصور: [ملاحظة للطباعة: يرجى التأكد من أن أرقام الصفحات المذكورة في الجدول أدناه مطابقة لأرقام صفحات الصور في النسخة العربية] النهائية، وشكراً

الغلاف	© UNESCO/Ben Stanford
الصفحة ٨	© CC opencage.info
الصفحة ١٠	© اليونسكو
الصفحة ١٦	UNESCO/eYeka posters competition
الصفحة ١٨	UNESCO/World Press Freedom Day 2012
الصفحة ٢٢	UNESCO/Power of Peace Network
الصفحة ٢٤	Courtesy of WAN-IFRA/ Getty Image
الصفحة ٣٠	Courtesy of WAN-IFRA/ Agence France Presse
الصفحة ٣٢	© UNESCO/World Press Freedom Day 2012
الصفحة ٣٥	© UNESCO Quito/Libertad de Expresión
الصفحة ٣٧	© UNESCO Quito/Libertad de **Expresión**
الصفحة ٤٠	© اليونسكو
الصفحة ٤٣	© اليونسكو
الصفحة ٤٦	© اليونسكو
الصفحة ٤٨	© UNESCO Quito/Libertad de Expresión
الصفحة ٥١	© UNESCO/World Press Freedom Day
الصفحة ٥٢	Courtesy of WAN-IFRA
الصفحة ٥٤	© UNESCO Quito/Libertad de Expresión
الصفحة ٥٨	© UNESCO/Power of Peace Network
الصفحة ٥٩	© UNESCO/eYeka posters competition
الصفحة ٦٠	© UNESCO Quito/Libertad de Expresión
الصفحة ٦٤	© اليونسكو
الصفحة ٦٦	© اليونسكو

التنضيد الطباعي: اليونسكو

المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:

لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية.

المادة الأولى من الميثاق التأسيسي لليونسكو:

ترمي المنظمة إلى «تعزيز التعارف والتفاهم بين الأمم بمساندة أجهزة إعلام الجماهير، وتوصي لهذا الغرض بعقد الاتفاقات الدولية التي تراها مفيدة لتسهيل حرية تداول الأفكار عن طريق الكلمة والصورة.» (الفقرة ٢ (أ))

المحتويات

شكر ٤
تمهيد ٥
مقدمة: الهدف من إصدار دليل عن حرية التعبير ٦
كيف تستخدم هذا الدليل؟ ٧

الفصل الأول ١١
ما هي حرية التعبير وما أهميتها؟ ١١
١- ما هي حرية التعبير؟ ١٢
٢- ما أهمية حرية التعبير؟ ١٣
٣- ما الفرق بين مختلف أشكال التعبير؟ ١٤
خلاصة الفصل الأول: ١٥

الفصل الثاني
متى تكون حرية التعبير في خطر؟ ١٧
١- عند رفض طلب للترخيص بالنشر أو الإذاعة ١٨
٢- عند وجود تهديدات بالاعتداء الجسدي أو ممارسة ضغوط نفسية ١٩
٣- عند منع الوصول إلى المعلومات أو الحد من إمكانية الوصول إليها، بدون سبب وجيه ١٩
٤- عند استغلال القوانين الخاصة بالتشهير والسب والقذف ١٩
٥- عند وجود قوانين أو لوائح تقييدية ٢٠
خلاصة الفصل الثاني ٢١

الفصل الثالث ٢٣
ما هي الشروط اللازم توافرها لازدهار حرية التعبير؟ ٢٣
١- سيادة القانون ٢٤ ٢٥
٢- وجود وسائل إعلام حرة ومستقلة وتعددية مزدهرة ٢٦
٣- حرية الإعلام: الانتفاع بالمعلومات العامة ٢٨
٤- وجود مجتمع مدني نشيط وفعال ٣٠
خلاصة الفصل الثالث: ٣١

الفصل الرابع ٣٣
الدور الخاص للصحافة والصحافيين في مجال حرية التعبير ٣٣
١- حراس للمصلحة العامة أم أبواق مطيعة؟ ٣٤
٢- الصحافة الحرة ٣٤
٣- أمن الصحافيين ٣٥
٤- ممارسة المراقبة الذاتية في وسائل الإعلام ٣٦
خلاصة الفصل الرابع ٣٩

الفصل الخامس ٤١
ماذا عن حرية التعبير على الإنترنت؟ ٤١
١- المنشورات غير النظامية وأشرطة التسجيلات الصوتية ٤٢
٢- الويب ٢,٠ ..... ٤٢
٣- ظهور صحافة المواطن ٤٣
٤- المدونات ويوتيوب وتويتر ٤٣
خلاصة الفصل الخامس ٤٥

الفصل السادس ٤٧
قم بدورك: راقب حرية **التعبير** ودافع عنها واعمل على تعزيزها ٤٧
١. اكتب أفكارك وقم بإصدار نشرتك الإعلامية ٤٨
٢- راقب حرية التعبير في بلدك ٤٩
٣. احتفل باليوم العالمي لحرية الصحافة ٥١
٤- ابدأ في تكوين شبكتك للتواصل مع الآخرين ٥٢
خلاصة الفصل السادس ٥٧

الفصل السابع ٥٩
«يمكننيأن أقول ما يحلولي، فأنا حر في **التعبير**» ٥٩
أين تتوقف حرية التعبير: خطاب الكراهية ٦١
خلاصة الفصل السابع: ٦٢

دراسةحالة ٦٥
١- إشكالية حرية التعبير والحساسيات الدينية ٦٧
٢. إشكالية حرية التعبير والامتثال للقوانين المحلية ٦٨
٣. إشكالية حرية التعبير وألعاب الفيديو ٦٩
موارد ٧٢
مسرد المصطلحات ٧٣
الملحق ١ ..... ٧٤
الملحق ٢ ..... ٧٦
الملحق ٣ ..... ٧٧
الهوامش ٧٩

شكر

إننا نقف جميعاً على أكتاف من جاؤوا من قبلنا، ونظل نحظى بدعم جميع الذين يشاركوننا رحلتنا.

ونود أن نتقدم بخالص الشكر والإعزاز إلى الدكتورة سوزان مولر، أستاذة الإعلام والدراسات الدولية ومديرة المركز الدولي للإعلام وخدمة المجتمع بجامعة ماريلاند، كما نشكر المشاركين العاملين في برنامج أكاديمية سالزبورغ الخاص بالإعلام والتغير العالمي، على الإسهامات التي قدموها في المراحل الأولى من هذا المشروع والتي كانت المنطلق لإعداد هذا الدليل.

ويعود الفضل في إعداد هذا الدليل أيضاً إلى الأسهام الكبير الذي وفرته التجربة الرائدة التي أجريت بمساندة اللجنة الوطنية الكندية لليونسكو في بعض المدارس التابعة إلى شبكة اليونسكو للمدارس المنتسبة والمتمثلة في مدرسة بريتشارد بولاية وينيبيغ، ومدرسة ثانوية لوكبورت بولاية نوفا سكوتيا، ومدرسة أولدز للتعليم المتوسط والثانوي، ومدرسة الملكة إليزابيث الثانوية بولاية ألبرتا.

ونتقدم كذلك بالشكر إلى الرابطة العالمية لناشري الصحف والأنباء (WAN-IFRA) على ما قدمته من إرشادات مفيدة في مراحل هامة من تنفيذ هذا المشروع.

كما نتوجه بالشكر إلى كل الزملاء في قطاع الاتصال والمعلومات باليونسكو لمشاركتهم في هذا المشروع، إذ بدون الأفكار والمقترحات والتعليقات التي جادوا بها ما كان بالإمكان إعداد هذا الدليل.

تمهيد

إننا نعلم جميعاً أن حرية التعبير عنصر جوهري من عناصر الديمقراطية والتقدم والحوار، فبدونها لا يمكن تحقيق هذه الأهداف، كما أن حرية التعبير هي أحد الحقوق العالمية المكفولة للجميع؛ فلكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون تدخل، واستقاء المعلومات والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية، وذلك على النحو المنصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

واليونسكو هي، من بين منظمات الأمم المتحدة، المنظمة المكلفة خصيصاً بتعزيز حرية التعبير والحريات المتعلقة بها كحرية الصحافة وحرية الإعلام، وقد بذلت المنظمة، على مر العقود، جهودا حثيثة لتعزيز هذه الحقوق الأساسية من حقوق الإنسان في مختلف أرجاء العالم بين الإعلاميين والسياسيين وواضعي السياسات وأعضاء الحكومات والمنظمات غير الحكومية والهيئات الأكاديمية وغيرها. ويمثل إصدار «دليل الطالب في مجال حرية التعبير: المفاهيم والقضايا» هذا استمراراً لهذه السلسلة من الجهود المتواصلة.

فينبغي أن تتوافر للجميع المعارف والأدوات والآليات الكفيلة بإتاحة التداول الحر للمعلومات، وقد تم نشر الكثير من الكتابات عن حرية التعبير باعتبارها أحد أكثر المفاهيم إثارة للجدل في عصرنا هذا، ومع ذلك، فإن قليلاً من هذه الكتابات يتوجه إلى الشباب، وخاصةً إلى الشباب الذين ما زالوا في مراحل التعليم الثانوي وقبل الجامعي. ويندرج هذا الدليل في عداد هذه الكتابات التي تخاطب هؤلاء الطلاب بالذات. فيجب تعزيز قدرات الشابات والشبان وتثقيفهم بشأن المفاهيم والقضايا المتعلقة بحرية التعبير كي يصبحوا مواطنين واعين يعيشون في ظل نظام ديمقراطي.

- ما أهمية حرية التعبير؟
- متى تكون حرية التعبير في خطر؟
- ما هي الشروط اللازم توافرها لازدهار حرية التعبير؟
- ما هو الدور الخاص للصحافة والصحافيين في مجال حرية التعبير؟
- ماذا عن حرية التعبير على الإنترنت؟
- ماذا يمكننا أن نفعل؟
- ما هي حدود حرية التعبير؟

هذه بعض الأسئلة التي يحاول هذا الدليل الإجابة عنها بأسلوب شيق ويسير، وهو مقسم إلى سبعة فصول يركز كل فصل منها على قضية محددة، فيناقش الفصل الأول مفهوم حرية التعبير ويشرح أهميته، ويسلط الفصل الثاني الضوء على القضايا التي تهدد حرية التعبير، بما في ذلك حالات التحكم في وسائل الإعلام وترهيب الإعلاميين وعرقلة الحصول على المعلومات وإصدار القوانين واللوائح التي تحد من الحريات. أما الفصل الثالث، فهو يعرّف القراء على الشروط اللازم توافرها لازدهار حرية التعبير ،مثل سيادة القانون ووجود إعلام حر مستقل وتعددي بالإضافة إلى وجود مجتمع مدني نشيط.

ويتناول الفصل الرابع بوجه خاص دور الصحافة والصحافيين في مجال حرية التعبير، بينما يناقش الفصل الخامس التطورات الحديثة في مجال الإعلام، كمواقع التواصل الاجتماعي ودورها في مجال ممارسة حرية التعبير، إضافة إلى دور وسائل الإعلام التقليدية كالمطبوعات والإذاعة والتليفزيون. ويأتي الفصل السادس ليساعد القراء على الربط بين النظرية والتطبيق من خلال مجموعة متنوعة من التدريبات والمشاريع والأسئلة المحفزة للتفكير، فيقترح، على سبيل المثال، الاشتراك في احتفالات اليوم العالمي لحرية الصحافة، وإقامة مواقع على الإنترنت لمراقبة وسائل الإعلام. ويعرض الفصل السابع، في الختام، بعض القضايا الشائكة المتعلقة بحرية التعبير وحدودها. بيد أن الدليل يقدم، علاوةً على هذه الفصول السبعة، بعض المواد الإضافية القائمة على دراسة حالة عن بلد خيالي يسمى زانغارا ويمثل إطاراً لخليط من الأحداث التي تطرأ في عالم الواقع مما يتيح للقارىء التعمق بقدر أكبر في استكشاف المفاهيم والقضايا المعنية.

ولا يسعنا، ختاماً، إلا أن نتوجه بالشكر إلى كل الذين ساهموا في هذا المشروع.

يانيس كاركلينش مساعد المديرة العامة لقطاع الاتصال والمعلومات باليونسكو

مقدمة:

الهدف من إصدار دليل عن حرية التعبير

لقد كتب الكثيرون عن موضوع حرية التعبير وتناولوه من وجهات نظر مختلفة، فهناك المئات من الكتب وآلاف المقالات والدراسات التي خصصت لهذا الموضوع البالغ الأهمية والمثير للجدل، ومع ذلك، فإن أكثر هذه الكتابات لا يتوجه إلى جمهور طلاب المدارس الثانوية على وجه التحديد، وتكاد أن تنعدم المؤلفات التي تحتوي على أنشطة عملية تثري تفاعل القارىء مع قضايا حرية التعبير.

مقدمة:

> *«إنني لن أكون حراً بمعنى الكلمة إذا انتقصتُ من حريات الآخرين، لأنني سأكون في ذلك كمن سُلبت منه حريته.»*
>
> نلسون مانديلا،
> أول رئيس لجنوب أفريقيا بعد انتهاء نظام الفصل العنصري،
> والحاصل على جائزة نوبل للسلام لعام ١٩٩٣

إن هذا الدليل مساهمة من اليونسكو في دعم حرية التعبير، وقد تم تأليفه خصيصا لطلبة المدارس الثانوية؛ فهو يشرح المفاهيم والقضايا الرئيسية المتعلقة بحرية التعبير بأسلوب حواري يسهل فهمه.

واليونسكو هي المنظمة الوحيدة المكلفة، من بين منظمات الأمم المتحدة، بتعزيز حرية التعبير وبالدفاع عن الحرية الملازمة لها والمتمثلة في حرية الصحافة. وبعبارة أخرى، فإن اليونسكو هي المنظمة الرائدة للعمل في إطار منظومة الأمم المتحدة، من أجل الترويج لحرية التعبير وحرية الصحافة والدفاع عنهما ومراقبتهما ودعمهما باعتبارهما يشكلان معاً أحد حقوق الإنسان الأساسية. كما أن اليونسكو تسلط الضوء على استقلال وتعددية وسائل الإعلام بوصفهما عنصرين أساسيين للعملية الديمقراطية، وتسدي لحكومات الدول الأعضاء في المنظمة[١] خدمات استشارية تتعلق بسن التشريعات ووضع السياسات الخاصة بوسائل الإعلام، مما يساعد أعضاء الحكومات والمجالس التشريعية وغيرهم من صناع القرار على إدراك أهمية تأمين حرية التعبير. ويعد الاحتفال باليوم العالمي لحرية الصحافة في الثالث من أيار/ مايو من كل عام من أبرز أنشطة اليونسكو للدفاع عن هذه القضية ونشر الوعي بها. ففي عام ١٩٩٣ أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا التاريخ يوماً عالمياً للاحتفال بحرية الصحافة بناءً على توصية من المؤتمر العام لليونسكو[٢]، وأصبح العالم يحتفل منذئذ بهذا اليوم سنوياً. وأنشئت في عام ١٩٩٧ جائزة اليونسكو / غييرمو كانو العالمية لحرية الصحافة بغية تكريم شخصية أو منظمة أو مؤسسة تكون قد قدمت إسهامات بارزة في الدفاع عن حرية الصحافة أو في تعزيزها في أي مكان في العالم، وخصوصاً إذا أنجزت هذه الإسهامات في ظروف مواجهة خطر ما.

ويقوم دليل حرية التعبير هذا على أساس أن حرية التعبير وحرية الصحافة وحرية الإعلام تشكل عناصر لا غنى عنها لتحقيق جميع حقوق الإنسان، فإننا نؤمن تماماً بالمادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتي تنص على أن "لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية". ولذلك، فسيجري التشديد في هذا الدليل على العناصر الرئيسية الأربعة للمادة ١٩، ألا وهي: حق اعتناق الآراء دون تدخل، وحق استقاء المعلومات، والحق في الحصول على المعلومات، والحق في نقل المعلومات إلى الآخرين.

كيف تستخدم هذا الدليل؟

ليست هناك طريقة محددة لاستخدام هذا الدليل. فإن بالإمكان استخدامه كمرجع أو كمنطلق لفهم ودراسة المفاهيم والقضايا المتعلقة بحرية التعبير، أو كمصدر لأفكار خاصة بأنشطة ومشاريع تسهم في تعزيز حرية التعبير.

ويشتمل هذا الدليل أيضاً على قوائم مطولة لمراجع ومصادر أخرى تتعلق بحرية التعبير، بما فيها مواقع الإنترنت والأدلة وغير ذلك. وبإمكان المعلمين والطلاب وغيرهم من القراء استخدام هذا الدليل كمنهج دراسي يبدأ بتقديم لمحة عامة عن المفاهيم، يليها تحديد الشروط التي تيسر ازدهار حرية التعبير أو تحد منها، ويتبع ذلك بفصلين يعنيان بشرح دور الصحافة والإنترنت في مجال حرية التعبير، وينتقل بعد ذلك إلى قسم يركز على الأنشطة والمشاريع العملية التي يمكن تنفيذها، فيتناول الفصل الأخير بعض دراسات الحالات. وبخلاف ذلك، ثمة طريقة أخرى لاستخدام الدليل يمكن أن يختار فيها القارىء ما يناسب أهدافه، كأن يستخدم أي فصل أو قسم منه كمرجع منفصل بذاته أو كجزء من سلسلة من الأنشطة.

مقدمة:

ويشتمل هذا الدليل إجمالاً على أربعة عناصر رئيسية هي:

- التعريف بالمفاهيم والقضايا المتعلقة بحرية التعبير
- تحديد الأخطار التي تهدد حرية التعبير
- تحديد الشروط التي تيسر تحقيق حرية التعبير
- حث القراء على القيام بدورهم في تعزيز حرية التعبير والدفاع عنها من خلال الاضطلاع بأنشطة عملية

والقصد من هذا الدليل هو أن يكتسب القارىء المهارات التالية:

- الإلمام بالمفاهيم والقضايا الأساسية المتعلقة بحرية التعبير، ويتم هذا عن طريق تقديم وشرح المفاهيم وتعاريفها مع تقديم لمحة عامة عن القضايا الأساسية.
- امتلاك وعي معرفي بالقضايا الراهنة المتعلقة بحرية التعبير والتي يناقشها هذا الدليل.
- القدرة على تحديد القضايا الأساسية، ويتم ذلك من خلال دراسات الحالات أو الشروح المستفيضة، أو طرح أسئلة مصممة من أجل استخلاص أفكار وإجابات من القراء أنفسهم.
- القدرة على الدفاع عن بعض المبادىء والعمل على تعزيزها (ونقصد هنا المبادىء والأفكار الخاصة بحرية التعبير)، ويتم هذا عن طريق حث القراء على المشاركة في سلسلة من الأنشطة العملية المقترحة.
- القدرة على تقديم آراء شخصية عن قضايا حرية التعبير وعن مواضيعهم الجدل بشأنها، وذلك عوضاً عن اتخاذ موقف المتفرج حيالها أو عن التعامل معها تعامل المستهلك لها لا غير، فهذا الدليل يشجع القراء على إجراء تجاربهم الخاصة بهم وتكوين استنتاجاتهم ورؤاهم.

مقدمة:

ماذا تعني حرية التعبير بالنسبة لك؟
(أكتب رأيك الحالي في حرية التعبير واحتفظ بإجابتك فسوف نعود إليها في نهاية هذا الدليل).

حرية التعبير هي ...

مقدمة:

Editorial Independence
Free Press
Human Rights Law
Justice
Law
Free Press
Quality Journalism
Press Freedom
Human Rights Law
World Press Freedom
End Impunity
Freedom of the Press
Safety
Ideas and Words
Peace
Civil Society
Professional
Bloggers

الفصل الأول

ما هي حرية التعبير وما أهميتها؟

من المستحسن دائماً أن يتم البدء في أي نقاش باعتماد فهم مشترك لبعض المفاهيم الرئيسية فيه أو بوضع بعض التعاريف لها. ويتمثل المفهوم العام لحرية التعبير في أن لكل شخص الحق الطبيعي في التعبير عن نفسه بحرية من خلال أي وسيلة إعلامية وعبر أي حدود كانت، دون أن تعيقه أي تدخلات خارجية مثل الرقابة، ودون الخوف من أي عواقب قد تكون في شكل تهديدات أو أنواع من الاضطهاد.

الأفكار الرئيسية:

حرية التعبير

حرية الكلام

حرية الصحافة

"أريد حرية تمكنني من التعبير التام عن شخصيتي بكل جوانبها."

المهاتما غاندي
(١٨٦٩-١٩٤٨)،
القائد السياسي والروحي للهند

١ – ما هي حرية التعبير؟

تُفسَّر حرية التعبير أحيانا على أنها حرية الكلام، ويُستخدم كل من هذين المفهومين في العادة محل الآخر. وترتبط حرية التعبير ارتباطاً وثيقاً بمفهوم آخر وهو حرية الصحافة، كما أنها تشمل أنواعاً متعددة من التعبير، منها حرية التعبير الشفهي والمطبوع والمذاع صوتاً وصورة وكذلك التعبير الثقافي والفني والسياسي. أما حرية الصحافة، فإنها تركز على الإعلام المطبوع والمذاع، وخاصة فيما يتعلق بعمل الصحافيين والصحافة.

وحرية التعبير حق ينطوي على قدر من التعقيد لأنها ليست حرية مطلقة، بل تصحبها واجبات ومسؤوليات خاصة تجيز إمكانية "إخضاعها لبعض القيود ولكن شريطة أن تكون هذه القيود محددة بنص القانون وأن تكون ضرورية"[٣]. ومما يعقّد هذا الموضوع أيضاً أن هذه الحرية «تحمي حقوق المتحدث والمتلقي»[٤]، وقد يتعارض هذان الجانبان من هذا الحق أحياناً بشكل يتعذر التوفيق بينهما بسهولة، أي أنه قد يصعب في بعض الحالات تحقيق التوازن السليم بين الحق في الكرامة والأمن، من ناحية، والحق في حرمة الحياة الخاصة، من ناحية أخرى. وتنشأ معظم القيود التي تُفرض على حرية التعبير من جراء هذا التجاذب بين الحقوق.

ويعود استخدام عبارة "حرية التعبير" إلى عهود قديمة ترجع على الأقل إلى عصر أثينا الإغريقية قبل أكثر من ٢٤٠٠ سنة، إلا أن هذا الشكل لحرية التعبير كان محدوداً للغاية وتقتصر ممارسته على مجموعة صغيرة من بين فئات الشعب، غير أن هذا الاستخدام انتشر منذئذ إلى حد كبير وتعرض المفهوم لعمليات إعادة صياغة متوالية على أيدي المفكرين والسياسيين والناشطين والعامة حتى صار يعبر عن معان متنوعة تختلف باختلاف الجماعات التي تستخدمه كما تختلف من مكان لآخر، ومن زمان لآخر. ومع ذلك، فإن التعاريف التالية هي من أكثر التعاريف الشائعة والمتفق عليها دولياً، وتعتبر معايير دولية سارية:

«لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود». (المادة ١٩، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ١٩٤٨)

«لكل إنسان الحق في اعتناق آراء دون مضايقة، [و] لكل إنسان الحق في حرية التعبير ، ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها». (المادة ١٩، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ١٩٦٦)

«تشمل حرية التعبير، التي تتضمن الحق في ‹التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين›، الحق في نقل المعلومات والأفكار أو التعبير عنها، وكذلك الحق في الوصول إليها». (الجمعية الدولية لحقوق الإنسان)

٢- ما أهمية حرية التعبير؟

هناك أسباب عديدة تدفع مؤيدي حرية التعبير إلى الاهتمام بها بشكل كبير، غير أنه على الرغم من تنوع الآراء بشأن هذه الحرية، ثمة اتفاق في الرأي على أن التقدم والنمو الحقيقيين للدول والشعوب لا يتحققان بدون وجود قنوات حرة ومفتوحة للتعبير. كما أن بالإمكان القول بأن الحاجة إلى التعبير عن الذات هي، على المستوى النفسي، حالة إنسانية يشترك فيها كل البشر، إذ إننا اعتدنا، نحن البشر، على التعبير عن أنفسنا منذ القدم.

سؤال سريع:

هل تعتقد أنك تتمتع بحرية التعبير ؟ متى كانت آخر مرة مارست فيها حقك في التعبير عن نفسك؟

وثمة عموماً أربعة أسباب[٥] رئيسية تؤكد أهمية حرية التعبير. فهي، أولاً، «وسيلة أساسية لتحقيق الذات»، ولتمكين الأفراد من تجسيد قدراتهم على أتم وجه. وثانياً، إنها طريق البحث عن الحقيقة وتطور المعرفة؛ وبعبارة أخرى، فإن على الفرد الذي يسعى وراء الحقيقة والمعرفة أن يتعرف على كل جوانب القضية التي يبحث فيها بأن يطّلع على آراء كل الأطراف المعنية، وأن يأخذ كل الحلول الممكنة أو البديلة بعين الاعتبار، وأن يختبر صحة أحكامه بمقابلتها بنقيضها، وأن يستفيد غاية الاستفادة من أفكار متنوعة. وثالثاً، تتسم حرية التعبير بالأهمية بغية تمكين الناس من المشاركة في عملية صنع القرار ، ولا سيما في المجالات السياسية، وختاماً، فإن حرية التعبير تمكّن المجتمع (والبلد أيضاً) من تحقيق الاستقرار والتكيف. وقد يمكن أحياناً قمع حرية التعبير بشكل مؤقت باستخدام العنف، إلا أن مثل هذه الأعمال تولد عدم الاستقرار لأن المجتمع يزداد عندئذ تصلباً، مما يجعله يعجز عن التكيف مع التغيير.

إن القضايا المتعلقة بحرية التعبير متعددة الأوجه ومعقدة. فهناك، من ناحية، حالات سهلة التوصيف والتصنيف، كالحالات التي تقوم فيها فئة متنفذة من فئات المجتمع بمنع التعبير عن آراء معينة، سواء بإصدار وتطبيق قوانين

> إن القضايا المتعلقة بحرية التعبير متعددة الأوجه ومعقدة.

الحظر أو عن طريق الترهيب، وذلك لمجرد أن هذه الآراء تتعارض مع ما هو متعارفٌ عليه لدى هذه الفئة. وتوجد، من ناحية أخرى، حالات غير واضحة لدرجة أن الفئة المجتمعية المضطهدة قد لا تدرك أنها محرومة فيها من الحق في حرية التعبير بشأنها. وسوف نناقش مثل هذه السيناريوهات وغيرها مع أمثلة مستمدة من الواقع عبر صفحات هذا الدليل.

ويمكننا القول في الوقت الراهن بأن معظم الناس يمارسون

> **تذكّر:**
>
> إن معنى المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هو أن من حقك أن تكون لديك آراء خاصة بك وأن تعبّر عنها، وأن من حقك أيضاً أن تنقلها إلى الآخرين بأي وسيلة وفي أي شكل حتى لو كانوا يقيمون في بلدان أخرى.
>
> وسنعود إلى هذه التعاريف في هذا الدليل بين الحين والآخر لنرى كيف يمكن تطبيقها في الواقع في سياق ممارسة حرية التعبير.

حرية التعبير بدرجات متفاوتة، فأنت تمارس حريتك في التعبير عندما تعبر عن اختيارك لتناول فنجان من القهوة بدلاً من الشاي، كما يمكنك أن تنتقد علنياً في معظم الحالات المشروب الذي اخترته وكما يحلو لك، كأن تتذمر وتعبر عن سخطك لأن المشروب باردٌ أو ساخن أو لأن مذاقه مرّ أو حلو أكثر من اللازم، إلخ. وعلى نفس المنوال، يمكنك أن تعبر عن حريتك الفنية بأن ترسم صورةً لزهرة في حديقتك. فلا ضرر من هذا النوع من ممارسات حرية التعبير، وغالباً ما لا تسبب أي أذى لأحد.

لكن الأمر يختلف عندما تعبّر عن تفضيلك لأحد السياسيين على غيره أو عندما تنتقد شرعية ديانة ما، بل ربما تقع في الكثير من المحاذير إذا رسمت صورة لرمز ذي دلالة عنصرية أو أيقونة أو شخصية دينية ونشرتها على مدونتك أو موقعك على الإنترنت، وقد رأينا بعض الأفراد يتعرضون للانتقاد أو الهجوم أو الملاحقة القانونية أو السجن بل والقتل بسبب تعبيرهم عن مثل هذه الأشياء.

٣- ما الفرق بين مختلف أشكال التعبير؟

يعود الفرق بين تبعات رسم صورة لزهرة وتبعات رسم آخر لشخصية أو أيقونة دينية إلى القيم التي يربطها الناس بهذه الرسوم[٦]. فإن الناس ينظرون إلى رسم الزهرة ويفهمونه ويقيّمونه بشكل يختلف عن نظرتهم وفهمهم وتقييمهم لصورة شخصية دينية أو سياسية تحظى بالكثير من التقدير، ويتعاملون بالتالي معها بشكل مختلف. فكثيراً ما تربط كل فئة اجتماعية الأشياء والأفراد وحتى الأفكار بقيم مختلفة عن القيم التي تربطها فئات أخرى بهذه الأشياء والأفراد والأفكار .

وعلى الرغم من أن هذا الدليل يعنى بحرية التعبير بشكل عام، فإن معظم الأمثلة ودراسات الحالات الواردة فيه تتعلق بممارسات لحرية التعبير في مجالات السياسة والدين والثقافة والصحافة. وهذا لا يعني بالضرورة أن ممارسة حرية التعبير برسم زهرة، هي أقل أهمية من ممارستها بالحديث عن الدين أو السياسة؛ وكل ما في الأمر هو أن حرية الحديث في السياسة أو الدين قد تتعرض للمراقبة أو قد تنتج عنها مخاطر أو تهديدات تفوق كثيراً ما قد يحدث من جراء انتقاد المهارات الفنية في رسم زهرة، أو انتقاد فنجان من القهوة السيئة. ويهدف هذا الدليل إلى تعميق فهمنا لقضايا حرية التعبير المتعلقة بالمواضيع الحساسة والحيوية وتحديد الشروط السليمة أو البيئة المناسبة التي تتيح تعزيز حرية التعبير، وتحديد الأخطار التي يمكن أن تهدد هذه الحرية.

خلاصة الفصل الأول:

ما هو تعريفك لحرية التعبير؟ قم بصياغة تعريف خاص بك لحرية التعبير.

هل تعتقد أنك تمارس حريتك في التعبير بشكل منتظم؟ متى كانت آخر مرة مارست فيها حرية التعبير؟

ما هي بعض المسميات التي تحمل معنى حرية التعبير؟

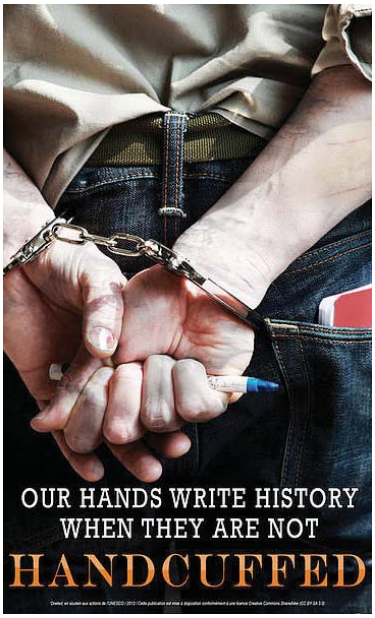

ملصقات من مسابقة eYeka مساندة لليوم العالمي لحرية الصحافة ٢٠١٢

الفصل الثاني

متى تكون حرية التعبير في خطر؟

تخيل أنك تريد أن تمنع شخصاً من أن يقول شيئاً أو ينشره، ما الذي يمكن أن تفعله؟ هل تستطيع التفكير في مختلف الطرق التي يمكن استخدامها لوقف إنتاج ونشر المعلومات المعنية ومنع الحصول عليها؟ إننا لا نسألك هذا السؤال لتشجيعك على قمع أفكار الآخرين، وإنما لتوعيتك بشأن الأساليب المتنوعة التي كثيراً ما تستخدم لقمع حرية التعبير.

الأفكار الرئيسية:

عند رفض طلب للترخيص بالنشر أو الإذاعة

عند وجود تهديدات بالاعتداء الجسدي أو ممارسة ضغوط نفسية

عند منع الوصول إلى المعلومات أو الحد من الوصول إليها، بدون سبب وجيه

عند استغلال القوانين الخاصة بالتشهير والسب والقذف

عند وجود قوانين أو لوائح تقييدية

> *«إنني لا أوافقك في ما تقول، لكني سأدافع حتى الموت عن حقك في قوله.»*
>
> فولتير ،
> (١٦٩٤- ١٧٧٨)،
> فيلسوف وكاتب فرنسي من عصر التنوير

كيف يمكن أن نعرف أن حرية التعبير تتعرض للقمع أو التهديد؟ يتمثل أحد الأشكال التي يتجلى بها ذلك عندما نرى أصحاب السلطة في المجتمع يتخذون إجراءات ضد وسائل الإعلام أو ضد فئات معينة لأنها تعبر عن مواقف أو أفكار تتعارض مع أفكارهم أو معتقداتهم. وفيما يلي بعض الأساليب المعروفة التي تستخدم لإسكات هذه الأصوات:

١- عند رفض طلب للترخيص بالنشر أو الإذاعة

كانت الطباعة واحدة من أولى وسائل الإعلام التي أخضعت للقواعد التنظيمية القائمة على الترخيص. فمنذ حوالي ٥٠٠ سنة أصدرت الملكة ماري ملكة بريطانيا مرسوماً ملكياً يتضمن مجموعة من الأحكام تمنع عامة الناس من ممارسة الطباعة، إلا إذا كانوا أعضاء في منظمة محددة تسمى بجماعة الوراقين، وهم العاملون في مجالات الطباعة وتجليد الكتب وبيعها[٧]، وبات كل من يخالف هذا المرسوم بالطباعة دون ترخيص يتعرض للسجن والغرامة. واللافت للنظر أن فكرة حقوق الملكية الفكرية تطورت مع فكرة تراخيص الطباعة، وهذا في حين أن عدد البلدان التي ما زالت تتبع اليوم التقاليد القديمة المتعلقة بتراخيص الطباعة أصبح يتناقص بصورة مستمرة. وبعبارة أخرى، فإنك لم يكن بإمكانك أن تطبع وتوزع صحيفةً خاصة بك ما لم تكن حاصلاً على التراخيص اللازمة. ويتحول الحصول على تراخيص الطباعة والنشر إلى مشكلة عندما تتعمد الجماعة السياسية المهيمنة، في محاولة منها للحد من انتشار المعلومات، التضييق على حصول الجماعات السياسية المعارضة لها على تراخيص النشر، ويمثل هذا أحد الأسباب التي كثيراً ما تجبر الجماعات (السياسية) المعارضة إلى الاكتفاء بممارسة النشر على الإنترنت فقط[٨].

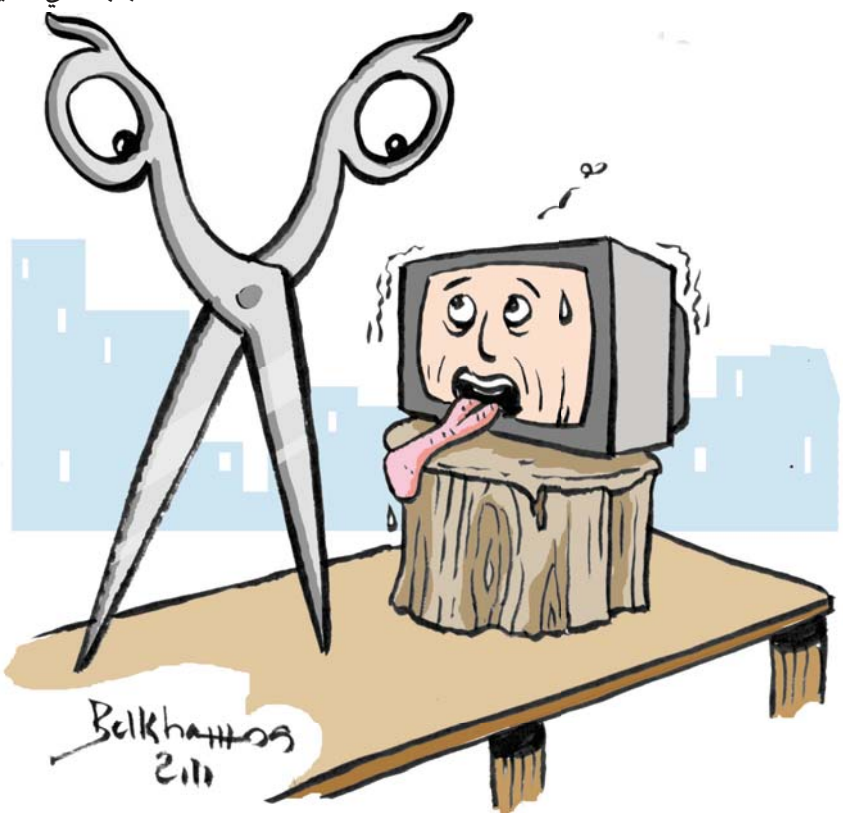

ويقتضي الأمر في معظم بلدان العالم أن يتم الحصول أيضاً على تراخيص قبل إنشاء قنوات إذاعية أو تليفزيونية، لكن الأمر هنا يختلف عن تراخيص الطباعة والنشر، لأن فكرة تصاريح الإذاعة المسموعة والمرئية بدأت أساساً بسبب وجود صعوبات فنية وتكنولوجية، إذ إن وسائل الاتصال هذه تعمل على ترددات وموجات معينة وتملك

كل محطة إذاعة أو تليفزيون تردداً للبث خاصاً بها. فإذا أدرت، مثلاً، قرص جهاز المذياع، فإنك ستغير المحطات بتغيير التردد الذي يتلقى به جهازك الإرسال؛ وعندما تقوم محطتان بالبث على نفس التردد، تشوش عندئذ كل محطة منهما على بث المحطة الأخرى. وهذا هو السبب الرئيسي الذي استوجب على محطات الإذاعة والتليفزيون الحصول على موجات أو ترددات مختلفة. وبالنظر إلى محدودية عدد الترددات المتاحة بالمقارنة مع الطلب اللامتناهي من القنوات التجارية وغير التجارية، نشأ نظام إصدار التراخيص كوسيلة لترشيد استخدام الترددات، وذلك بالإضافة إلى أن هذا الأمر يرتبط أيضاً بمفهوم «المنفعة العامة» أو «الصالح العام»، الذي يكفل توزيع بعض الموارد على الجميع بدون احتكار فصيل معين لها. فهذا هو أصل فكرة تراخيص الإذاعة المسموعة والمرئية.

ولكن سرعان ما تَبيّن أن تراخيص الإذاعة تشكل كذلك أداةٌ فعالة لتحديد من يمكنه استعمال وسائل الإعلام هذه وبالتالي للتحكم فيما يبث وما لا يبث. وعليه، فقد أصبح في مقدور السلطات أن تقرر منح مثل هذه التراخيص للأفراد والشركات الذين ينصاعون للتوجه الرسمي للنظام، أما أولئك الذين يعارضون السلطات وسياساتها، فيتم عقابهم بحرمانهم من الحصول على هذه التراخيص أو بسحب تراخيصهم إذا لم يتبعوا أهواء أصحاب السلطة.

٢- عند وجود تهديدات بالاعتداء الجسدي أو ممارسة ضغوط نفسية

يعتبر التهديد بالاعتداء الجسدي أو ممارسة الضغوط النفسية من أكثر الأساليب التي تستخدم لقمع حرية التعبير شيوعاً، فنجد أن المعارضين أو المراسلين الصحافيين الذين يبحثون في قضايا حساسة قد يتلقون تهديدات بقتلهم أو بقتل ذويهم. وكثيراً ما يتم احتجاز المعارضين وإخضاعهم لساعات طويلة من الاستجواب والتحقيق بغرض كسر إرادتهم، وقد تتم بعض هذه الاستجوابات المطولة بحجة أنها جزء من تحقيقات رسمية جارية. أما التهديدات بالقتل، فكثيراً ما تأتي من أطراف مجهولة عن طريق الهاتف أو البريد، وتكون مصحوبة أحياناً باعتداءات جسدية يمكن أن تودي بحياة المعارضين. ويتمثل أبشع أساليب قمع حرية التعبير في تصفية الصحافيين أو المعارضين تصفية جسدية (للمزيد من المعلومات عن هذا الموضوع، انظر القسم الخاص بأمن الصحافيين).

٣- عند منع الوصول إلى المعلومات أو الحد من إمكانية الوصول إليها، بدون سبب وجيه

ينبغي التذكير هنا بالعناصر الأربعة الواردة في نص المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ألا وهي: حرية اعتناق الآراء، وحرية استقاء المعلومات، والحصول عليها، ونقلها إلى الآخرين؛ فمن هنا يمكن أن نرى كيف أن منع التماس المعلومات والحصول عليها أو التضييق على التماسها وعلى إمكانيات الحصول عليها يشكل وسيلة من وسائل تقييد حرية التعبير.

ومرة أخرى نجد أن هناك طرقاً عديدة للحيلولة دون الحصول المعلومات، فتستطيع الحكومات، مثلاً، فرض مصاريف باهظة على مصادر المعلومات وتمنع بذلك الفئات التي تعاني من مصاعب اقتصادية من الوصول إليها، ويمكن تحقيق ذلك أيضاً بوضع موانع تكنولوجية تحول دون الوصول إلى المعلومات، كما يمكن في أشد حالات المنع أن يتم قطع الاتصال بالإنترنت.

ومما لا شك فيه أن هناك بعض المعلومات الحساسة التي لا حرج في حجبها عن عموم الشعب لفترة معينة، مثل المعلومات المتعلقة بالحالة الصحية للأفراد والمذكورة في السجلات والتقارير الطبية الخاصة بهم، أو بأماكن تواجد أفراد القوات المسلحة ومخازن الأسلحة. فيتم أحيانا حظر الوصول إلى مثل هذا النوع من المعلومات تحت غطاء الأمن القومي، ولكن لا بد من تعريف الأمن القومي في هذه الحالات بشكل واضح ومقنن يتناسب مع الحجم الحقيقي للتهديدات الأمنية، وذلك كي لا يستعمل كتعبير مطاط يمكن التحجج به لحجب أي شيء وكل شيء. فقد يؤدي عدم الوضوح في هذه الحالة إلى امتهان القوانين وإضعاف ثقة الشعب في الحكومة.

٤- عند استغلال القوانين الخاصة بالتشهير والسب والقذف

ليس من الضروري، أحياناً، اللجوء إلى استخدام القوة المحضة، كالتهديد بالاعتداء الجسدي أو غير ذلك من الأساليب العنيفة، لقمع حرية التعبير. فإن استغلال الطرق القضائية لرفع قضايا التشهير والمطالبة بالحق المدني والتعويضات التي قد تصل إلى ملايين الدولارات إضافةً إلى أتعاب المحاماة، يمكن أن تدفع المدعى عليهم إلى الإفلاس.

فكّر في ما يلي:

تنطبق الحكمة القديمة القائلة «ما زاد عن حده انقلب إلى ضده» على الاستعمال المفرط لقضايا التشهير. ففي بعض البلدان التي تشهد العديد من قضايا التشهير الناجحة، مثل المملكة المتحدة، انتشرت ظاهرة «سياحة قضايا التشهير» حيث أصبح بإمكان أصحاب الدعاوى من مختلف البلدان رفع قضاياهم أمام المحاكم البريطانية[٩].

فالتشهير هو توجيه اتهامات باطلة إلى شخص ما، وهو ينقسم إلى نوعين يتمثل أحدهما في توجيه اتهامات باطلة أو السب والقذف العلني المنشور في مواد مطبوعة، بينما يتمثل النوع الآخر في توجيه مثل هذا الاتهامات أو السب شفاهة. وليس هناك حرج على مقاضاة أي شخص أو هيئة تشهر بك، بل إن هذا هو من حقك قانوناً إذا شعرت أنك اتهمت بالباطل. غير أنه يجدر التذكير بأن الأجهزة والممارسات القانونية، بل والقضاة أحياناً، لا يتمتعون في بعض البلدان دائماً بالحياد والاستقلالية، وكثيراً ما تؤثر السياسة في بعض الأحيان بشكل واضح في مجريات

فكر في ما يلي:

إن سيادة القانون شرط أساسي لضمان حرية التعبير، واتباع القوانين هو المفتاح الرئيسي للديمقراطية الحديثة. غير أنه توجد أحياناً قوانين ولوائح عاف عليها الزمن أو تمت صياغتها بطريقة فضفاضة تتيح لفئات معينة التلاعب بها لتحقيق مصالحها على حساب حقوق الآخرين. ومن أجل أن تحقق هذه القوانين- التي يُفترض أنها وضعت لحماية حقوق كل مواطن- أهدافها الحقيقية، يجب إجراء ما يلزم من تعديل أو إلغاء في أحكامها.

الإجراءات القضائية وأحكامها النهائية، كما أن التشهير يعد في عدد متناقص من البلدان جريمة تقوم الحكومة إزاءها بدور النيابة بدلاً من التعامل مع الأمر وكأنه نزاعٌ مدني بين أفراد يمكنهم التقاضي بشأنه في المحاكم أو التوصل إلى تسوية بشأنه خارج المحاكم. وبالتالي، فإن استغلال القوانين الخاصة بالتشهير يمكن أن يؤثر تأثيراً شبيهاً بمفعول الترهيب بالنسبة إلى ممارسة حرية التعبير، ويمكن أن يؤدي إلى إسكات الأصوات غير المرغوب فيها.

٥- عند وجود قوانين أو لوائح تقييدية

يمثل وجود قوانين ولوائح غير عادلة ترمي إلى حماية الأوضاع القائمة وتكميم أفواه المعارضة عائقاً آخر من العوائق التي تحول دون ممارسة حرية التعبير. ولهذا النوع من القوانين واللوائح تأثير مزدوج إذ إنها تقمع حرية التعبير من ناحية، وتوفر من ناحية أخرى منظومةً قانونيةً زائفة تبرر اتخاذ الإجراءات القمعية تجاه الأصوات غير المرغوب فيها.

وتطلق أسماء عديدة على هذا النوع من القوانين، مثل القوانين الشائعة لـ«مكافحة الفتنة»، وهي قوانين مصاغة صياغة فضفاضة تجعل من السهل التلاعب بها وتفسيرها بطرق تنطبق على العديد من ممارسات حرية التعبير والنشر. وتتسم صياغة القوانين من نوع قانون الأمن الداخلي أو الأمن الوطني، أو حتى قوانين حماية النظام العام وغيرها، بالميل إلى العموميات إلى حد يجعل أي انتقاد للحكومة يمكن أن يقع تحت طائلة العقاب باعتباره خرقاً للقانون. وهناك أيضاً قوانين حماية الأسرار الرسمية، التي تمنع التداول الحر للمعلومات. وتؤدي إساءة استعمال هذه القوانين إلى انتشار السرية واستغلال النفوذ والفساد الإداري لأنها تمنع الشعب من مراقبة الحكومة.

وتعد القوانين واللوائح غير العادلة عوائق منيعة لأن من الصعب إلغاءها أو حتى تعديلها، إضافة إلى أن القادرين على إلغاء أو تعديل مثل هذه القوانين واللوائح لا يرغبون غالباً في تغيير الأوضاع القائمة، لأسباب عديدة. فقد تكون لديهم، مثلاً، مصالح مالية تستفيد من الإبقاء على هذه القوانين، أو قد يعرضهم إلغاؤها إلى إفشاء معلومات حساسة عنهم أو عن أنشطة غير قانونية مارسوها. ومع ذلك، فإن بالإمكان تغيير أو إلغاء مثل هذه القوانين غير العادلة، وقد رأينا ذلك بالفعل في أنحاء عديدة من العالم نتيجة الإصرار والعمل الجاد من جانب المواطنين العاديين وجماعات المجتمع المدني.

خلاصة
الفصل الثاني

متى تكون حرية التعبير في خطر؟

- عند رفض طلب للترخيص بالنشر أو الإذاعة
-
- عند وجود تهديدات بالاعتداء الجسدي أو ممارسة ضغوط نفسية
-
- عند منع الوصول إلى المعلومات أو الحد من إمكانية الوصول إليها، بدون سبب وجيه
-
- عند استغلال القوانين الخاصة بالتشهير أو السب والقذف
-
- عند وجود قوانين أو لوائح تقييدية غير عادلة

YOUTH
GROUP

الفصل الثالث

ما هي الشروط اللازم توافرها لازدهار حرية التعبير؟

الآن وبعد أن اتفقنا على أن حرية التعبير عنصر هام وضروري للديمقراطية والسلام، علينا أن نحدد ونفهم الشروط اللازم توافرها لازدهارها، وذلك كي يمكننا العمل من ثم على توفير هذه الشروط وتعزيزها.

الأفكار الرئيسية:

سيادة القانون

حرية الإعلام

وسائل إعلام حرة ومستقلة وتعددية

مجتمع مدني نشيط

سؤال سريع:

هل تعتقد أن سيادة القانون متوافرة في بلدك؟ بعبارة أخرى، هل تعتقد أن في بلدك قوانين ونظاماً قضائياً وقضاة لا يمكن أن تؤثر الأحزاب السياسية أو الكيانات الخاصة عليهم؟

١ – سيادة القانون

إن سيادة القانون هي الدعامة الأساسية للاستقرار في أي مجتمع، فلا يثق المواطنون في العملية الديمقراطية على المدى الطويل ولا يستثمرون في تنمية مجتمعهم ما لم يتوافر احترام سيادة القانون.

فإذا لم تُحترم سيادة القانون سادت الفوضى وحالات الإفلات من العقاب المشهد السياسي. وتقوم سيادة القانون أساساً على وجود قضاء مستقل وحيادي، وعلى قدرة الحكومة على كف يدها واحترام القانون. ويجب أن لا يُعتبر توافر سيادة القانون أمراً مسلماً به بالبداهة، وإنما هو مثل أعلى يتطلب اليقظة الدائمة في الحرص عليه.

وتضطلع وسائل الإعلام بدور حيوي في تحقيق سيادة القانون بالنظر إلى أنها تشكل أحد أقدر قطاعات المجتمع على دعم اليقظة من أجل عدم السماح بخرق القانون، ويتم ذلك عن طريق تشجيع الصحافة التحقيقية، وشفافية أداء المحاكم والإجراءات القضائية والإدارية، وتعزيز إمكانية الاطلاع على الوثائق الرسمية ووثائق الهيئات العامة. وتضطلع الحكومة في هذا الصدد بدور هام في حماية استقلالية وسائل الإعلام وتعدديتها، وخصوصاً في الأوقات الحرجة من مسار نمو هذه الآليات وتطورها.

حدد حقوقك وافهمها

ثمة بلدان عديدة ينص فيها الدستور على ضمان حرية التعبير والحريتين المقترنتين بها وهما حرية الصحافة وحرية الإعلام. والدستور هو أعلى قانون في البلاد وهو أساس كل القواعد والمبادىء التي تنظم شؤون الحكومة والشعب، فانظر في هذه الضمانات الدستورية عن كثب وحاول أن تتعمق في معناها بدقة وأن تتعرف على حدود هذه الضمانات.

وفيما يلي مثال عن أحد النصوص الدستورية التي تتعلق بحرية التعبير، وهو المادة ١٦ من دستور جمهورية جنوب أفريقيا الذي أصبح ساري المفعول في عام ١٩٩٦ بعد انتهاء سياسة التمييز العنصري:

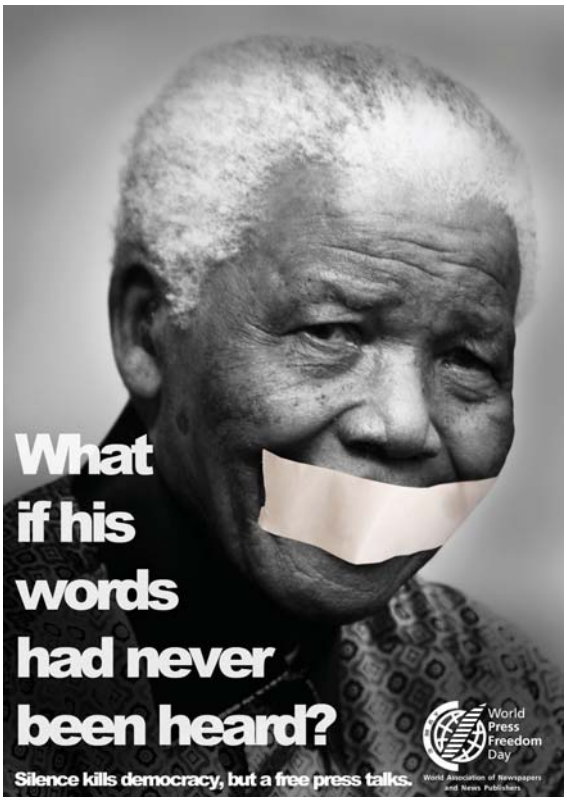

نلسون مانديلا الذي كافح من أجل أن يتمتع الجميع بحرية التعبير في جنوب أفريقيا. (الصورة بإذن من WAN-IFRA)

لاحظ أن دستور جنوب أفريقيا ينص بوضوح على أن «حرية التعبير حق مكفول لكل شخص»، كما أنه يشدد على حرية الصحافة والإعلام في «الحصول على المعلومات والأفكار ونقلها إلى الآخرين»، وكذلك على حرية الإبداع الفني. ويشتمل هذا الدستور أيضاً على مواد تضمن الحرية الأكاديمية وحرية البحث العلمي، وهما حريتان قلما يشار إليهما في دساتير العالم. ومع ذلك، فإن هذا الدستور عينه يضع قيوداً على حرية التعبير ليستثني الترويج للحرب والتحريض على العنف والكراهية.

فما رأيك في هذا المثال؟

- هل تعتقد أنه يتضمن حمايةً كافية لمختلف أشكال حرية التعبير؟
- هل تعتبر هذه القيود معقولة؟
- هل تعتقد أن بالإمكان التلاعب بهذه الضمانات بغية استغلالها في قمع حرية التعبير؟

> *«لم تحدث قط مجاعة في بلد فيه صحافة حرة نسبياً.»*
>
> أمارتيا سن،
> الحاصل على جائزة نوبل للاقتصاد
> لعام ١٩٩٨

دستور
جمهورية جنوب أفريقيا
المادة ١٦
حرية التعبير:

١٦,١ حرية التعبير حقٌ مكفول لكل شخص، وتشمل ما يلي:

(أ) حرية الصحافة وغيرها من وسائل الإعلام

(ب) حرية الحصول على المعلومات والأفكار ونقلها إلى الآخرين

(ج) حرية الإبداع الفني

(د) الحرية الأكاديمية وحرية البحث العلمي

١٦,٢ لا ينطبق الحق المذكور في الفقرة الفرعية أعلاه، على ما يلي:

(أ) الترويج للحرب

(ب) التحريض على العنف

(ج) الترويج للتمييز والكراهية على أساس العرق أو الانتماء الإثني أو نوع الجنس أو الدين، وكل ما يعتبر تحريضا على الأذى

اختبر نفسك:

إذا كان بإمكانك استخدام الإنترنت فابحث عن دستور بلدك (باستخدام كلمة «دستور» واسم بلدك، في محرك البحث)، وانظر من ثم في ما يرد عن وضع حرية التعبير في دستور بلدك؟ وإذا تعذر عليك استخدام الإنترنت، فيمكنك البحث في المكتبة العامة وطلب مساعدة أمين أو أمينة المكتبة من أجل الاطلاع على نسخة من الدستور. وقارن بعد ذلك بين دستور بلدك ودساتير البلدان الأخرى، وخاصةً البنود التي تتعلق بحرية التعبير.

أنشطة تطبيقية:

- حدد بنود الدستور التي تحمي حرية التعبير.
- حدد القيود والاستثناءات التي يفرضها الدستور على حرية التعبير.
- هل توافق على هذه القيود؟ ولماذا؟
- ما أوجه الاختلاف والتشابه بين دساتير البلدان الأخرى ودستور بلدك؟
- هل يتطابق نص دستور بلدك مع الواقع في حياتك اليومية؟ وهل تعتقد أن نص الدستور يعبر عن مستوى حرية التعبير في بلدك؟

فكر في ما يلي:

ما عدد وسائل الإعلام العاملة في بلدك؟
هل هي وسائل إعلام أو قنوات إعلامية خاصة أو حكومية أو عامة؟
إذا كانت هناك وسائل إعلام أو قنوات خاصة، فمن يملكها؟
هل لمالكي القنوات الخاصة علاقات وثيقة مع المؤسسات السياسية؟
ما مدى استقلالية هيئات التحرير في هذه الوسائل الإعلامية؟
هل تتعرض المؤسسات الإعلامية لضغوط سياسية؟

٢- وجود وسائل إعلام حرة ومستقلة وتعددية مزدهرة

خلال أحد مؤتمرات اليونسكو، وتحديداً في الثالث من أيار/ مايو ١٩٩١، اتفق المشتركون، استناداً إلى توافق في الآراء، على تعريف للصحافة المستقلة والتعددية أدرجوه في إعلان ويندهوك بالنص التالي:

نعني بالصحافة المستقلة صحافة لا تفرض عليها السلطات العامة نفوذاً سياسياً أو اقتصادياً أو مراقبة على المواد والمعدات الضرورية لإنتاج ونشر الصحف والمجلات والدوريات. ونعني بالصحافة التعددية إنهاء أي احتكارات من أي نوع، ووجود أكبر عدد ممكن من الصحف والمجلات والدوريات التي تعكس أكبر عدد ممكن من وجهات النظر داخل المجتمع (من إعلان ويندهوك الصادر بتاريخ ٣ أيار/ مايو ١٩٩١ والذي دشن الاحتفال باليوم العالمي لحرية الصحافة الذي يحتفل به في الثالث من أيار/ مايو من كل عام).

ومن سمات المؤسسات الإعلامية أنها متنوعة من حيث ملكيتها، فمنها مؤسسات تابعة للقطاع الخاص ومؤسسات حكومية ومؤسسات محلية ومؤسسات عامة. وعندما نتحدث عن المؤسسات الإعلامية الخاصة فإننا نتحدث عن مؤسسات تجارية تسعى إلى الربح وتملكها جهات خاصة؛ ولعل هذا النوع هو النوع السائد من المؤسسات الإعلامية، ويأتي معظم دخلها من الإعلانات وأشكال الدعاية التجارية والاشتراكات الدورية. ويتم تصميم البرامج التي يقدمها هذا النوع من المؤسسات الإعلامية بشكل يرمي إلى اجتذاب أكبر عدد ممكن من المشاهدين أو المستمعين (أي الزبائن).

أما وسائل الإعلام القائمة على المجتمع المحلي، فهي وسائل يتولى أفراد المجتمع المحلي إدارتها وإعداد برامجها كخدمة للمجتمع وليس كوسيلة لتحقيق الربح وغالباً ما تتواجد وسائل ال.علام القائمة على المجتمع المحلي في المناطق النائية حيث يصعب الانتفاع بمصادر أخرى للمعلومات.

والنوع الثالث من المؤسسات الإعلامية هو المؤسسات الحكومية، وغالباً ما يكون هذا النوع من المؤسسات جزءاً من الأجهزة الحكومية وتعمل تحت إشراف وزارة الإعلام أو ما يشابهها من الوزارات الأخرى. وكثيراً ما تكون وسائل الإعلام هذه مسؤولة أمام الحكومة، وتكون المعلومات التي تقدمها محابية دائماً تقريباً للحكومة.

وهناك أخيراً وسائل الإعلام العامة التي غالباً ما نطلق عليها تسميات من قبيل «الهيئة العامة للإذاعة»، والمقصود بذلك هو أنها مؤسسات إعلامية تمول من موارد الشعب وتخضع لرقابته وتعمل لصالح الجمهور. وهي ليست كيانات تجارية تماماً، ولا هي تقدم إعلاماً حكومياً، كما أنها لا تخضع للتدخلات السياسية أو لضغوط الاعتبارات التجارية، ويحصل المواطنون من خلال خدمات الهيئات العامة للإذاعة هذه على معلومات وعلى مواد تثقيفية وترفيهية. وبإمكان المرافق العامة للإذاعة أن تشكل حجر الزاوية للديمقراطية[١٠] عندما يتاح لها ضمان التعددية والتنوع في برامجها، واستقلالية هيئات التحرير فيها، مع ضمان التمويل الكافي والشفافية وإمكانيات المساءلة في أدائها.

ولننظر الآن في الوضع المعاكس حين توجد صحيفة وحيدة أو محطة وحيدة للإذاعة أو للتلفزيون في منطقة ما. ففي هذه الحالة تكون هذه المؤسسة الإعلامية هي المصدر الوحيد للمعلومات؛ وإذا حدث أن أذاع معلومات خاطئة لسبب أو لآخر ، فإن الضرر سيصيب الغالبية العظمى من المواطنين. أما في حال تلقت الصحيفة أو محطة التلفزيون تعليمات أو أجبرت على نشر أو بث معلومات مضللة، فإن الكثيرين سوف يقعون ضحية للتضليل. ومن هنا نرى أن تعدد وسائل الإعلام يقلل من احتمالات التضليل ونشر المعلومات الخاطئة لأنه سيكون بإمكان القراء أو المستمعين أو المشاهدين التحقق من المعلومات من صحف أو محطات أخرى للإذاعة والتلفزيون.

«إذا لم نؤمن بحق أولئك الذين نستهين بهم في حرية التعبير فإننا لا نؤمن بها بتاتاً.»

ناعوم تشومسكي،
أخصائي أمريكي في التربية
ورائد علم اللغويات الحديثة

جرب هذا: أجب عن الأسئلة العشرين التالية بخصوص بلدك:			
من هو صاحب أكبر حصة أسهم في أكبر محطة للتلفزيون؟	وهل هي محطة تلفزيونية خاصة أو عامة أو حكومية؟	وهل هي، في رأيك، محطة تلفزيونية محايدة أو منجازة؟	وهل سبق أن تعرضت المضامين التي تبثها المحطة لضغوط سياسية؟
من هو صاحب أكبر حصة أسهم في أكبر صحيفة؟	وهل هي صحيفة خاصة أو عامة أو حكومية؟	وهل هي، في رأيك، صحيفة محايدة أو منجازة؟	وهل سبق أن تعرضت المضامين التي تنشرها الصحيفة لضغوط سياسية؟
من هو صاحب أكبر حصة أسهم في أكبر محطة إذاعة؟	وهل هي محطة إذاعة خاصة أو عامة أو حكومية؟	وهل هي، في رأيك، محطة إذاعة محايدة أو منجازة؟	وهل سبق أن تعرضت المضامين التي تبثها المحطة لضغوط سياسية؟
من هو صاحب أكبر حصة أسهم في أكبر شركة لخدمات الإنترنت؟	وهل هي شركة خاصة أو عامة أو حكومية؟	وهل هي، في رأيك، شركة محايدة أو منحازة؟	وهل سبق أن تعرضت الشركة لضغوط سياسية؟
من هو صاحب أكبر حصة أسهم في أكبر شركة اتصالات؟	وهل هي شركة خاصة أو عامة أو حكومية؟	وهل هي، في رأيك، شركة محايدة أو منجازة؟	وهل سبق أن تعرضت الشركة لضغوط سياسية؟

ومع ذلك، نجد أحياناً أن مجر وجود عدد كبير من الصحف ومحطات الإذاعة والتلفزيون ليس كافياً، إذ إن كثرة العدد لا تعبر بالضرورة عن وجود التنوع. فقد يقلل تركّز ملكية وسائل الإعلام في قبضة فئة معينة من فاعلية كثرة هذه الوسائل لأن الهدف الرئيسي لشركات الإعلام الضخمة يظل يتمثل في الغالب في نهاية المطاف في زيادة أرباحها. وفي هذه الحالة، قد تميل التقارير والتغطية الإعلامية إلى تفضيل المواد المثيرة التي تجتذب الجماهير أو تفضيل ما يصب في مصالح أصحاب الجهات المالكة لهذه الوسائل وذلك على حساب جودة الأخبار واستقلالية المضامين.

٣- حرية الإعلام: الانتفاع بالمعلومات العامة

ما هي حرية الإعلام؟

كان أحد أهم التطورات التي حدثت في مجال حرية التعبير خلال السنوات القليلة الماضية يتمثل في ارتفاع عدد القوانين الخاصة بتداول المعلومات والمعروفة بقوانين الحق في المعلومات، وهي قوانين تيسر انتفاع الأفراد بالمعلومات الموجودة بحوزة الهيئات أو الوكالات الحكومية. فثمة تصور خاطئ مفاده أن المعلومات المتوافرة لدى الهيئات الحكومية هي معلومات سرية لا يحق للأفراد الحصول عليها، وهذا في حين أن هذه الهيئات تقوم، في النظم الديمقراطية، بدور الأمين على هذه المعلومات فحسب؛ أي أنها لا تملك هذه المعلومات العامة، وبالتالي فإنه يحق للجمهور أن يطلب الوصول إليها وأن يتم الاهتمام بهذه الطلبات بسرعة. والمفروض هو أن هذه المعلومات يجب أن تُنشر بصورة تلقائية ومنتظمة بحيث يمكن الوصول إليها دون طلب.

إن أهمية المعلومات لا تنفك تتزايد في حياتنا، وأصبحت القدرة على البحث عن المعلومات وتلقيها ونقلها إلى الآخرين بدقة وبسرعة من العوامل التي تؤثر تأثيراً كبيراً على سلامة حرية التعبير والديمقراطية. ويمكن تعريف حرية الإعلام على أنها الحق في الحصول على المعلومات التي في حوزة الجهات الحكومية، وقد اعترفت الأمم المتحدة بحرية الإعلام في عام ١٩٤٦[١١]، وأصبحت هذه الحرية تمثل منذ ذلك الحين جزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان؛ وهناك حالياً أكثر من تسعين بلداً تشكل فيها القوانين الخاصة بحرية الإعلام جزءاً من أنظمتها القانونية.

وكثيرا ما توصف المعلومات بأنها «أوكسجين الديمقراطية» وذلك لأهميتها الفائقة. فحرية الإعلام تساعد على إتاحة الشفافية والمساءلة في أداء الحكومة، وتحد بالتالي من حالات استغلال السلطة والنفوذ وتساعد على محاربة الفساد. وإضافة إلى ذلك، فإن حرية الإعلام هذه ترتبط أيضاً بتعزيز قدرات الأفراد وبالتنمية بوجه عام.

إن أهمية المعلومات لا تنفك تتزايد في حياتنا، وأصبحت القدرة على البحث عن المعلومات وتلقيها ونقلها إلى الآخرين بدقة وبسرعة منالعوامل التي تؤثر تأثيراً كبيراً على سلامة حرية التعبير والديمقراطية

وفيما يلي قائمة بأسماء البلدان التي كانت قد اعتمدت بحلول عام ٢٠١٠[١٢] قوانين خاصة بحرية الإعلام أو بالحق في المعلومات.

[للطباعة: افيما يخص أسماء البلدان المشار إليها في الفقرة أعلاه، انظر الملاحظة الواردة بعد الفقرة التالية، وشكراً]

تمرين:

هل يندرج بلدك في عداد البلدان التي اعتمدت قوانين تتعلق بحرية الإعلام وتسمح للمواطنين بالوصول إلى المعلومات المتوافرة لدى الهيئات الحكومية؟

- هل تعتقد أن المعلومات متاحة للجمهور ويمكن الحصول عليها بسهولة؟
- كيف يمكن الحصول على المعلومات الموجودة لدى الهيئات الحكومية؟ وهل يوجد بيان واضح ومباشر عن طرق الحصول على المعلومات؟ وكم تستغرق عملية الحصول على المعلومات؟
- حاول أن تتقدم بطلب للحصول على بعض المعلومات. فكر في بعض المعلومات التي تهمك وتهم مجتمعك المحلي (مدرستك على سبيل المثال)، ثم تقدم بطلب للحصول على هذه المعلومات التي يمكن أن تتعلق مثلا بميزانية مشروع محلي تموله الحكومة أو السلطات البلدية لبناء مدرسة أو محطة للحافلات قرب منزلك. حاول أن تعرف كيفية الحصول على مثل هذه المعلومات وإذا كانت هذه المعلومات متاحة بسهولة. يمكنك أن تسأل معلمك أن يساعدك في صياغة خطاب طلب المعلومات.

أذربيجان (٢٠٠٥)	ترينيداد وتوباغو (١٩٩٩)	كازاخستان (١٩٩٣)
الأردن (٢٠٠٧)	جامايكا (٢٠٠٢)	كرواتيا (٢٠٠٣)
أرمينيا (٢٠٠٣)	الجبل الأسود (٢٠٠٥)	كندا (١٩٨٢)
أستراليا (١٩٨٢)	جزر كايمان (٢٠٠٧)	كوريا الجنوبية (١٩٩٦)
إستونيا (٢٠٠٠)	جزر كوك (٢٠٠٨)	كوسوفو (٢٠٠٣)
إسرائيل (١٩٩٨)	الجمهورية التشيكية (١٩٩٩)	كولومبيا (١٩٨٨)
إكوادور (٢٠٠٤)	الجمهورية الدومينيكية (٢٠٠٤)	لاتفيا (١٩٩٨)
ألبانيا (١٩٩٩)	جنوب أفريقيا (٢٠٠٠)	ليبيريا (٢٠١١)
ألمانيا (٢٠٠٥)	جورجيا (١٩٩٩)	ليختنشتاين (١٩٩٩)
أنتيغوا وبربودا (٢٠٠٤)	الدنمارك (١٩٧٠)	ليتوانيا (١٩٩٦)
إندونيسيا (٢٠٠٨)	روسيا (٢٠٠٩)	المجر (١٩٩٢)
أنغولا (٢٠٠٢)	رومانيا (٢٠٠١)	مقدونيا (٢٠٠٦)
أوزبكستان (١٩٩٧)	زمبابوي (٢٠٠٢)	المكسيك (٢٠٠٢)
أوغندا (٢٠٠٥)	سانت فنسنت وغرينادين (٢٠٠٣)	المملكة المتحدة (٢٠٠٠)
أوكرانيا (١٩٩٢)	السلفادور (٢٠١١)	منغوليا (٢٠١١)
آيرلندا (١٩٩٧)	سلوفاكيا (٢٠٠٠)	مولدوفا (٢٠٠٠)
آيسلندا (١٩٦٩)	سلوفينيا (٢٠٠٣)	النرويج (١٩٧٠)
إيطاليا (١٩٩٠)	السويد (١٩٦٦)	النمسا (١٩٨٧)
باكستان (٢٠٠٢)	سويسرا (٢٠٠٤)	نيبال (٢٠٠٧)
البرتغال (١٩٩٣)	شيلي (٢٠٠٨)	نيجيريا (٢٠١١)
بلجيكا (١٩٩٤)	صربيا (٢٠٠٤)	نيكاراغوا (٢٠٠٧)
بلغاريا (٢٠٠٠)	الصين (٢٠٠٧)	نيوزيلندا (١٩٨٢)
بليز (١٩٩٤)	طاجيكستان (٢٠٠٢)	الهند (٢٠٠٢)
بنما (٢٠٠٢)	غواتيمالا (٢٠٠٨)	هندوراس (٢٠٠٦)
البوسنة والهرسك (٢٠٠٠)	غيانا (٢٠١١)	هولندا (١٩٧٨)
بولندا (٢٠٠١)	غينيا (٢٠١١)	الولايات المتحدة (١٩٦٦)
بيرو (٢٠٠٢)	فرنسا (١٩٧٨)	اليابان (١٩٩٩)
تايلاند (١٩٩٧)	الفلبين (١٩٨٧)	اليمن (٢٠١٢)
تايوان (٢٠٠٥)	فنلندا (١٩٥١)	اليونان (١٩٨٦)
تركيا (٢٠٠٣)	قيرغيستان (٢٠٠٧)	

قائمة البلدان التي توجد فيها قوانين أو تشريعات مشابهة عن حرية الإعلام

*الأعوام المذكورة في هذه القائمة هي الأعوام التي صدرت فيها هذه القوانين، إلا أنها قد تختلف عن الأعوام التي بدأ فيها العمل بها.

٤ – وجود مجتمع مدني نشيط وفعال

يُقصد بعبارة «المجتمع المدني» عموماً مختلف مجموعات الناس من الرجال والنساء الذين ينتظمون بمحض إرادتهم وبحرية تامة في جماعات تعمل على تحقيق غرض يتعلق بالحياة العامة. ولا ترمي هذه المجموعات في الغالب إلى تحقيق الربح ولا ينتمي أفرادها إلى الهيكل الحكومي، إلا أن بإمكانهم أن يتعاملوا مع قضايا ومشاكل البلد، وقد يتم ذلك أحيانا بالتنسيق مع الهيئات الحكومية. وتتكون جماعات المجتمع المدني هذه غالباً بمبادرة الأفراد أنفسهم على مستوى القاعدة الشعبية دون تخطيط من جانب الحكومة. ويتمثل الدور الأبرز لجماعات المجتمع المدني في المشاركة الفعالة في الحوار الوطني، مما يتيح سد الفجوة بين المواطنين الأفراد والدولة أو الحكومة.

وتعمل منظمات المجتمع المدني في مجالات عديدة ومتنوعة، فمنها ما يعنى بقضايا الصحة العامة، مثل مكافحة مرض نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ومنها ما يعمل على الحد من الجوع والفقر، أو تحسين المدارس والمتنزهات في المجتمع المحلي، أو توفير مياه الشرب النظيفة، أو تجميل وسط المدينة، أو ترويج الأغذية العضوية الصحية، أو تشجيع المواطنين على ممارسة الرياضة، إلخ. فيضم المجتمع المدني بالفعل جماعات عديدة متنوعة. ويعتبر وجود منظمات نشيطة للمجتمع المدني مؤشراً صحياً على توافر الديمقراطية وحرية التعبير، لأن وجود هذه المنظمات يدل في حد ذاته على قدرة المواطنين على التجمع بحرية من أجل التعبير عن آرائهم وتبادل أفكارهم. ففي الهند، على سبيل المثال، قامت منظمات المجتمع المدني باقتراح وتأييد قانون حرية الإعلام الذي تم إصداره لاحقاً، وهذا مثال جيد على إجراء للتغيير بدأ من مستوى القاعدة باتجاه القمة.

مهمة تطبيقية:

اقرأ هذا الفصل وفكر جيداً في محتواه. هل هناك شروط أخرى يجب توافرها من أجل تعزيز حرية الإعلام في بلدك أو مجتمعك المحلي؟ (فكر في الظروف الخاصة ببلدك ومجتمعك).

مكسيكو – أعضاء منظمة اجتماعية يفترشون الأرض أمام نصب ملاك الاستقلال في مدينة مكسيكو بتاريخ ٢٠١٠/٢/٦ احتجاجاً على عنف العصابات في مدينة سيوداد خواريز. والكلمات المكتوبة على الملابس تقول: «تاجر مخدرات، اطلق النار على هذا الهدف.» (الصورة خاصة بوكالة الأنباء الفرنسية والتقطها ألفريدو إيستريللا، وقدمتها الرابطة العالمية لناشري الصحف والأنباء (WAN-IFRA)ـ، التي تزود الصحف بمواد أخرى كي تستخدمها بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة، وذلك على العنوان التالي: www.worldpressfreedomday.org.

أنشطة الفصل الثالث:

ماذا يمكن أن تفعل؟

تعرّف على قوانين حرية التعبير في بلدك ابتداءً بما يرد في الدستور.

اكتب رسالة رسمية إلى الممثل المحلي للحكومة أو للسلطات البلدية أو إلى مكتب محافظ مدينتك لطلب بعض المعلومات.

حدد الشروط الكفيلة بتعزيز حرية التعبير في بلدك.

حدد وسائل الإعلام العاملة في بلدك أو منطقتك.

راجع الشروط الأساسية الأربعة اللازمة لازدهار حرية التعبير والتي تمت مناقشتها في هذا الدليل، ثم حدد من بينها الشروط الأكثر توافراً والأقل توافراً في بلدك.

خلاصة الفصل الثالث:

الشروط الأساسية اللازم توافرها لازدهار حرية التعبير:

أن تتوافر سيادة القانون بشكل قوي نتيجة لوجود قوانين تدعم حرية التعبير ولوجود نظام قضائي وقضاة يتسمون بالاستقلالية ولا يخضعون لضغوط خارجية من جهات كالحكومة أو أصحاب النفوذ والمصالح.

أن تكون حرية الإعلام مكفولة بما يتيح الوصول إلى المعلومات العامة بسهولة ودون عوائق.

أن تكون هناك بيئة تيسر ازدهار وسائل إعلام مستقلة وتعددية.

أن يوجد مجتمع مدني نشيط يشتمل على منظمات غير حكومية لا تسعى إلى الربح، وجماعات تروج للقضايا العامة للمجتمع، إلخ.

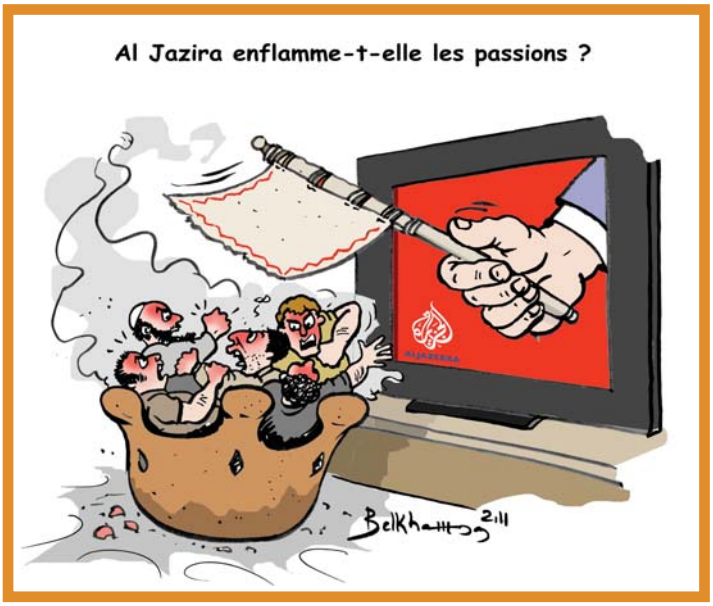

رسوم كاريكاتورية لرسام الكاريكاتور الشاذلي بالخامسة من تونس، عُرضت خلال الاحتفال االكبير الذي نظمته اليونسكو بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة لعام ٢٠١١

الفصل الرابع
الدور الخاص للصحافة والصحافيين في مجال حرية التعبير

عندما نتحدث عن حرية التعبير ينبغي أن نتحدث أيضاً عن الدور الخاص للصحافة والصحافيين في مجال حرية التعبير، فالصحافيون هم همزة الوصل بين ما يحدث في العالم من ناحية، وقراء الصحف ومشاهدي التليفزيون ومستمعي الإذاعة أو قراء الأخبار على الإنترنت من ناحية أخرى. من خصائص الصحافة الجيدة أنها تمدنا بأخبار صادقة وتحليلات جيدة تساعد القراء على فهم الأحداث الجارية وسبل صنع القرار.

الأفكار الرئيسية:

حراس المصلحة العامة

حرية الصحافة

أمن الصحافيين

قضايا الإفلات من العقاب

مجلس الصحافة

تعتبر الصحافة بمثابة سلطة رابعة بعد السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية، أي السلطات التي تشكل الهيكل الحكومي. ويرجع تعبير "السلطة الرابعة" إلى السير إدموند بيرك، وهو فيلسوف وسياسي بريطاني من القرن الثامن عشر يُعتقد أنه قال في عام ١٨٤١: "كانت هناك ثلاث سلطات ممثلة في البرلمان، ولكن كانت هناك في قسم الصحافيين سلطة رابعة أكثر أهمية"[١٣]. والمقصود بالسلطة الرابعة هذه هي سلطة التدقيق والموازنة، التي تتيح للصحافيين طرح الأسئلة الصعبة وإماطة اللثام عن أي استغلال أو خطأ وتساعد أهل السطة على الاستمرار في اتباع الطريق القويم.

١ – حراس للمصلحة العامة أم أبواق مطيعة؟

يوصف الصحافيون أحيانا بعبارة «أصحاب الأقلام النزيهة» أو ما يعادل ذلك باللغة الإنجليزية في عبارة «حراس المصلحة العامة»، وذلك بسبب دورهم الخاص بالتدقيق والموازنة، إذ من المفترض فيهم أن يراقبوا أصحاب النفوذ والسلطة في الحكومة والدولة بشكل عام. غير أنهم يفشلون أحياناً في أداء هذا الدور الحيوي، ونلاحظ ذلك، مثلاً، عندما تتطرق الموضوعات التي ينشرونها إلى الجوانب الإيجابية دون غيرها فيركزون فقط على إنجازات أصحاب السلطة، كافتتاح جسر أو طريق جديد أو محطة جديدة لمعالجة المياه، أو حين يكرسون أقلامهم وأعمدتهم الصحافية لسياسيين معينين فيصبحون أبواقاً تكرر الشعارات السياسية والانتخابية لهؤلاء السياسيين. ولئن كان من المهم أن تتم تغطية هذا النوع من المواضيع في الصحافة، فإن اقتصار العمل الصحافي على ذلك يعد نوعاً من الصحافة الرديئة. ويعد الاعتماد على التصريحات الإعلامية والبيانات الرسمية فقط، أو اقتصار العمل الصحافي على نقل مثل هذه التصريحات والبيانات دون تقديم مصادر أخرى للمعلومات أو تقصي الحقائق المذكورة فيها، أو دون طرح تساؤلات بشأن فحواها، أمثلة أخرى على أشكال عدم قيام الصحافيين بدورهم كما ينبغي. فعموما، يجب أن يستند أي عمل صحافي جاد إلى مصدرين لكل خبر على الأقل، شريطة أن يكونا موثوقين ومختلفين.

٢ – الصحافة الحرة

من أجل أن يضطلع الصحافيون بدورهم في التدقيق والموازنة وبإداء مهام حراس المصلحة العامة والعمل كسلطة رابعة، لا بد من ضمان حرية الصحافة؛ أي أنه لا بد أن يكون بمقدورهم نشر الأخبار والتحقيقات الصحافية بدون تدخلات خارجية (سياسية أو مالية) وبدون خوف من الانتقام أو الاضطهاد. كما يجب أن تتوفر لهم إمكانية الوصول إلى المعلومات من أجل جمع المواد اللازمة لتحقيقاتهم وللتحقق من صحة المعلومات التي يقومون بنشرها. ومع ذلك، فإن فكرة «نشر الحقيقة» ببساطة ليست أمراً هيناً على الإطلاق، ويتعرض الصحافيون في بلدان كثيرة للتهديد بشكل مستمر بسبب أدائهم لعملهم. وفيما يلي آراء بعض الصحافيين والأكاديميين ونشطاء حقوق الإنسان بشأن حرية الصحافة:

"إن الصحافة الحرة هي بمثابة إعصار يقتلع الفساد والتواطؤ والمحسوبية من الجذور، وهذه آفات تفاقمت في إندونيسيا. كما أن هذا الإعصار هو الذي أطاح بنظام سوهارتو الاستبدادي الذي حكم ثلاثين عاماً ... وهذا هو ما يجعل النظم الشمولية ترتعد خوفاً من الصحافة الحرة."

(لوكاس لوارسو، الرئيس الأسبق لاتحاد الصحافيين المستقلين بإندونيسيا)[١٤]

"إن الصحافة الحرة هي حجر الزاوية الذي ترتكز عليه كل الحريات الأخرى، بل هي عماد الديمقراطية. فبدون الصحافة الحرة لا يوجد مَن يرصد عمل الحكومة ولا مَن يزود المواطن بالمعلومات اللازمة كي يتخذ قراراته السياسية على أساسها."

(لويس د. بوكاردي، الرئيس والمدير التنفيذي الأسبق لوكالة أسوشيتيد برس)[١٥]

"إن حرية الصحافة، في رأيي، هي أهم من أي شيء آخر. فبدونها لا يمكن أن يوجد سلام في العالم. أما حرية التعبير، فهي تعني ألا يكون هناك خوف من الحكومات أو المحتكرين أو الملاك أو أصحاب الإعلانات. إنها تكاد أن تكون أمراً بعيد المنال ولكنه لا بد من تحقيقه»

(بيتر غالينر، المدير الأسبق لمعهد الصحافة العالمي)[١٦]

"لدي اعتقاد بأنه إذا كانت توجد صحافة حرة في بلد ما، فإن تنمية هذا البلد ستكون حرةً ويسيرة؛ كما أن حرية الصحافة تجعل الناس يشعرون بأنهم أحرار لأنها بمثابة مرآة ينظر فيها الشعب إلى نفسه ليعرف الرأي العام السائد على الصعيد الوطني تجاه الحكام."

(فلورنت سوغني زاو، صحافي ونائب الأمين العام للمرصد الكونغولي لحرية الصحافة) [١٧]

٣- أمن الصحافيين

يتعرض الصحافيون رجالاً ونساءً، وغيرهم من العاملين في مجال الإعلام إلى تهديدات مستمرة في مختلف بقاع العالم، ففي عام ٢٠٠٩، سجلت لجنة حماية الصحافيين ٧٤ حالة لصحافيين تعرضوا للقتل بسبب عملهم، وهو أعلى معدل لقتل الصحافيين في عام واحد منذ أن بدأ تسجيل هذا النوع من الحوادث في عام ١٩٩٢. وبشكل عام، تعرض ٥٠٠ شخص من الصحافيين والعاملين في مجال الإعلام إلى القتل خلال السنوات العشر الماضية، وهو عدد كبير جداً إذا اعتبرنا أن هؤلاء الأشخاص قد قُتلوا لمجرد أنهم كانوا يمارسون عملهم ليس إلا- أي إنهم دفعوا حياتهم ثمناً لقيامهم بدور حلقة الوصل بين ما يحدث على أرض الواقع وبين عامة الجمهور، وبعبارة أخرى، فإنهم قُتلوا لأنهم عنصر حيوي من عناصر حرية التعبير. إضافة إلى ذلك، هناك عدد أكبر من ذلك من الصحافيين والصحافيات الذين تم اعتقالهم وإيداعهم السجون بطرق غير قانونية لمجرد أنهم كانوا يقومون بتغطية «قضايا حساسة»،كما أن هناك عدداً متزايداً من حالات الاعتداء الجنسي الذي يرتكب خاصة على الصحافيات لإرهابهن.

إن أمن الصحافيين هو شرط مسبق لازم لضمان حرية الصحافة وحرية التعبير، بل يمكن القول إن الصحافة هي بمثابة الأوكسجين للديمقراطية، وإن اغتيال الصحافيين هو بالتالي أبشع أنواع الرقابة. وإذا لم يتوفر الأمن للصحافيين، لن توجد صحافة مستدامة ولن تكون هناك ديمقراطية. ولذا فإن أمن الصحافيين قضية تمسنا جميعاً، ويعد أي اعتداء على الصحافيين اعتداءً على واحدة من حرياتنا الأساسية. ومن ثم، فإنه لا توجدحرية للصحافة ولا حرية للتعبير دون توافر الأمن للصحافيين.

وتقوم المديرة العامة لليونسكو بإصدار بيانات رسمية لإدانة حالات اغتيال الصحافيين أو اعتقالهم دون وجه حق، وذلك لأن للصحافة دوراً خاصاً في المجتمع وفي تنمية البلدان، ومن ثم وجب توفير الحماية لمن يقومون بهذا الدور.

وكما ناقشنا في الفقرات السابقة، فإن الصحافيين والعاملين في صحافة التحقيقات هم االفئة لأكثر عرضةً للخطر أثناء قيامهم بعملهم، ويتعرض هؤلاء أحيانا للمضايقة أو التهديد من قبل المسؤولين الحكوميين، وأحيانا للضرب أو حتى للقتل على أيدي عصابات المخدرات أو الجريمة المنظمة، كما يمكن أن يتعرضوا أحيانا للتهديد حتى من السياسيين المحليين.

حقائق سريعة: في الثالث والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩ تم اغتيال اثنين وثلاثين صحافياً وإعلامياً في يوم واحد، وذلك في مدينة أمباتوان بالفليبين أثناء تغطيتهم الانتخابات المحلية، وكان ذلك أسوأ اعتداء على الصحافيين تم رصده[١٨].

" إن الفشل في منع اغتيال الصحافيين والاعتداء على الإعلاميين يدل على أن الحكومات والسلطات في شتى أنحاء العالم تسلبني وإياك وتسلب كل مواطن الحق الأساسي الذي يكفله لنا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان- وهو الحق في حرية تلقي المعلومات والأفكار ونقلها إلى الآخرين. "

أعداد الصحافيين الذين قُتلوا أو اعتقلوا في العالم بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١١[١٩]		
العام	عدد القتلى	عدد المعتقلين
٢٠٠٠	٢٤	٨١
٢٠٠١	٣٧	١١٨
٢٠٠٢	٢١	١٣٩
٢٠٠٣	٤٢	١٣٨
٢٠٠٤	٦٠	١٢٢
٢٠٠٥	٤٨	١٢٥
٢٠٠٦	٥٧	١٣٤
٢٠٠٧	٦٧	١٢٧
٢٠٠٨	٤٢	١٢٥
٢٠٠٩	٧٤	١٣٦
٢٠١٠	٦٢	١٤٥
٢٠١١	٤٦	١٧٩

وتحدث حالات الإفلات من العقاب عندما تُرتكب اعتداءات على الصحافيين دون أن يتم التحقيق فيها ودون أن يقع مرتكبوها تحت طائلة العدالة، ويخلق هذا الوضع حلقة مفرغة حيث يزداد مرتكبوا هذه الاعتداءات جرأةً على استخدام العنف والترهيب ضد الصحافيين لأنهم يعلمون أنهم لن يتعرضوا لأي عواقب، ومع مرور الوقت يبدأ الصحافيون والمحررون وناشروا الأخبار في القيام بدور الرقيب على عملهم ذاته كي يتفادوا الأخطار الحقيقية التي تهدد حياتهم وحياة ذويهم.

ما مغزى الإفلات من العقاب؟

«إن الفشل في منع اغتيال الصحافيين والاعتداء على الإعلاميين يدل على أن الحكومات والسلطات في شتى أنحاء العالم تسلبني وإياك وتسلب كل مواطن الحق الأساسي الذي يكفله لنا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان- وهو الحق في حرية تلقي المعلومات والأفكار ونقلها إلى الآخرين.» [٢٠].

٤ – ممارسة المراقبة الذاتية في وسائل الإعلام

أحيانا تحتوي الأخبار أو المقالات الصحافية أو أعمدة الرأي أو التقارير المنشورة على معلومات خاطئة، سواء كان ذلك في الصحف أو الإذاعة أو الإنترنت. فقد يحتوي مقال صحافي، مثلاً، على خطأ إملائي في اسم أحد الأشخاص أو خطأ مطبعي في أحد التواريخ أو أسماء الأماكن، غير أن هذه الأخطاء قد تكون فادحة أحياناً وذلك كأن يزعم مقال أن حدثاً ما قد وقع أو أن شخصاً ما ارتكب فعلاً مشيناً في حين أن هذا لم يحدث. وبالطبع، فإن مثل هذه الأخطاء هي شيء مذموم في حق الصحافة الجادة وفي حق الجمهور، خاصةً إذا تكررت بشكل مستمر. ويؤدي تكرار ها على المدى البعيد إلى فقدان الصحافة مصداقيتها لدى الجمهور الذي سيجد صعوبة بالغة في تحديد ما يجدر أن يصدقه ويثق فيه في ما يرد في وسائل الإعلام. ويفضي ذلك إلى سلسلة من التأثيرات السلبية على حرية التعبير وحرية الصحافة بشكل عام، بل وعلى سلامة العملية الديمقراطية.

وهناك طرق عدة لتصحيح أو تدارك الأخطاء في المنظومة الإعلامية، ومنها أن يقوم المشرعون بسن قوانين تنظم هذه المسائل. وتوجد بالفعل في بلدان العالم قوانين خاصة بالإعلام تنظم إصدار تراخيص النشر والإذاعة وقضايا الخصوصية والملكية الفكرية وغير ذلك من القضايا، كما تتضمن إمكانية اللجوء إلى التقاضي أمام المحاكم إلا إن هذا الطريق كثيراً ما يكون باهظ التكلفة ويحتاج إلى وقت طويل.

وقد ظهر بديل جديد للتعامل مع هذه المسائل وأصبح شائعاً ومقبولاً ويتمثل في ممارسة المراقبة الذاتية في وسائل الإعلام؛ وكما تشير هذه التسمية، فإنها تدل على أن يقوم الإعلام بدور الرقيب على نفسه[٢١]. وقد يتم ذلك بتعيين أمين للمظالم[٢٢]داخل المؤسسة الإعلامية كي يضطلع بدور الحكم المحايد الذي ينظر في شكاوى الجمهور، وغالباً ما يؤدي هذا الدور شخص يحظى بسمعة طيبة واحترام واسع في المجتمع، كأن يكون قاضياً متقاعداً أو أستاذاً جامعياً.

وهناك بديل آخر في ممار سة المراقبة الذاتية يتمثل في وجود مجلس للصحافة، وهو أكثر نظم ممارسة المراقبة الذاتية شيوعاً في مجال الإعلام. وتتكون مجالس الصحافة من مجموعة من مهنيي الإعلام، إلا أنها يجب أن تكون مستقلة عن السلطات السياسية، ويكون دورها الرئيسي هو التعامل مع الشكاوى المتعلقة بالعمل الإعلامي، «فبذلك يضمن مجلس الصحافة جودة المعلومات التي تقدم إلى الجمهور ويدلل على توافر الشعور بالمسؤولية في صفوف مهنيي الإعلام وعلى عدم ضرورة فرض قيود إضافية من قبل الدولة

على وسائل الإعلام. ولكل مجلس من مجالس الصحافة وضعه الخاص، فهو نتاج البيئة الإعلامية القائمة في البلد المعني ونتاج تاريخ هذا البلد.»[٢٣] وقد تقصر بعض مجالس الصحافة عملها على النظر في الشكاوى بينما توجد مجالس أخرى وسعت مجال عملها ليشمل مراقبة الوضع العام للصحافة وممارسة الضغوط من أجل إقامة بيئة تساعد على ازدهار الصحافة، بالإضافة إلى توفير فرص التدريب.

و يتكون مجلس الصحافة، في الظروف المثلى، من خلال التعاون بين الإعلاميين والمنظمات غير الحكومية وممثلي الجمهور، مع أدنى حد من التدخل الحكومي، وذلك من أجل الحفاظ على استقلالية المجلس من التدخلات السياسية ولحماية سلطته «الأدبية». وقد يحصل مجلس الصحافة أحياناً على دعم مالي من الحكومة، لكن هذا لا يعني أن يصبح للحكومة حق في إملاء سياسات المجلس.

ويقوم مجلس الصحافة بإبداء آرائه في الشكاوى المقدمة إليه وينشر قراراته بشأنها، ويمكن أن يتم ذلك من خلال موقع المجلس على الإنترنت أو من خلال نشرة مهنية دورية للصحافيين. كما ينبغي أن ينشر المجلس قراراته بشكل موسع وذلك بإرسالها إلى وكالات الأنباء القومية ومختلف وسائل الإعلام لإذاعتها ونشرها.

أنشطة الفصل الرابع:

ماذا يمكن أن تفعل؟

تابع إحدى الحالات التي تعرّض فيها صحافيون أو إعلاميون إلى القتل في بلدك.

حاول أن تجد ما إذا كانت هناك حالات اعتداء على الصحافيين أو الإعلاميين في بلدك. ويمكنك القيام بذلك من خلال مواقع الإنترنت المختصة بقضايا أمن الصحافيين، مثل:

- لجنة حماية الصحافيين[٢٤]
- مراسلون بلا حدود[٢٥]
- اليونسكو تدين قتل الصحافيين[٢٦]

فتابع هذه الحالات كي تعرف ما حدث بصددها. هل تمت تسوية هذه القضايا؟ وهل ألقي القبض على مرتكبي هذه الجرائم؟ وهل عُرضت هذه الجرائم على المحاكم؟ وكيف كانت ردود فعل المجتمع الدولي إزاء هذه الجرائم؟ وكيف كانت ردود الفعل المحلية؟

قم بتشكيل نموذج لمجلس للصحافة

لقد تعلمت من الصفحات السابقة حتى الآن أن الصحافة هي أوكسجين الديمقراطية وعماد حرية التعبير. ولكن هل تعرف كيف يمكن ضمان ممارسة الصحافيين لعملهم على نحو جاد؟ وإذا وقع نزاع ما بسبب بعض المعلومات المنشورة، فكيف يمكن حله بشكل ودي؟ إن الإجابة عن هذا النوع من الأسئلة تكمن في وجود مجلس صحافة مستقل.

كيف تبدأ بإقامة مجلس للصحافة؟

قم بدعوة مجموعة من الأفراد لتكوين مجلس صحافة (حوالي ٨ إلى ١٥ شخصاً، مع الحرص على تأمين توازن جيد بين عدد الرجال وعدد النساء). وبالنظر إلى أن هؤلاء الأفراد سيضطلعون بالبت في نزاعات تتعلق بوسائل الإعلام، ينبغي أن يتوافر في المجلس تمثيل لفئات مختلفة، مثل مالكي وسائل الإعلام والصحافيين والمراسلين والمحررين وغيرهم، كما ينبغي أن يضم المجلس ممثلين للجمهور يكونون من المواطنين الذين يحظون باحترام الآخرين والسمعة الطيبة.

تذكّر:

ليس لمجلس الصحافة سلطة إجبار أي شخص على فعل أي شيء، وبالتالي فإن قدرته على حل النزاعات تكمن في تعاون كل الأطراف المعنية.

ما المطلوب لتك مجلس صحافة؟

ينبغي أن تكون لنموذج مجلس الصحافة، شأنه في ذلك شأن أي مجلس صحافة حقيقي، مجموعة من المسؤوليات والمهام والقواعد الأخلاقية الخاصة بالعمل الصحافي أو مدونة سلوك في هذا المجال[٢٧]تتضمن المبادىء الإرشادية التي يعمل المجلس وفقاً لها، خاصة أثناء مناقشاته ومداولاته وعملية اتخاذ قراراته. ويجدر التذكير هنا بأن هذه المسؤوليات والمبادىء الإرشادية تختلف من بلد لآخر وأنها تعتمد على عدد من العوامل، مثل الموارد البشرية والمالية والسياق التاريخي والاجتماعي للبلد وكذلك الإرادة السياسية.

سيناريوهات لنزاعات وشكاوى خاصة بالإعلام:

لعل من الأفضل أن تبحث عن نماذج حقيقية لمقالات صحافية أو مواد إذاعية أو تلفزيونية محلية لتكون محور مداولات نموذج مجلس الصحافة[٢٨].

وفيما يلي بعض السيناريوهات الخيالية لأنماط من الشكاوى والنزاعات الشائعة التي تقدم إلى مجلس الصحافة في بلد خيالي يدعى زانغارا. وقد تختلف التفاصيل من نزاع لآخر ومن سياق لآخر، ولكن المشكلات متماثلة:

تقدمت نقابة العمال الوطنية بشكوى إلى مجلس الصحافة ضد صحيفة زانغارا تايمز بخصوص مقال نشر في ٢٠/١٢/ ٢٠١١ وردت فيه معلومات خاطئة مفادها أن النقابة تعتزم بدء إضراب عن العمل.

تقدمت وزارة الإعلام بشكوى ضد تليفزيون زانغارا[٢٩]، وهي محطة تليفزيون محلية، وذلك بعد عرضها عدة حلقات من برنامج تناول الفساد في الحكومة. وتزعم الوزارة أن هذه الحلقات سببت حرجاً للعديد من كبار المسؤولين في الدولة وأخلّت بسمعتهم، وعليه فإنها تطالب محطة التليفزيون بالاعتذار ووقف هذا البرنامج. وقد دافع تليفزيون زانغارا عن البرنامج مؤكداً صحة المعلومات التي وردت فيه.

تقدم رجل أعمال بارز بشكوى إلى مجلس الصحافة ضد صحيفة زانغارا تايمز بسبب مقال صدر في الصفحة الأولى في ١٤/ ١/ ٢٠١٢، ومفاد هذه الشكوى هو أن المقال المذكور تضمّن عدة معلومات غير صحيحة منها العنوان الرئيسي وتعليق على صورة له تم التقاطها منذ سنوات عديدة جاءت خارج السياق، ولذلك فإنه يرى أن المقال قد خرج عن معايير الدقة الصحافية.

وكما يحدث في مجلس صحافة حقيقي، يجب أن يتم نشر وتوزيع القرارات التي يتخذها نموذج مجلس الصحافة، فيمكنك نشر هذه القرارات، مثلا، في الصحيفة المدرسية أو مجلات الحائط.

خلاصة
الفصل الرابع

توصف الصحافة والصحافيون بأنهم يشكلون السلطة الرابعة التي تعنى بتأمين التدقيق والموازنة في أداء السلطات الأخرى.

تطلق على الصحافيين أحيانا صفة أصحاب الأقلام النزيهة أو حراس المصلحة العامة.

يجب أن تتوافر حرية الصحافة للصحافيين كي يتمكنوا من القيام بدورهم في التدقيق والموازنة، أو بأداء مهمتهم كسلطة رابعة.

إن أمن الصحافيين يتعرض للتهديد بشكل متزايد في شتى أنحاء العالم.

إن أمن الصحافيين هو شرط أساسي لازم لتوافر حرية الصحافة وحرية التعبير.

تتجلى حالات الإفلات من العقاب عندما تُرتكب اعتداءات على الصحافيين لا يجري التحري بشأنها ولا يتم تقديم مرتكبيها إلى العدالة.

مجلس الصحافة هو أكثر أساليب ممارسة المراقبة الذاتية شيوعاً على صعيد وسائل الإعلام.

İNTERNET
İNTERNET
CAFE

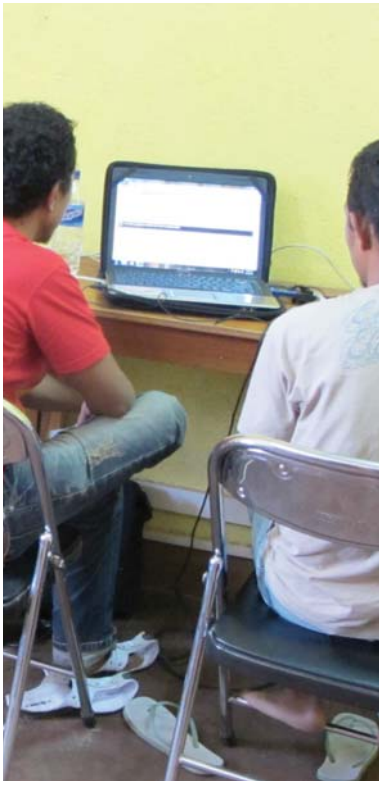

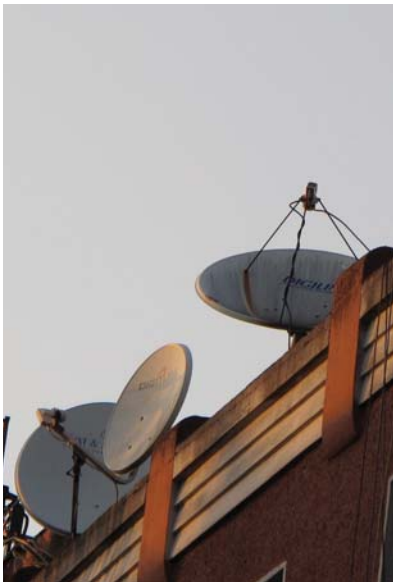

CALLSHO
PHONE
FOTOKOPİ
CALLING CA
KONTÖRLÜ TELEFO
TURKCELL

الفصل الخامس

ماذا عن حرية التعبير على الإنترنت؟

لقد منح ظهور الإنترنت آمالاً عريضة للمدافعين عن حرية التعبير. فقد اعتقد الكثيرون أن هذه التكنولوجيا الجديدة ستمنح الناس القدرة على ممارسة حرية التعبير بكل أنواعها ودون قيود، وذلك ابتداءً بمجرد الكتابة وانتهاءً بالتعبير الفني والمناظرات السياسية والدينية.

الأفكار الرئيسية:

المنشورات غير النظامية وأشرطة التسجيلات الصوتية

الويب ٢,٠ ومواقع التواصل الاجتماعي

المدونات ويوتيوب وتويتر

صحافة المواطن

«قد تكون الصحافة الحرة جيدة أو سيئة، ولكن بدون وجود الحرية لن تكون هناك سوى صحافة سيئة.»

ألبير كامو،
فيلسوف وصحافي فرنسي (١٩١٣ - ١٩٦٠)
والحاصل على جائزة نوبل في الآداب لعام ١٩٥٧.

يبدو من التطورات التي تحدث في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث أصبح المواطنون يستخدمون وسائل الإعلام الاجتماعية (كمواقع التواصل والمدونات) في التعبئة الشعبية للعمل الجماعي، أن أنظمة الحكم القمعية سوف تزول أمام قوة الشعوب وأن بوادر عهد عظيم للديمقراطية باتت تلوح على الآفاق. وإذا كان هذا الرأي صحيحاً إلى حد ما، فإنه لا بد من كبح جماح المشاعر من أجل النظر إلى الأمور على حقيقتها. فالواقع الجاري في الكثير من بلدان العالم هو أن الغالبية العظمى للمجتمع ما زالت لا تملك إمكانية الانتفاع بالإنترنت، بل وتفتقر في بعض الأحيان إلى أجهزة للاتصال، بما فيها أجهزة المذياع والهواتف. وحتى بالنسبة إلى فئات السكان القادرة على التواصل عبر الإنترنت ثمة دول تمارس الرقابة على مضامين الإنترنت وتتحكم فيها وتعيق بالتالي تطور حرية التعبير. بيد أنه على الرغم من هذه التحديات، تمكنت الإنترنت بفضل إمكاناتها التشاركية من تحقيق تطور هائل في مجال حرية التعبير؛ ويبدو أن هذا التطور سوف يستمر في المستقبل. وسوف نلقي في هذا الفصل نظرة سريعة على العلاقة التاريخية بين التطور التكنولوجي وحرية التعبير، كما سنرى كيف أن الويب ٢,٠ أو وسائل الإعلام الاجتماعية، مثل المدونات ومواقع تشاطر الأفلام، أسهمت في تطور حرية التعبير.

١ – المنشورات غير النظامية وأشرطة التسجيلات الصوتية

قد يصعب على البعض منا اليوم أن يتصور كيف كان أصحاب الآراء المخالفة للآراء السائدة لا يملكون سوى إمكانيات محدودة لنشر آرائهم على أعداد كبيرة من الناس في آن واحد. ففي الاتحاد السوفيتي السابق، وتحديداً في أواخر السبعينيات وخلال الثمانينيات من القرن الماضي، كان على مَن يريد التعبير عن آرائه ولم يكن يسمح له بذلك، أن يلجأ إلى طباعة منشوراته المحظورة بنفسه وأن يوزعها على الناس يداً ليد. وكان هذا النوع من التعبير يعرف باسم النشر الذاتي، وكان الأفراد الذين يقدمون على طباعة وتوزيع هذه المنشورات السرية يعرضون أنفسهم لأخطار جسيمة، ولكنها كانت الطريقة الوحيدة لنشر المعلومات في ذلك الحين. وأينما منع الاضطهاد والقمع الناس من التعبير عن آرائهم كانت هناك وسائل نشر سرية، ففي إيران، مثلاً، كانت أشرطة التسجيل الصوتي لخطابات الزعيم الإيراني المنفي آية الله الخميني تنتج في البلدان المجاورة وتهرّب عبر الحدود كي توزع بشكل سري، وكانت هذه الأشرطة بمثابة البذور التي خرجت منها الثورة الإيرانية في أواخر السبعينيات.

٢ – الويب ٢,٠

مع انتشار الإنترنت، وخصوصاً مع زيادة معرفة المستخدمين بطرق التحايل على النظم الرسمية التي تضعها الحكومات لممارسة الرقابة على المواقع، أصبح البحث عن المعلومات ونشرها أسهل من ذي قبل، بل إن ذلك يجري في كثير من الأحيان دون تعريض منتج المعلومات للخطر. ففي أيام المنشورات السرية كان من الصعب إخفاء آلات الاستنساخ الضخمة وأكوام المنشورات المحظورة عند مداهمة السلطات لأماكن الاستنساخ. أما في حالة أشرطة التسجيلات الصوتية، فقد كانت هناك صعوبات ومخاطر في تهريبها عبر الحدود. غير أن تقنيات الإنترنت أصبحت تتيح التغلب على معظم هذه الصعوبات، فلم يعد من اللازم شراء كميات كبيرة من الورق مما كان يثير الشبهات، والأهم من ذلك أن تقنيات الإنترنت الحديثة لا تسمح فقط بمجرد البحث عن المعلومات والحصول عليها ، وإنما تتيح إنتاج ونشر المعلومات بسهولة، وهذا هو ما يدعى بظاهرة الويب ٢,٠.

وتتمثل ظاهرة الويب ٢,٠ هذه في انتشار جيل جديد من تطبيقات الإنترنت (مثل فيسبوك ويوتيوب وتمبلر ومختلف أنواع المدونات)، وهي تطبيقات يشار إليها أيضاً بعبارة «مواقع التواصل الاجتماعي». ويختلف هذا الجيل من تطبيقات الإنترنت عن سابقه في أنها تتيح للمستخدمين إنتاج ونشر مضامين خاصة بهم بكل سهولة ويسر، فيمكنك مثلاً أن تكتب مقالاً تعبر فيه عن رأيك في أي موضوع وأن تحوله إلى مدونة، أو أن تكتب تقريراً عن حدث وقع في المنطقة التي تسكن فيها وتنشره حتى قبل أن تدرك شركات

الإعلام الكبرى ما حدث، أو أن تُحمّل على الإنترنت فيلماً بالفيديو قمت بتسجيله عن هزة أرضية أو إعصار، أو حتى أن تُحمّل صوراً لطيفة لقطتك.

لقد أحدث هذا التطور نقلة نوعية في دور العديد من مستخدمي الإنترنت الذين تحولوا من مجرد مستهلكي معلومات إلى منتجي معلومات أيضا؛ أي أن دورهم لم يعد يقتصر على البحث عن المعلومات والوصول إليها بل أصبح يتضمن نشر المعلومات، وصار بإمكانهم إجراء حوارات ومناقشات يعبرون فيها عن آرائهم دون تدخل خارجي.

ومع أن تطبيقات الويب الجديدة قد أتاحت للمستخدمين حرية التعبير إلى حد لم يسبق له مثيل في التاريخ، فإن هذه الحرية ليست مطلقة. فقد أشارت لجنة حماية الصحافيين أن عدد صحافيي الإنترنت الذين قتلوا أو اعتُقلوا في عام ٢٠٠٨ كان يفوق لأول مرة عدد الصحافيين التقليديين الذين قتلوا أو اعتقلوا في العام نفسه، كما أن هناك دولاً كثيرة قامت بتطوير نظم أكثر فاعلية لرصد المواقع ومراقبة الإنترنت وأعادت تفسير قوانين الإعلام لتنطبق على الإنترنت.

٣- ظهور صحافة المواطن

مع ظهور وسائل الإعلام الجديدة الغنية بالمضامين التي ينتجها المستخدمون، مثل المدونات ومواقع التواصل الاجتماعي ومواقع تشاطر أفلام الفيديو، أصبح يوجد أسلوب جديد لنشر الأخبار أو ما يدعى بصحافة المواطن، وذلك لأن ما ينشره هؤلاء المستخدمون يشبه العمل الصحافي التقليدي على الرغم من أنه كثيراً ما يفتقر إلى المعايير المهنية الصحافية وأدواتها. فلقد مكّنت وسائل الإعلام الجديدة (المعروفة أيضاً بتقنيات الويب ٢,٠) المواطنين من نشر تحقيقاتهم الصحافية وآرائهم مما عزز قدرتهم على تحقيق تغييرات في كثير من بلدان العالم.

أسئلة سريعة:

ما رأيك في صحافة المواطن؟ هل تعتقد أنه ينبغي اعتبار ممارسيها على الإنترنت صحافيين؟ وكيف تبرر رأيك هذا؟

٤- المدونات ويوتيوب وتويتر

لقد أصبحت المدونات وغيرها من وسائط الإعلام الجديدة، بما فيها مواقع تحميل الفيديو، مثل يوتيوب أو تودو، ومواقع التواصل الاجتماعي، مثل فيس بوك، وبادو، ورنرن، والتي يشار إليها فيي مجملها بعبارة الويب ٢,٠، تشكل ظاهرة ثقافية في أنحاء كثيرة من العالم. ويحفل الكثير من هذه المدونات بمواد مسلية تسخر من مواقف الحياة اليومية، وإذا تصفحت أحد مواقع الفيديو مثل يوتيوب، ستجد مقاطع فيديو كثيرة لحيوانات وأشخاص يقومون بحركات مسلية ومضحكة؛ وهذا هو الجانب الترفيهي للويب ٢,٠. لكن هناك حالات كثيرة تستخدم فيها هذه المواقع لإبداء تعليقات ذات طابع اجتماعي-سياسي، أو لنشر الأخبار التي قد لا تتطرق إليها وسائل الإعلام الكبرى، أو لنشر رسائل تحريضية، أو لتعبئة فئات الشعب من أجل التظاهر في الشوارع. وقد اتخذت بعض الحكومات، لأسباب متنوعة، إجراءات صارمة تجاه هؤلاء المدونين ونشطاء اليوتيوب وفيس بوك وتويتر، بسبب المواد المثيرة للخلاف والمنازعات التي يبثونها.

هل يمارس بلدك الرقابة على مواقع معينة على الإنترنت أو يحجبها؟

- حدد مواقع الإنترنت التي لا يمكن دخولها من بلدك. يمكنك استخدام محركات البحث للحصول على قوائم بهذه المواقع من خلال التقارير الدولية للوكالات المعنية بحرية الصحافة، أو من خلال التقارير الصحفية.
- حدد أسباب حجب هذه المواقع.
- هل توافق على حجب هذه المواقع؟ ولماذا؟

«بدون حرية التعبير لا معنى للذوق الراقي.»

نيل يونغ،
مغني ومؤلف أغاني وموسيقي
ومخرج أفلام كندي

هل تعلم:

هل كنت تعرف أنه توجد مواقع على الإنترنت لا يمكن الدخول إليها في بعض البلدان؟ وهل توجد مواقع لا يمكنك الدخول إليها من بلدك؟

وقد ذكرت منظمة «مراسلون بلا حدود» الدولية في تقريرها السنوي عن حرية الصحافة في العالم في عام ٢٠٠٧ أن «هناك عدداً متزايداً من الحكومات غدت تدرك أن بإمكان الإنترنت أن تضطلع بدور مؤثر في الكفاح من أجل تحقيق الديمقراطية، ولذلك أصبحت هذه الحكومات تتخذ إجراءات جديدة لفرض الرقابة على الإنترنت». كما أشارت المنظمة إلى أن «الحكومات في الدول القمعية باتت تستهدف المدونين وصحافيي الإنترنت بنفس الأسلوب الذي تستهدف به الصحافيين التقليديين.» وهناك أحداث كثيرة حول العالم تقدم أمثلة واضحة على استخدام النشطاء لوسائل الإعلام الجديدة في تحقيق أهدافهم.

فقد اندلعت في مصر ثورة في أوائل عام ٢٠١١ أفضت إلى سقوط نظام حسني مبارك الذي كان قائماً منذ عام ١٩٨١. وكانت هذه الثورة التي كثيراً ما أطلق عليها اسم ثورة «التواصل الاجتماعي»[٣٠] محصلة لعدة عوامل أدت إلى تفاقم الغضب الشعبي، منها تفشي الفساد وانعدام الفرص الاقتصادية وانتشار ممارسة التعذيب، وهي عوامل أشير إليها على صفحات الإنترنت، وذلك بالإضافة إلى انعدام حرية التعبير السياسي على مدى عقود من الزمن. لكن توافر إمكانية استعمال وسائط التواصل الاجتماعي وسعة نطاق هذه الاستعمال أتاحا التمكن في النهاية من حسم الوضع لصالح الشعب المصري.

ومع ذلك، لم تكن مسيرة الثورة المصرية سهلة. فخلال الأعوام القليلة الماضية حدث ارتفاع كبير في أعداد المدونين ومستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي الذين اعتقلوا وسجنوا دون وجه حق. ووفقاً لما ورد في موقع «المبادرة العربية لإنترنت حر» (OpenArab.net)[٣١]: «كان يتم اختطاف المدونين على أيدي قوات أمنية في زي مدني أثناء تغطيتهم أو مشاركتهم في التظاهرات أو الفعاليات السياسية أو أثناء تغطيتهم بعض المحاكمات»[٣٢]. كما يُعتقد أن «أعداد المدونين الذين تعرضوا للاختطاف أو الاعتقال هو أكبر بكثير» من عدد النشطاء السياسيين والصحافيين الذين تعرضوا لعمليات مماثلة وأنهم «كانوا يُستهدفون لمجرد أنهم مدونون». فمثلاً، حكم على المدون عبد الكريم نبيل سليمان (الشهير باسم المدون كريم عامر) والبالغ من العمر ٢٤ عاما بالسجن أربعة أعوام بسبب مدونته التي انتقد فيها الرئيس حسني مبارك ونفوذ الجماعات الإسلامية في الجامعات المصرية[٣٣]. وهناك أيضاً المدونة المصرية الشابة التي كانت تحرر مدونة باسم «جمهورية إيمان» والتي حكم عليها بأن تغلق مدونتها «طواعية» بعد أن نشرت مقالاً انتقدت فيه العقيد معمر القذافي الذي كان يحكم ليبيا آنذاك[٣٤].

لقد كان باستطاعة المصريين أن يعبروا في العادة عن سخطهم على الحكومة طالما كان التعبير لا يتعدى كونه لفظياً وليس فعلياً، وهذا ما أسماه الكاتب المصري فهمي هويدي الذي كثيرا ما انتقد الحكومة «حرية الصراخ» وذلك، على حد تعبيره، لأن «باستطاعتك أن تقول ما تشاء ولكن لا يمكنك فعل أي شيء»[٣٥]. لكن الجديد في الأمر هو أن الحكومة أصبحت تفسر نشر الأفكار والآراء على أنه نوع من الفعل ضد النظام وهذا هو ما يفسر ازدياد حالات اعتقال المدونين.

إن هذه الأمثلة تبين أن وسائط الإعلام الجديدة، وخصوصاً منها الوسائط التي تمنح المستخدمين القدرة على نشر الكتابات والأفكار والصور بشكل مباشر، أصبحت تستخدم كأدوات للتعبير عن النفس بشكل لم يكن ممكناً من خلال وسائل الإعلام التقليدية، ولهذا فقد أصبحت الحكومات وكذلك النشطاء والشركات الاستثمارية بل والجميع، يراقبون هذا التطور عن كثب.

خلاصة
الفصل الخامس

إن استخدام التكنولوجيا الجديدة لوسائط الإعلام لنشر حرية التعبير ليس أمراً مستحدثاً، فقد استُخدمت المنشورات غير النظامية وأشرطة التسجيلات الصوتية لنفس الأغراض.

وقد نشأت صحافة المواطن نتيجة لانتشار وسائط الإعلام الجديدة الغنية بالمضامين التي ينتجها المستخدمون، مثل المدونات ومواقع التواصل الاجتماعي ومواقع تشاطر تسجيلات الفيديو.

هناك مؤسسات سياسية ترفض السماح باستخدام وسائط الإعلام الجديدة لممارسة التعبير السياسي الحر بدون رقابة، وقد أدى ذلك إلى تعرض بعض مستخدمي هذه التكنولوجيا للمضايقة والاعتقال والاعتداءات.

إن وسائط التواصل الاجتماعي أدوات شديدة الفاعلية في مجال بث المعلومات والحصول عليها.

VOICE

MY

HEAR

MY

HEAR

VOICE

VOICE

HEAR
MY
VOICE

HEAR

الفصل السادس

قم بدورك: راقب حرية التعبير ودافع عنها واعمل على تعزيزها

لماذا يجب أن نقوم بدورنا؟ إن عدم الاكتراث - وهو حالة من اللامبالاة أو عدم الاهتمام بما يحدث حولنا- هو شيء خطير. فإن لكل فرد دوراً، ولكل مساهمة أهميتها. وكثير من التغيرات التي حدثت في العالم كانت نتيجة شرارة أطلقها أفراد.

دروس هامة:

ابدأ في النشر

ابدأ في المراقبة

ابدأ في الاحتفال

ابدأ في التواصل

> *«إن كل ما هو عظيم وملهم صنعه أفراد عملوا بحرية.»*
>
> ألبرت أينشتاين
> (١٨٧٩-١٩٥٥)،
> عالم فيزياء
> والحاصل على جائزة نوبل في الفيزياء لعام ١٩٢١

ماذا يمكن أن نفعل؟

في الحقيقة هناك الكثير مما يمكننا فعله. فثمة أنشطة متنوعة يمكننا القيام بها للمساهمة في مراقبة حرية التعبير والدفاع عنها وتعزيزها. ويمكن القيام بذلك على نطاق محدود يقتصر على المجتمع المحلي، أو على نطاق واسع على مستوى البلد. ويتطلب بعض هذه الأنشطة توافر قدر قليل من المعرفة بالتكنولوجيا بينما لا يتطلب البعض الآخر منها ذلك، ولكن أغلبها يتطلب معرفة أشخاص آخرين يساهمون في نشر حرية التعبير والدفاع عنها، وأهم ما تتطلبه هذه الأنشطة هو أن يتمتع الفرد بالحساسية إزاء ما يجري من حوله.

كيف تبدأ؟

ينبغي أن تطّلع على الموارد المتاحة لك، واعلم أن القدرة على الانتفاع بهذه الموارد تختلف من فرد لآخر ومن بيئة لأخرى ومن بلد لآخر، ولكنك، بصرف النظر عن هذه العوامل، تملك موارد متاحة لك. ابدأ بإجراء بعض التجارب مستخدماً هذه الموارد المتاحة لك، وتعرّف على القيود الموجودة واستند إلى مواطن القوة لديك.

١. اكتب أفكارك وقم بإصدار نشرتك الإعلامية

كان اختراع الكتابة قفزة هائلة في تاريخ حرية التعبير، كما أن فكرة حرية الصحافة في حد ذاتها لم تكن لتوجد بدون اختراع آلات الطباعة في المقام الأول. أما قبل ظهور الطباعة، فقد كانت الأفكار تنتقل شفاهة أو عن طريق مخطوطات تكتب بخط اليد مما كان يحتاج إلى وقت طويل وجهد كبير.

وحتى بعد أن صارت تكنولوجيا الطباعة تُستخدم على نطاق واسع، كانت السلطات تحاول التحكم في انتقال المعلومات وذلك بإصدار قوانين لمنح تراخيص الطباعة، أي أنه كانت هناك مواد معينة فقط كان مسموحاً بطباعتها، وأشخاص معينون فقط يحق لهم الحصول على التراخيص للقيام بعملية الطباعة، ومن هنا نرى أن الحق في الطباعة والنشر والتوزيع يندرج في صميم النضال من أجل حرية التعبير. ويمكنك أن تصبح جزءاً من مسيرة التاريخ العريقة هذه بأن تنشر رسائل إخبارية خاصة بك أو مقالاً أو كراساً صغيراً من تأليفك.

حدد تخصصك. فيمكنك أن تتخصص في نوع معين من الموضوعات التي تهمك وتهم المحيطين بك، فقد تكون، مثلاً، مهتماً بتشجيع الحصول إلى المعلومات المتعلقة بشؤون البيئية، أو بمشكلة استخدام الرياضيين للعقاقير المنشطة، أو بتنمية المرافق التعليمية في مدينتك. وقد تتنوع الموضوعات التي يمكنك الكتابة عنها، لكن الأساس الفلسفي الذي تستند إليه في ذلك كله ثابت لا يتغير ويتمثل في ممارسة حقك في نشر أفكارك.

تذكر:

لا حرج في القيام بتجارب، فلا توجد طريقة وحيدة صحيحة لإنتاج ونشر موضوعاتك، ولكل مكان ظروفه وصعوباته وفرصه الخاصة. فحاول أن تتعرف على أفضل الطرق المتاحة لك ولفريقك.

احرص على إشراك الآخرين:

من المستحسن أن تعرض أفكارك ومقترحاتك على الآخرين وأن تطلعهم على الصعوبات التي تلاقيها في إنتاج ونشر أفكارك. ناقش هذه الأفكار والصعوبات مع الآخرين في بيئتك وحول العالم.

قائمة مهام لإعداد مدونة للمراقبة:

الموارد	تعليقك
هل تستطيع النفاذ إلى الإنترنت؟ (اقرأ – في ما يلي- الجزء الخاص بإعداد مدونة للمراقبة)	
هل سيكون هذا المشروع متعدد الأوجه؟ أي هل ستستعمل هذه المدونة إضافة إلى مواقع التواصل الاجتماعي والتدوين المصغر ومواقع تشاطر أفلام الفيديو وغير ذلك؟	
هل يوجد حاسوب أو آلة كاتبة أو أي أجهزة أخرى لمعالجة النصوص يمكنك استخدامها ؟	
هل توجد آلة طباعة ولوازمها يمكنك استخدامها؟	
هل لديك أحد يمكنه مساعدتك في الكتابة والتحرير؟	
كم عدد الأشخاص المستعدين للعمل معك في هذا المشروع؟	
كيف ستوزع مسؤوليات تنفيذ المشروع؟ وهل تريد اتباع النموذج المعياري للعمل الصحافي الذي يفترض وجود رئيس تحرير ومحررين وصحافيين، أم تفضل نموذجاً أفقياً يشارك فيه الجميع في كل المهام؟ فلا يوجد نموذج وحيد صحيح، وقد تم اتباع كلا النموذجين بنجاح في مختلف أنحاء العالم.	
ما هي الموضوعات التي ستتخصص فيها؟ هل ستركز المضامين على قضايا الصحة أو السياسة أو الأنشطة الشبابية، أم ستكون خليطاً من هذا وذاك؟	

٢- راقب حرية التعبير في بلدك

إعداد مدونة لمراقبة حرية التعبير

إذا كان بإمكانك النفاذ إلى الإنترنت، حاول أن تصمم مدونة تراقب فيها التطورات المتعلقة بحرية التعبير في بلدك. والمدونة هي موقع على الإنترنت يتيح لمستخدميه إدراج نصوص وصور ومقاطع فيديو فيه. وتختلف وسيلة الإعلام هذه عن الوسائل التقليدية في أنها تسمح لصاحبها التحكم في المضامين التي تظهر على المدونة، فالمدون هو الكاتب والمحرر ومالك المواد المنشورة. وغالباً ما يكون استخدام المدونات مجانياً من خلال مواقع مضيفة مثل www. Blogger.com أو www.Wordpress.com أو غيرهما من المواقع المضيفة التي يمكنك الاستعانة بها.

لماذا يجب أن نراقب حرية التعبير؟

لقد بدأ الإنسان في مراقبة بيئته منذ بدء الخليقة، والرسوم الموجودة على جدران الكهوف هي نوع من توثيق البيئة. وإنك بتدوين ما يجري في الحياة من حولك إنما تساهم في فهم هذه المرحلة من التاريخ، وإن مراقبة حرية التعبير، سواء بكتابة يومياتك على الورق أو من خلال مدونة إلكترونية، تتيح إمكانية أن يطلع الجميع على وجهة نظر مختلفة عن قضايا قد تكون بالغة الأهمية بالنسبة إلى تعزيز حرية التعبير.

ما الذي تجدر مراقبته ؟

- حالات قمع حرية التعبير، مثل إغلاق محطات للتليفزيون أو للإذاعة، أو إغلاق صحف، أو اعتقال متظاهرين أو أصحاب بعض الآراء.
- إصدار قوانين خاصة بوسائل الإعلام.
- إنشاء هيئات أو منظمات محلية جديدة تعمل في مجال حرية التعبير.
- الفعاليات المتعلقة بحرية التعبير، كالمؤتمرات والأنشطة التي تحدث في بلدك أو حتى في مدرستك.

مهمة تطبيقية:

انظر إلى خريطة العالم. هل تستطيع أن تحدد المناطق التي تتعرض فيها حرية التعبير للتهديد، سواء بسبب القمع من قبل الفئات الحاكمة، أو بسبب أوضاع الحرب والنزاعات، أو لعدم إمكانية الانتفاع فيها بالموارد، أو للافتقار فيها إلى المهارات اللازمة، أو لأي أسباب أخرى؟

اسأل نفسك:

قائمة الأمور الأساسية التي يجب أن يبينها المضمون الذي يتم نشره:

- ما هي القضية أو المعلومات المعنية أو الحدث المعني؟
- إذا كان الأمر يتضمن تصريحات أو تعليقات، فمن الذي أدلى بها ومَن كان مشمولاً بالموضوع؟
- متى ذُكرت التصريحات أو التعليقات أو متى وقع الأمر أو الحدث ؟
- كيف حصلت على المعلومات؟ ما هي المصادر التي تستند إليها ؟ (عليك أن تقرر ما إذا كان بإمكانك الإفصاح عن مصادرك.)
- ما منشأ القضية؟ وكيف تطورت؟ وكيف انتهت؟ (هل كان هناك حل لها؟)

وبإمكانك أن تعرف المزيد عن مثل هذه الأمور من خلال متابعة الصحف والبحث على الإنترنت والاستماع إلى الإذاعة ومشاهدة الأخبار في التليفزيون وحتى بالاستماع إلى الناس. وتذكّر أنْ تدوّن مصادر معلوماتك وأن تكتب أسماء مواقع الإنترنت أو محطات التليفزيون والإذاعة أو أسماء الصحف التي تستخدمها كمراجع، فهذا جزء من العمل الصحافي الجيد.

كما نقترح أن تدرج بعض التفاصيل مثل تواريخ الأحداث وأماكن وقوعها وقد يجدر إضافة خريطة تحدد موقع الحدث، وذلك بالإضافة إلى ذكر عدد الأشخاص الذين شاركوا في الحدث وأسمائهم إنْ أمكن، وكذلك الأسباب التي أدت إلى وقوع الحدث وما إلى ذلك. كما يفضل أن تضيف رأيك أو تحليلك للحدث، كأن تذكر مدى أهميته بالنسبة لك ولأقرانك.

تذكّر:

إن أحد أهم مقومات العمل الصحافي أو صحافة المواطن المحلية يتمثل في سرد الوقائع من قلب الحدث، فقربك من مكان الحدث يمنحك ميزة كبرى ككاتب صحافي. ولا تنس أن تذكر التفاصيل المادية (عدد الأشخاص المعنيين ومكان الحدث وزمانه، إلخ) والتفاصيل غير المادية (كيف كان الجو العام وماذا كان شعورك تجاه الحدث، إلخ).

> *«إن حرية التعبير ليست فقط هامة بالنسبة إلى الديمقراطية، وإنما هي الديمقراطية ذاتها.»*
>
> والتر كرونكيت
> (١٩١٦- ٢٠٠٩)،
> صحافي إذاعي أمريكي

هل تعلم؟

هل تعلم أن الكثير من الأحداث البارزة لقمع حرية التعبير أصبحت معروفة للعالم بأسره بسبب تقارير أو تبليغات نشرها أفراد باستخدام المدونات ورسائل الهواتف المحمولة؟

ويمكنك أن تراقب أيضاً حالة حرية التعبير في البلدان المجاورة لبلدك، بل وفي العالم أجمع إن شئت. كما يمكنك أن تراقب حالة حرية التعبير في مكان ما على مدار فترة زمنية طويلة. فهناك منظمات، مثل Freedom House (التي تم تأسيسها في عام ١٩٤١)، ولجنة حماية الصحافيين (التي تم تشكيلها في عام ١٩٨١)، ومنظمة «مراسلون بلا حدود» (التي تم تأسيسها في عام ١٩٨٥)، والشبكة العالمية لحرية التعبير (التي تم تأسيسها في عام ١٩٨١)، تعنى كلها بمراقبة أوضاع حرية التعبير في العالم منذ عقود.

٣- احتفل باليوم العالمي لحرية الصحافة

أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٩٣، يوم الثالث من أيار/ مايو من كل عام يوماً عالمياً لحرية الصحافة. وقد درجت اليونسكو على الاضطلاع بالدور الريادي في الاحتفال بهذا اليوم[٣٦]، كما أنها أنشأت في عام ١٩٩٧جائزة اليونسكو / غييرمو كانو لحرية الصحافة التي تُمنح لتكريم شخصية أو منظمة تدافع عن حرية التعبير وتعمل على نشرها في أي مكان في العالم، وخاصة إذا كانت هذه الجهود قد عرّضت حياة الشخصية المعنية للخطر. ويجري في كل عام تنظيم المئات من الفعاليات في مختلف أنحاء العالم بغية التوعية بأهمية حرية الصحافة التي هي عماد حرية التعبير. وبالفعل، فهناك أعداد متزايدة من المدارس والمنظمات وكذلك الأفراد الذين يحتفلون باليوم العالمي لحرية الصحافة ويدركون أهميته. فاغتنم فرصة هذه المناسبة لبدء العمل مع أقرانك في مجتمعك من أجل الإسهام في الدفاع عن حرية التعبير.

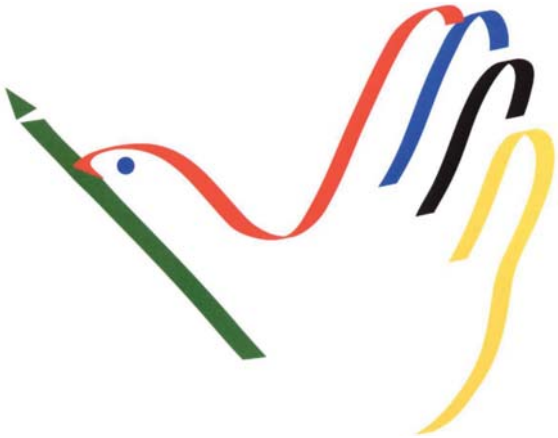

شعار اليوم العالمي لحرية الصحافة

ماذا يمكن أن تفعل؟

ابدأ بتنظيم احتفال باليوم العالمي لحرية الصحافة في مدرستك.

خطط مسبقاً:

- اليوم العالمي لحرية الصحافة هو الثالث من أيار/ مايو من كل عام، وتنظم اليونسكو دائماً نشاطاً عالمياً بهذه المناسبة وتحدد موضوعاً خاصاً لكل عام.
- استعلم عن الموضوع الذي حددته اليونسكو للاحتفال باليوم العالمي لحرية الصحافة لهذا العام، وصمم مجموعة من الأنشطة عن هذا الموضوع.
- اتصل بمدرسك أو مدير مدرستك لتعرب عن رغبتك في إقامة احتفال أو نشاط يتعلق باليوم العالمي لحرية الصحافة.
- ويمكنك أيضاً الاتصال بأحد مكاتب اليونسكو الثلاثة والخمسين المنتشرة حول العالم[٣٧] لتحصل على بعض الأفكار والدعم.
- كما يمكنك الاتصال بإحدى المنظمات التي تعمل في مجال حرية التعبير والتي ورد ذكرها في القسم السابق بغية الحصول على بعض المعلومات والارشادات.

تنظم الرابطة الاتحادية لناشري الصحف الألمان (BDZV) في كل عام مسابقة للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٢٧ سنة، من أجل تصميم ملصق دعائي عن حرية التعبير. والملصق أعلاه من تصميم إيفا هازل الفائزة في مسابقة عام ٢٠١١.

صدر هذا الملصق بمناسبة حلقة عمل نظمتها الرابطة العالمية لناشري الصحف والأنباء لصالح ٢٠٠ معلم كولومبي.

عرض مركز حماية وحرية الصحافيين، في الأردن، مشاهد مسرحية هزلية قصيرة بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي لحرية الصحافة في عام ٢٠١١

هل تعلم؟

ثمة وكالات ومنظمات عديدة تراقب أوضاع حرية التعبير وتدافع عن هذه الحرية وتعمل على تعزيزها، وتقدم الدعم والمشورة في المجالات المتعلقة بحرية التعبير. فيمكنك الاشتراك في مطبوعاتها أو في حلقات العمل التي تنظمها، أو حتى التقدم لقضاء فترة تمرين في مرافقها. فهل توجد وكالة أو منظمة من هذا النوع في بلدك؟

٤ – ابدأ في تكوين شبكتك للتواصل مع الآخرين

هل تعلم ما إذا كانت هناك أشكال لوسائل إعلام مستقلة في الحي الذي تسكن فيه أو في مدينتك أو حتى في بلدك؟ وقد تكون أشكال سائل الإعلام المستقلة هذه رسائل إخبارية تصدر بصورة منتظمة، أو محطة إذاعة محلية، أو محطة تليفزيون، أو مدونات، أو مطارف أليكترونية يمكن فيها تنزيل تسجيلات سمعية أو بصرية عن طريق الإنترنت، أو غير ذلك من وسائط الإعلام، وقد تكون هذه الوسائل والقنوات متخصصة في قضايا محددة، مثل دعم حرية الصحافة أو الفنون الشعبية وخلافه. فإن إقامة علاقات مع العاملين في إصدار نتاجات هذه الوسائل على الصعيد المحلي يمكن أن يساعدك على التعرف على عمل الأطراف المعنية التي تهتم بحرية الصحافة.

كيف تبدأ؟

- ارصد أكبر عدد ممكن من وسائل الإعلام المستقلة في بلدك، ثم ضع قائمة بأسمائها مع معلومات عن جهات الاتصال الخاصة بها ونوع الرسائل التي تحاول إيصالها إلى الجمهور.
- بعد تحديد وسائل الإعلام هذه، حاول أن تتصل بالإعلاميين العاملين فيها، وأقم علاقات للتواصل معهم، واجمع أعمالهم المنشورة وأودعها في مكتبة مدرستك.
- قم بإعداد قائمة بأسماء وعناوين جهات الاتصال وضعها على موقعك على الإنترنت أو نشرتك الإعلامية، ونظم لقاء أو ندوة أو حلقة تدارس معهم.

منظمات وهيئات تعنى بحرية التعبير حول العالم

[هذه القائمة ليست شاملة، إذ إن هناك منظمات وهيئات عديدة أخرى تعمل في نفس المجال]

Accuracy in Media (http://www.aim.org)

Adil Soz (http://www.adilsoz.kz)

Afrobarometer (http://www.afrobarometer.org)

مؤسسة الأرشيف العربي (http://www.alarcheef.com)

الباروميتر العربي (http://arabbarometer.org)

Article 19 (http://www.article19.org)

Asian Barometer (http://www.asianbarometer.org)

Association of Independent Electronic Media (http://www.anem.org)

مركز القاهرة لدراسات حرية الإنسان (http://www.cihrs.org)

Canadian Committee for World Press Freedom (http://www.ccwpf-cclpm.ca)

Canadian Journalists for Free Expression (http://www.cjfe.org)

Cartoonists Rights Network International (http://cartoonistrights.com)

مركز حماية وحرية الصحافيين (http://www.cdfj.org)

Center for Journalism in Extreme Situations (http://www.cjes.ru)

Center for Social Communication (http://cencos.org)

Committee to Protect Bloggers (http://committeetoprotectblog-gers.org)

Committee to Protect Journalists (http://www.cpj.org)

Common Dreams (http://www.commondreams.org)

مركز الدوحة لحرية الإعلام (http://www.dohacentre.org)

Economic Freedom Network Asia (http://www.efnasia.org)

Economic Intelligence Unit (http://www.eiu.com/)

Fédération Professionnelle des Journalistes du Québec (http://www.fpjq.org)

Electronic Frontier Foundation (http://www.eff.org)

First Amendment Center (http://www.firstamendmentcenter.org)

Fraser Institute (http://www.fraserinstitute.org)

Freedom House (http://www.freedomhouse.org)

Freedom of Expression Institute (http://www.fxi.org.za)

Frontline (http://frontlinedefenders.org)

Global Journalist (http://www.globaljournalist.org)

Global Voices (http://globalvoicesonline.org)

Greek Helsinki Monitor (http://cm.greekhelsinki.gr)

Honest Reporting (http://www.honestreporting.com)

Index of Economic Freedom (http://www.heritage.org/Index)

Index on Censorship for Free Expression(http://www.indexoncensorship.org)

Information Warfare Monitor (http://www.infowar-monitor.net)

Institute for Press and Society (http://www.ipys.org)

International Federation of Journalists (http://www.ifj.org)

International Freedom of Expression Exchange, IFEX (http://www.ifex.org)

International Pen (http://www.internationalpen.org.uk)

International Press Institute (http://www.freemedia.at)

International Research and Exchanges Board (http://www.irex.org)

Journaliste en danger (http://www.jed-afrique.org/en)

Latinobarómetro (http://www.latinobarometro.org)

Media 21 (http://www.media21geneva.org/)

New Europe Barometer (http://www.abdn.ac.uk)

مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان (OHCHR) (http://www.ohchr.org)

OSCE Representative on Freedom of the Media (http://www.osce.org/fom)

PEN Canada for Freedom of expression (http://www.pencanada.ca)

Pew Research Center's Project for Excellence in Journalism (http://www.journalism.org)

Privacy International (http://www.privacyinternational.org)

Project Censored (http://www.projectcensored.org)

Reporters Committee for the Freedom of the Press (http://www.rcfp.org)

Reporters without Borders (http://www.rsf.org)

SOJRA (http://www.sojra.org)

Southeast Asian Press Alliance (http://www.seapabkk.org)

The Alliance of Independent Journalists (http://ajiindonesia.org)

The Freedom Forum (http://www.freedomforum.org)

The International Free Press Soc. (http://www.internationalfree-presssociety.org)

The Media Diversity Institute (http://www.media-diversity.org)

The Media Institute of Southern Africa (http://www.misa.org)

The Open Rights Group (http://www.openrightsgroup.org)

The Reporters Committee for Freedom of the Press (http://www.rcfp.org)

Transparency International (http://www.transparency.org)

West African Journalists Association (http://www.ujaowaja.org)

World Association of Community Radio Broadcasters AMARC (http://www.amarc.org)

World Association of Newspapers and News Publishers (http://www.wan-ifra.org)

World Audit Publisher (http://www.worldaudit.org/publisher.htm)

World Press Freedom Committee (http://www.wpfc.org)

حدد مصادر معلوماتك:

لكي تعرف ما يمكنك التعبير عنه، يقتضي الأمر أحياناً أن تعرف مصدر معلوماتك، إذ إن معرفتك بالمصادر التي استمدت منها المعلومات التي تحصل عليها ستساعدك في الوصول إلى أحكام سليمة. السؤال الآن هو: من أين تأتي معلوماتك؟ ومن أين تأتي معلومات والديك وأصدقائك؟

ما هو مصدرك؟

- الأسرة
- الأصدقاء
- المعلمون
- الإنترنت
- الكتب والمجلات
- الصحف
- التليفزيون
- الأفلام
- الأغاني
- الإذاعة
- الإعلانات والدعاية
- العروض المسرحية وغيرها من عروض الأداء
- ملاحظاتك وأفكارك؟

لقد أصبحت المعلومات تتغلغل في حياتنا اليوم بشكل مطرد حتى أن هناك تعابير جديدة تعبر عن انتشار الكم الهائل من المعلومات الذي يغزو حياتنا اليومية، مثل «فيضان المعلومات» أو «الطرق السريعة للمعلومات»، أو «كن على اتصال في أي مكان وفي كل وقت». فكل هذا يعني أنه أصبح في متناول أيدينا كم غير مسبوق من المعلومات يفوق قدرتنا على استيعابها.

تتبع «شجرة المعلومات»

تخيل أن المعلومات التي جمعتها شبيهة بشجرة. فالأوراق (أي المعلومات) ناشئة من الفروع، والفروع ناشئة من الجذع، والجذع ناشئ بدوره من الجذور. كذلك لا بد أن تكون المعلومات منبثقة عن أصل ما. فاستعمل «شجرة المعلومات» هذه لتصل إلى أصلها. كيف حصلت على معلوماتك؟ هل حصلت عليها من صديق؟ وكيف حصل ذلك الصديق على هذه المعلومات؟ من والديه؟ أو من صديق آخر؟ وكيف حصل والداه أو صديقه على المعلومات؟ من الصحف؟ ولكن من أين أتت الصحف بهذه المعلومات؟ هل حصلت عليها من مراسلين لها كانوا متواجدين في قلب الحدث؟ أم هل حصلت عليها من بعض المسؤولين الحكوميين أو من بيانات حكومية منشورة؟ ما هو «أصل» هذه المعلومات. عليك أن تقرر إلى أي مدى تريد أن تقتفي

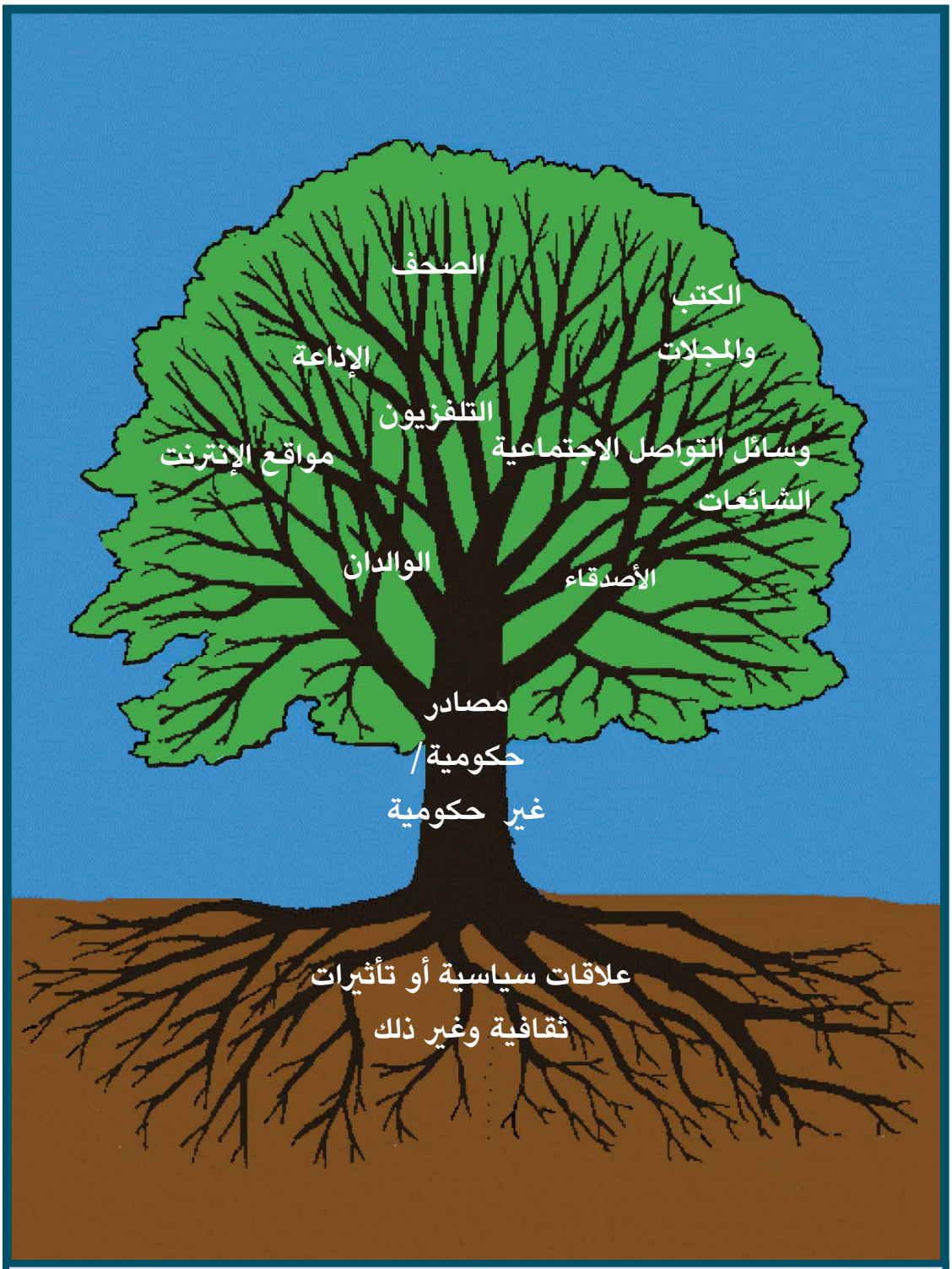

الشكل ٢: «شجرة المعلومات»

تمثل شجرة المعلومات كيفية انتقالها. فالأوراق تمثل الجزء الواضح للعيان من حركة المعلومات، كبرامج التليفزيون التي تشاهدها والصحف التي تقرأها إلخ. أما الفروع، فهي بمثابة المصدر المباشر للمعلومات، مثل وكالات الأنباء ووالديك وأصدقائك. أما جذع الشجرة، فهو يمثل الجانب القانوني للمعلومات لأن سياسات الحكومة وممارساتها والقوانين الوطنية لها تأثير بالغ على نوعية الأخبار التي تتلقاها والأخبار التي لا تتلقاها.

ما هي خطتك للعمل؟ ماذا تنوي أن تفعل لمراقبة حرية التعبير والدفاع عنها وتعزيزها ؟

المراقبة

الدفاع

التعزيز

أنشطة الفصل السادس

ماذا يمكن أن تفعل؟

مراقبة حالة حرية التعبير في بلدك

الاحتفال باليوم العالمي لحرية الصحافة كل عام

البدء بإقامة علاقات للتواصل مع المنظمات المحلية

تعلم كيفية تحديد مصادر معلوماتك

تتبع أصول "شجرة المعلومات"

خلاصة الفصل السادس

اللامبالاة شيء خطير

لكل فرد دور ولكل مساهمة أهميتها.

INTERNET
CYBER CAFE
INTERNET CAFE

الفصل السابع

«يمكنني أن أقول ما يحلو لي، فأنا حر في التعبير»

ثمة في معظم الحالات حدود وقيود، ويسري ذلك حتى على الحق في حرية التعبير؛ وبالتالي، فإنه لا يصح أن يقول المرء «يمكنني أن أقول ما يحلو لي، فأنا حر في التعبير». والمثال التقليدي على ذلك هو أنك من حقك أن تصرخ «حريق» عندما تكون وحدك وسط الحقول، ولكن لا يحق لك أن تصرخ «حريق» في دار سينما مزدحمة إذا لم يكن هناك حريق بالفعل، إذ من البديهي أن صراخك «حريق» كذباً في دار السينما سيسبب حالة من الذعر والهرج والمرج مما سيفضي إلى إصابة البعض بأضرار أثناء هرعهم للهروب.

حدود حرية التعبير

تحذيرات

على الرغم من أن بإمكاننا أن نتفق على أن حرية التعبير المطلقة غير ممكنة بل وغير مرغوب فيها، فإننا لا نؤيد فرض أي قيود على حرية التعبير بدون وجه حق، وهذا الفرق بين الموقفين هام للغاية. ففي معظم الحالات، يفضل توفير المزيد من حرية التعبير على وضع قيود جديدة عليها لأن هذا الخيار الأخير قد يتحول إلى نوع من القمع والاضطهاد.

ومن الناحية العملية نجد أن منح حرية التعبير المطلقة لأي فرد ينعكس بالضرورة سلباً على حرية التعبير لدى فرد آخر. وإيضاحاً لذلك يمكن أن نتخيل شخصين يتحدثان في آن واحد وكلاهما يحاول أن يقنع الآخر بوجهة نظره. فأول ما نلاحظه هو أن من المستحيل أن يتحدث شخصان في نفس الوقت ويكون لدينا حوار منطقي ومتحضر. وإذا تركنا هذين الشخصين ليكملا نقاشهما بهذا الأسلوب، سيتحول النقاش إلى مباراة في الصراخ لأن كلاً منهما سيحاول أن يكون صاحب الصوت الأعلى، ومن ثم تكون النتيجة صراخاً وصخباً دون حوار، ويكون كلا الطرفين قد حُرما بذلك من حرية التعبير. وبعبارة أخرى، فإن ما نحتاجه في مثل هذه الحالة هو وجود نظام أو آلية تضمن توافر حرية التعبير لكل الأطراف المعنية.

ومن ناحية أخرى، من المستحيل عملياً أن تتاح للجميع إمكانية الإعراب في آن واحد عن آرائهم في كل شيء. فقد يمكن، عند الحديث عن مجموعة صغيرة من الأفراد، أن يعرب كل فرد منها عن آرائه، واحداً تلو الآخر، على نحو منتظم؛ لكن هذا مستحيل إذا كنا نتحدث عن مليون شخص يريدون أن يعبروا عن آرائهم، لأن ذلك سيستغرق سنوات بل عقوداً إلى أن يأتي الدور على آخر شخص ليعبر عن رأيه. وحتى مع أحدث التطورات التكنولوجية، لا يمكن أن يعبّر كل شخص عن رأيه في كل القضايا في نفس المكان ونفس الوقت.

لذلك، لابد من التوصل إلى نوع من المساومة. فيمكن أن يوضع، في الحوارات السياسية مثلاً، حد زمني لكل متحدث على النحو الذي يجري في المناظرات الانتخابية حيث يتم تحديد الوقت المسموح به لكل مرشح أثناء دوره في الكلام؛ بل إن فترة الانتخابات ذاتها محددة أيضاً بمدة زمنية.

إن حرية التعبير المطلقة ليست مستحيلة فقط من الناحية العملية بسبب القيود الزمنية وغيرها، وإنما هي مستحيلة من الناحية الفلسفية أيضاً. فحين تحدث مواجهة بين رأيين أحدهما ضعيف والآخر قوي، تكون الغلبة دائماً للرأي القوي مهما كان علو صوت صاحب الرأي الضعيف، وعلى سبيل المثال، فإن أي رأي يؤيد المواد الإباحية التي تستغل الأطفال سيكون دائماً رأياً ضعيفاً وواهياً لأن العالم بأسره يعتبر هذه المواد خطراً داهماً يهدد أضعف فئة في المجتمع، وهي فئة الأطفال؛ وبالتالي فسيكون من السهل دحض وتسفيه أي رأي يؤيد مثل هذه المواد. وينطبق الأمر نفسه على خطاب الكراهية، ولا سيما إذا كان يحرض على العنف أو القتل ويستهدف فئة معينة من المجتمع. فلقد وضعت قيود على هذه الأشكال من حرية التعبير لأسباب شتى، إذ إنها أشكال مجافية للصواب.

أين تتوقف حرية التعبير: خطاب الكراهية

الخلفية:

قامت إحدى محطات الإذاعة الوطنية في رواندا، في عام ١٩٩٤، بإذاعة تحريض على إبادة قبائل التوتسي (التي تشكل أقلية في هذا البلد)، وكان ذلك فاتحة لفصل من أبشع فصول التاريخ الحديث، فعلى مدار مائة يوم، قتل ما يزيد عن مليون شخص[٣٨] معظمهم من التوتسي، أي أن حوالي عشرة آلاف شخص كانوا يُقتلون كل يوم، إضافة إلى هروب مليوني نسمة إلى البلدان المجاورة.

لقد كانت عملية الإبادة الجماعية هذه مروعة على مستويات عدة. فقد فشل المجتمع الدولي في اتخاذ إجراءات سريعة حيالها، وتم من ناحية أخرى استخدام الإذاعة في نشر خطاب الكراهية لتحريض جماعة من البشر على إبادة جماعة أخرى. وسوف نركز في السطور التالية على هذا الشق الثاني، أي استخدام الإذاعة لنشر خطاب الكراهية الذي أسفر عن عواقب وخيمة.

وبما أن هذا الدليل يركز على حرية التعبير، فسوف نناقش العلاقة بين هذا الحدث وحرية التعبير، وخصوصاً من حيث حدود هذه الحرية. والمقصود بخطاب الكراهية هو إطلاق الكلام بغرض إلحاق الأذى بشخص محدد أو بفئة معينة.

فبالنظر إلى وجود عدد كبير من الأميين في صفوف سكان رواندا، يتسم تأثير الإعلام المكتوب بأنه محدود في هذا البلد، ويعتبر التليفزيون جهازاً غالي الثمن إلى حد ما، وبالتالي، فإن الإذاعة تمثل الوسيلة الأكثر شيوعاً لتلقي المعلومات بالنسبة إلى المواطن العادي في رواندا.

وقد «تم في آذار/ مارس ١٩٩٢ استخدام إذاعة رواندا لأول مرة في الدعوة بصورة مباشرة إلى قتل التوتسي المقيمين في منطقة بوجيزيرا جنوبي العاصمة. ففي الثالث من آذار/ مارس بثت الإذاعة بصورة متكررة بلاغاً يزعم أنه جاء من إحدى جماعات حقوق الإنسان التي تتخذ من نيروبي مقرا لها بأن قبائل التوتسي في بوجيزيرا تستعد لشن هجوم على قبائل الهوتو. وبناء على هذا البيان، قام المسؤولون المحليون بإقناع الهوتو بضرورة الدفاع عن أنفسهم بأن يبادروا بالهجوم، وكانت النتيجة أن قام المدنيون الهوتو ومعهم أفراد من الإنتراهاموي (وهي ميليشيا مسلحة تابعة لحزب الحركة الثورية الوطنية للديمقراطية والتنمية) بالهجوم تحت إشراف وقيادة عسكريين من قاعدة عسكرية قريبة وقتلوا المئات من التوتسي» (لجنة التحقيق الدولية ١٩٩٣، ص ص ١٣-١٤).

إن عملية الإبادة الجماعية هذه في رواندا تمثل حالة استثنائية، ولكنها واقعة حقيقية حدثت بالفعل وتم فيها تسخير الإعلام كأداة لنشر الكراهية. وهي مثال يبين أنه لا يمكن تبرير استخدام خطاب الكراهية بالاستناد إلى حرية التعبير؛ أي أن خطاب الكراهية الذي يدعو إلى العنف لا يمكن أن يحظى بالحماية على أساس المعايير الدولية لحرية التعبير.

ومع ذلك، فإن هذا الموضوع ينطوي على مزالق تجعل بالإمكان التلاعب به بسهولة من أجل إسكات الأفكار غير المرغوب فيها. ويرد في الإطارين اللذين يبدأ عنوانهما بكلمة «تخيل» سيناريوهان عن مثالين على بعض أنواع «الخطاب المؤذي»، الذي يختلف عن خطاب الكراهية. فاقرأ هذين السيناريوهين واسأل نفسك: ماذا تفعل في مثل هذه الحالة؟

فعندما يوجد رأيان يستندان إلى حجج وجيهة ومعقولة بقدر متساو بشأن قضية معينة تتعلق بحرية التعبير، لا تعود الأمور واضحة تماماً، ويبدو رأي كل طرف قائماً على منطق معقول وينطوي على جوانب وجيهة. ويتحول الموضوع في هذه الحالات إلى معضلة إذ ينشأ وضع مزعج بالنسبة إلى حرية التعبير لأن الطرفين المعنيين يمكن أن يكونا على حق في آن معاً (وسوف ننظر في بعض دراسات الحالات عن معضلات في مجال حرية التعبير، وذلك في إطار الفصل التالي المعني بدراسة حالات).

تخيّل: السيناريو ١

تخيل أنك مدير لإحدى المدارس، وتوجد مجموعة من الطلاب الذين يرغبون في التظاهر ضد ناد في المدرسة للطلاب المثليين، ويعتزمون تعليق لافتات وجمع تواقيع وإلقاء خطب مناهضة للمثليين. فماذا تفعل كمدير مدرسة؟

تخيّل: السيناريو ٢

تخيّل أنك محافظ أو عمدة لإحدى المدن، وتوجد جماعة تعتزم تنظيم مسيرة تجوب أشد شوارع المدينة ازدحاماً للاعتراض على تزايد أعداد المهاجرين الأجانب في المدينة. وقد أعلن منظمو المسيرة خطتهم منذ أسابيع وأعلنوا اليوم والساعة والمكان، وقدموا تعهدات بأنها ستكون مسيرة سلمية. ماذا تفعل باعتبارك محافظ أو عمدة المدينة؟

خلاصة الفصل السابع:

هناك حدود لحرية التعبير.

لا يحق استخدام الحدود المشروعة لحرية التعبير كذريعة لقمع ممارستها ممارسة مشروعة.

لا تشمل حرية التعبير السماح للتحريض على الكراهية أو لإنتاج أو تداول المواد الإباحية التي تستغل الأطفال.

هل تتذكر السؤال الذي طرحناه عليك في بداية هذا الدليل عن مفهومك لحرية التعبير؟ حسناً!
هل تغير مفهومك؟ ما هو تعريفك لحرية التعبير الآن؟

حرية التعبير هي

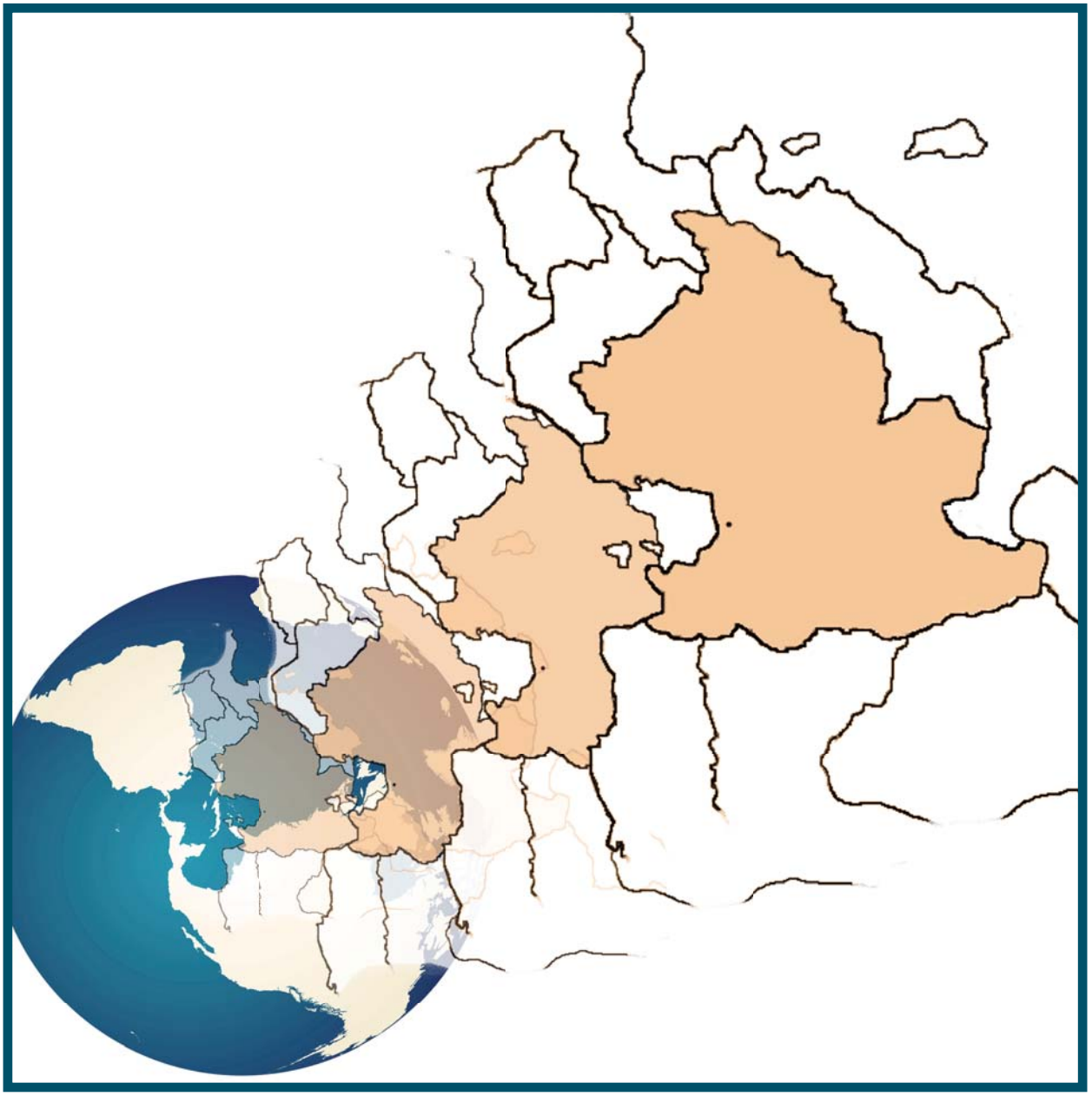

جمهورية زانغارا الديمقراطية

دراسة حالة

تُعد دراسات الحالات عن المعضلات المتعلقة بحرية التعبير إحدى أفضل الطرق الإيضاحية لفهم الصعوبات والقيود المرتبطة بحرية التعبير. وبالفعل، فإن مجال حرية التعبير حافل بالمعضلات والإشكاليات، وغالباً ما ستواجهك أمثلة كثيرة على هذه التحديات خلال عملك في الاهتمام بقضايا حرية التعبير.

وفيما يلي دراسة حالة عن معضلات يواجهها مؤيدو حرية التعبير في دولة خيالية تدعى زانغارا. إلا أن هذه الأشكال من المعضلات تستند إلى أحداث واقعية جرت في أنحاء مختلفة من العالم، وكثيراً ما كانت القرارات التي اتخذت بشأن هذه المعضلات قرارات غير حاسمة بشكل واضح وكانت النتائج قابلة للجدل. ولمساعدتك في التفكير في هذه القضايا، نذكّرك بالعناصر الأربعة المكونة للمادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:

الحق في اعتناق الآراء بدون تدخل،

الحق في البحث عن المعلومات،

الحق في تلقي المعلومات،

الحق في نقل المعلومات إلى الآخرين.

Zangara Times
صحيفة زانغارا تايمز
تصدر في جمهورية زانغارا
العدد: ١٢٣٤٥٦٧

نبذة عن البلد:

جمهورية زانغارا الديمقراطية

تأسست جمهورية زانغارا الديمقراطية في عام ١٩٥٢، ووفقا لآخر تعداد سكاني أجري في عام ٢٠١٠، يبلغ عدد سكانها حاليا ٢٢ مليون نسمة (وهذا الرقم قريب من عدد السكان في كل من اليمن ورومانيا وسريلانكا). وتبلغ مساحة جمهورية زانغارا ٥٥٠ ألف كيلو متر مربع (أي أنها أكبر من فرنسا وأقل مساحة من كينيا)، ويحدها من الشمال الشرقي بحر الشمال ومن الغرب خليج زانغارا، أما العاصمة فهي مدينة زا.

وكانت زانغارا في الفترة ما بين عامي ١٨٥٠ و١٨٩٠، تشكل الوجهة الرئيسية لهجرات متتالية من دول الجوار أدت إلى زيادة هائلة في عدد السكان وتغير التوزيع الديمغرافي التقليدي مما أفضى إلى نشوء مجتمع جديد متعدد الأجناس، ومع مرور الوقت تم اندماج المهاجرين من الموجات الأولى في المجتمع، فأصبحوا يتحدثون اللغة المحلية ويمارسون عاداته وتقاليده حتى أنهم اتخذوا لأنفسهم أسماء محلية، إلا أنهم حافظوا على دياناتهم الأصلية وبعض التقاليد الثقافية التي جاؤوا بها. ورغم أنه لا توجد بيانات يُعتمد عليها عن تعداد السكان في ذلك الوقت، يمكن القول إن حوالي نصف سكان زانغارا وفدوا إليها خلال موجة الهجرة الأولى هذه. وقد استقر التركيب الديمغرافي لزانغارا على هذا الحال إلى بداية العقدين الماضيين حين أخذت زانغارا تتقدم اقتصادياً بوتيرة أسرع من التقدم في البلدان المجاورة مما أدى إلى اجتذاب موجة جديدة من المهاجرين إلى زانغارا بحثا عن فرص عمل أفضل؛ غير أن المهاجرين الجدد تمسكوا بهوياتهم الأصلية ويأمل العديد منهم في العودة إلى بلدانهم بعد عدة سنوات من العمل في زانغارا.

وتعتبر زانغارا حالياً بلداً متعددة اللغات والأعراق والثقافات، فقد أصبحت نسبة السكان الذي يتحدثون اللغة الزانغارية كلغة أم لا تتعدى ٥٥٪ بينما يتحدث باقي السكان خليطاً من لغات مختلفة. وتمثل الديانة الرسمية لجمهورية زانغارا الديانة التي يعتنقها معظم السكان، إضافة إلى أنها أيضاً ديانة الكثير من سكان البلدان المجاورة.

وكان اقتصاد زانغارا يقوم تقليدياً على الزراعة، إلا أنه بدأ في التنوع مع دخول الأنشطة الاقتصادية الصناعية والتكنولوجية، وقد تسارعت وتيرة التقدم الاقتصادي في زانغارا بعد اكتشاف النفط بكميات كبيرة منذ حوالي ٢٠ سنة في خليج زانغارا. وبفضل السياسات التي اتبعتها حكومة زانغارا في تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أصبحت زانغارا تفخر بجيل من الشباب من ذوي المهارات التكنولوجية، وهو جيل يتمتع بدرجة عالية من الوعي بقضايا العالم ولا يتوانى في التعبير عن آرائه من خلال مواقع التواصل الاجتماعي. وفي حين ما زال الجيل الأكبر سناً يفضل الحصول على الأخبار من تليفزيون زانغارا

خريطة زانغارا

دراسة حالة

الرسمي، أصبح الجيل الجديد يستعين أكثر فأكثر بالإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي بحثاً عن الأخبار.

[ملاحظة للطباعة: في هذا المكان من النص الأجنبي، ترد الخريطة الواردة في الجزء السفلي من الصفحة ٦٦. والكلمات الواردة في الخريطة، حسب الترتيب المناظر لها، هي كالتالي:

١- إشكالية حرية التعبير والحساسيات الدينية

الخلفية:

في أواخر عام ٢٠٠٨ واجه أحد الكتاب في زانغارا صعوبة بالغة في العثور على رسام يعاونه في إنتاج كتاب للأطفال عن حياة أحد أنبياء زانغارا. فقد اتصل بالعديد من الرسامين لكنهم رفضوا العمل في إنتاج هذا الكتاب خوفاً من رد فعل المتشددين دينيا الذين قويت شوكتهم مؤخراً، وذلك لأن تصوير النبي الزانغاري يعتبر شركا في الديانة الزانغارية. وفي حالات أخرى متفرقة رفض بعض المترجمين وضع أسمائهم على غلاف كتاب في غاية الأهمية حول الديانة الزانغارية بعد أن قاموا بترجمته، كما سحب معرض للفنون الجميلة أحد الأعمال الفنية لواحد من أهم الفنانين التشكيليين الزانغاريين لأنه كان يعبر عن موضوعات دينية. وقد رأى محرر صحيفة زانغارا تايمز، وهي الصحيفة الرائدة في زانغارا، أن هذه الحالات تعد نماذج من الرقابة الذاتية وتشكل بالتالي تطورات سلبية في مجال حرية التعبير.

ماذا حدث بالفعل؟

قام رئيس تحرير زانغارا تايمز، في رد فعل لما اعتبره تطورات سلبية في مجال حرية التعبير، بالاتصال بأعضاء رابطة زانغارا لرسامي الكاريكاتير وطلب منهم أن يعدّوا رسوماً تصور النبي الزانغاري كما يتخيلونه. وبالفعل، استجاب حوالي نصف أعضاء الجمعية لطلبه، وتم نشر هذه الرسوم في الصحيفة في الخامس والعشرين من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩. وكانت الرسوم تصور النبي الزانغاري بأساليب فنية تعبر عن وجهات نظر مختلفة، إلا أن الكثير منها جاء على هيئة رسوم ساخرة تستغل الصور النمطية المرتبطة بهذا الدين. ومن بين هذه الرسوم كان هناك رسم كاريكاتيري معين تسبب في إثارة الغضب بين صفوف المتدينين لأنه كان يلمح لفكرة ارتباط ديانة هذا النبي بالإرهاب.

أثارت هذه الرسوم جدلاً لم يسبق له مثيل وموجة عارمة من الغضب، حتى أن البعض اعتبرها أسوأ أزمة شهدتها زانغارا في السنوات الأخيرة. وبعد أسابيع من نشر هذه الرسوم تقدمت بعض الدول المجاورة بشكاوى رسمية إلى رئيس وزراء زانغارا، وفي كانون الثاني/ ديسمبر من العام نفسه (أي بعد حوالي شهرين من تاريخ نشر الرسوم المذكورة)، أثير الموضوع في اجتماع لجامعة الأمم من قبل ممثلي تسع عشرة دولة من الدول الأعضاء تشترك كلها في اللغة والديانة، وبذلك وصلت المشكلة إلى مستوى العلاقات الدولية؛ وفيما يلي ملخص للأحداث التي توالت بعد ذلك:

- ٢٠٠٩/١٢/٢٩: أصدر وزراء خارجية مجموعة الدول الأعضاء المعنية في منظمة جامعة الأمم بياناً مشتركاً رسمياً ندد بهذه الرسوم وانتقد حكومة زانغارا لعدم اتخاذها إجراءات حاسمة بهذا الصدد.
- ٢٠١٠/١/٢٦: سحبت مملكة زوشا سفيرها في زانغارا وبدأت حملة لمقاطعة المنتجات الزانغارية.
- ٢٠١٠/١/٢٩: ظهر رئيس تحرير صحيفة زانغارا تايمز على شاشات تليفزيون زانغارا الرسمي ليشرح موقفه.
- ٢٠١٠/١/٣١: أبدت صحيفة زانغارا تايمز أسفها على الصراع والتوتر اللذين تسببت هذه الرسوم فيهما لكنها لم تعتذر على نشرها.
- ٢٠١٠/٢/١: أعادت بعض الصحف في إسبانيا وألمانيا وإيطاليا وفرنسا نشر الرسوم المذكورة تضامناً مع صحيفة زانغارا تايمز.
- ٢٠١٠/٢/٥: اندلعت مظاهرات أمام سفارة زانغارا في دولة زانادو وأضرمت النار في السفارة، ومن ثم استقال وزير داخلية زانادو من منصبه.

وقد أثارت «واقعة الرسوم المسيئة للنبي» جدلاً واسعاً حول العلاقة بين حرية التعبير وحرية الصحافة من جهة وقضية الحساسيات الدينية واحترام معتقدات الآخرين وعاداتهم من جهة أخرى. وكان سبب الجدل هو أن كلا الطرفين كانا على حق، فقد أثارت الرسوم حفيظة الكثيرين في مناطق «العالم المتديّن» ممن كانوا يرون أن «العالم الليبرالي» قد تجاهل حقوقهم وحساسياتهم الدينية، في حين كان أنصار «العالم الليبرالي» يرون أنه تمسك بحقه في حرية التعبير. ومن ناحية

ضع هذه النقاط في الاعتبار:

أنت تعلم جيداً أن تصوير الأنبياء محظور في هذه الديانة لكنك في الوقت ذاته رئيس تحرير صحيفة بارزة يفترض أنها تدافع عن حرية التعبير وحرية الصحافة. ماذا كنت ستفعل إذا كنت رئيس تحرير هذه الصحيفة؟ هل كنت ستنشر هذه الرسوم؟

ماذا كنت ستفعل في هذه الظروف؟ هل كنت ستتصرف بطريقة مختلفة؟ وإذا أصبحت يوماً رئيساً لتحرير إحدى الصحف أو مديراً لقناة تليفزيونية أو إذاعية، كيف ستتصرف إذا واجهتك مشكلة مشابهة؟

أخرى، دافعت صحيفة زانغارا تايمز وعدة صحف ليبرالية أخرى عن نشر الرسوم بدعوى أن الرقابة الذاتية قد ازدادت كثيراً بسبب الخوف من المتطرفين دينيا مما يهدد حرية التعبير ويقوض بالتالي أهم دعائم النظم الديمقراطية. وقد لحق الأذى بالكثيرين من جراء هذه الواقعة، سواء معنوياً أو جسدياً، فقد كانت الواقعة حقاً شديدة الخطورة والتعقيد.

كيف تبدأ؟

– حدد القضية الأساسية: ما هي القضية/ القضايا الأساسية التي تواجهها؟ في حالة رئيس تحرير زانغارا تايمز، كانت القضية تتمثل في أنه شعر أن حرية التعبير في بلده كانت مهددة، وكان أمامه خياران: إما أن ينشر شيئاً عن هذه القضية أو لا ينشر شيئاً؛ وبما أنه اختار النشر، فعليه أن يتعامل مع نتائج خياره هذا.

– حدد المعضلة: ما هي المعضلات التي كان يواجهها رئيس تحرير الصحيفة؟ فقد كان يعلم أن تصوير الأنبياء محظور في ديانة أهل زانغارا، لكنه كان يشعر في الوقت ذاته أن نقل رسالة إلى الآخرين في هذا الصدد يمثل عنصراً هاماً من عناصر حرية التعبير وحرية الصحافة؛ تلك كانت المعضلة التي كان يواجهها رئيس التحرير.

- ما هي السياسة الرسمية لمؤسستك أو منظمتك حيال القضية الأساسية والمعضلة التي تواجهها؟
- ما هي مبادئك ومعتقداتك الشخصية المتعلقة بهذا الأمر؟
- ما هي التدابير التي كنت ستتخذها؟

إتخذ الخطوة الإضافية

إذا كانت دراسة الحالة هذه تثير تساؤلات لديك، حاول أن تبحث في مثالي الحالتين الواقعيتين التاليتين اللتين تشكلان معضلتين على صعيد العلاقة بين حرية التعبير والحساسيات الدينية والثقافية. ما أوجه التشابه والاختلاف بين الحالتين؟

- حظر بيع المواد المتعلقة بالنازية وبجماعة الكو كلكس كلان العنصرية على موقع التسوق الشهير «eBay» على الإنترنت.
- حظر ألمانيا للمواقع الإلكترونية التي تروج دعاوى تفوّق الجنس الأبيض والإيديولوجية النازية.

تخيل:

تخيل ما يمكن أن يحدث لو جرى من خلال محرك بحث ممارسة الرقابة على كل المضامين أو حجب كل المواقع التي تحتوي على كلمة «أخضر» (وخضراء وخضرة وخضار، وغير ذلك من التنويعات). فلو حدث ذلك، لن تستطيع العثور على المواقع التي تتناول مواضيع مثل الطاقة الخضراء أو الغابات الخضراء أو حتى الملابس الخضراء. وماذا لو قام محرك بحث بحجب كل المواقع التي تحتوي على كلمة «رقابة» أو «كراهية» أو «انتفاضة أو ثورة» أو «أسعار النفط أو المحروقات» أو «الفساد»، إلخ؟

٢. إشكالية حرية التعبير والامتثال للقوانين المحلية

إفشاء شركات برامج محركات البحث لمعلومات شخصية عن مستخدمي هذه البرامج

الخلفية:

لقد أصبحت الإنترنت مكتظة بالمعلومات التي لا تنفك تتزايد بشكل مطرد، وبات على من أراد الوصول إلى أي معلومات أن يعتمد على محركات البحث مثل «ياهو» و«غوغل» وغيرهما، حيث تقوم هذه المواقع بالعثور على المعلومات وتقديمها إلى المستخدم وذلك في شكل قوائم بالمواقع الإلكترونية المتعلقة بكلمات البحث وفقا للوغاريتمات محرك البحث. ومن ثم، فقد أصبحت لمحركات البحث هذه أهمية بالغة في حياتنا حتى أنها صارت تقوم بدور جديد هو دور «أمناء مفاتيح المعلومات»، وتدل هذه التسمية البلاغية على قدرة الشركات التي تدير هذه المواقع على التحكم في المعلومات، فهي تحدد المعلومات التي يمكنك الحصول عليها والمعلومات التي لا يمكنك الحصول عليها، أي أن بإمكان هذه المحركات أن تمد المستخدمين بالمعلومات كما أن بإمكانها أن تفرض الرقابة عليها.

وتوجد بلدان عديدة تفرض على شركات محركات البحث وموفري خدمات الإنترنت حجب مواقع معينة، وغالبا ما تكون الهيئة الموفرة لخدمات الإنترنت شركة محلية توفر خدمة ربط حواسيب المستخدمين بالشبكة العالمية للإنترنت مقابل رسم أو اشتراك؛ أما الشركة التي تدير محرك البحث، فقد تكون في أي مكان في العالم.

وقد تكون لمحاولات حجب مواقع الإنترنت هذه دوافع سياسية أو أسباب ثقافية واجتماعية، ويتمثل الهدف منها في التحكم في نوع المعلومات التي يمكن للمواطنين الوصول إليها، وتقدّر هيئة OpenNet Initiative (http://opennet.net) التي تتخذ من كندا مقراً لها بأن هناك أكثر من أربعين دولة تستخدم نظماً لممارسة الرقابة بدرجات متفاوتة على مضامين المواقع الإلكترونية.

وثمة انقسام داخل حكومة زانغارا حول نوع المعلومات التي يمكن للمواطنين الحصول عليها. فيطالب بعض السياسيين بفرض المزيد من الرقابة على الإنترنت لمنع المواطنين

دراسة حالة

من استخدام الإنترنت للتحريض على العنف والكراهية، بينما يرى سياسيون آخرون أن الإنترنت يجب أن تكون مفتوحة إلى أقصى حد ممكن. ولهذه التوجهات السياسية تأثير مباشر على شركات توفير خدمات الإنترنت وكذلك على شركات محركات البحث المحلية والعالمية، خاصةً وأن شركات محركات البحث التي لا تقوم بحذف كلمات البحث المحظورة يتم منعها من ممارسة العمل في البلد.

وقد أمرت إحدى المحاكم في زانغارا مؤخراً الهيئة المعنية بمحرك بحث يتمتع بشعبية كبيرة، بحجب بعض المواقع التي رأت المحكمة أنها غير مناسبة لمجتمع زانغارا المتعدد اللغات والأعراق والأديان. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل أن المحكمة طالبت الشركة التي تدير محرك البحث بمد الحكومة بالمعلومات الشخصية الخاصة ببعض المستخدمين لتحدد هوية الأشخاص الذين قاموا بنشر مواد حساسة على الإنترنت.

تخيل:

تخيل أنك المدير العام لأكبر شركة عالمية في مجال محركات البحث وأنك تحاول الاستثمار بقوة في بلد ما، لكن البلد يشترط أن تقوم شركتك بمنع الاستجابة لبعض كلمات البحث وحجب بعض المواقع. هل ستستجيب لهذه الشروط؟ وهل ترى أن من الأفضل أن تفرض على نفسك هذا النوع من الرقابة الذاتية؟

وتبرر السلطات الزانغارية موقفها بأن من حقها أن تطالب الشركات الأجنبية والمحلية بالامتثال لقوانين البلد وأعرافه التي تتضمن عدم إتاحة إمكانية الاطلاع على مواضيع حساسة موجودة على المواقع الإلكترونية. ومن ناحية أخرى، فإن زانغارا تشكل سوقاً رائجة لخدمات الإنترنت إذ إنها أسرع أسواق المنطقة نموا.

ومما يزيد هذه المشكلة تعقيدا هو اختلاف القوانين من بلد إلى آخر. فصحيح أننا نلتزم بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان ونؤمن بعالميته، إلا أن كل دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تعتبر دولة ذات سيادة، وبالتالي فإنه لا يمكن للأمم المتحدة أن تفرض صكوكها القانونية بالقوة على أي من أعضائها.

٣. إشكالية حرية التعبير وألعاب الفيديو

ألعاب الفيديو التي تضم أعداداً كبيرة من اللاعبين عن طريق الإنترنت

الخلفية:

تخيل أنك اعتدت على مزاولة إحدى ألعاب الفيديو المتاحة على الإنترنت والتي يشارك فيها عدد كبير من اللاعبين وتقوم على تقمص اللاعبين لشخصيات مختلفة، وعليهم أن يشكلوا جماعات يتعاون أفرادها لزيادة فرصهم في الفوز. فهذه اللعبة هي بالنسبة لك وسيلة للتسلية إضافة إلى أنها تتيح لك إقامة علاقات مع اللاعبين الآخرين. وعلى الرغم من أنها مجرد لعبة، فإن اللاعبين هم في الواقع أشخاص حقيقيون مثلك، قد يكون بينهم من يرتاد مدرستك كما قد يكون بينهم من يسكن في قارة أخرى. وقد تكون الشخصيات التي يتقمصها اللاعبون على صور بشرية أو حيوانية أو حتى على صور كائنات أسطورية أو خرافية، ويتحكم اللاعبون في مظهر هذه الشخصيات كما يحلو لهم فيختار كل لاعب ألوان شعر شخصيته وملابسها وأسلحتها وكذلك الأصوات التي تصدر عنها وغير ذلك.

وتخيل أنك لاحظت في يوم من الأيام أن الشخصيات التي تمثل مجموعة ما من اللاعبين تحمل علامة النازية على ملابسها وتحمل شعارات عنصرية أخرى، وحتى أن أسماء هذا الشخصيات تحمل دلالات وتلميحات عنصرية. وعلى الرغم من أنها مجرد لعبة وأنه ليس لهذه الشخصيات وجود في الواقع، فإنك تشعر بعدم الارتياح تجاهها لأنك تدرك أن اللاعبين الذين يحركونها هم أنفسهم أشخاص حقيقيون وأن الشعارات والرموز التي تستخدمها شخصياتهم مؤذية للغاية. وتعلم أن هناك بلداناً كثيرة يتعرض فيها مستخدمو هذه الشعارات والرموز بصورة علنية للملاحقة القانونية؛ ومع ذلك فنحن بصدد «لعبة».

إننا نعيش اليوم في عالم أصبحت فيه الألعاب الألكترونية واسعة الانتشار وذات شعبية كبيرة، سواء أكانت من ألعاب الأجهزة الثابتة مثل جهاز «بلاي ستيشن» ™ أو «إكس بوكس» ™، أم من الألعاب التي تمارس على الإنترنت، وأصبح بإمكان اللاعبين التحكم في مواصفات الألعاب. إضافة إلى ذلك، فإن أنواع هذه الألعاب كثرت بشكل لم يسبق له مثيل، حتى أن بعض الشركات غدت تنتج ألعاباً تحتوي على مواد إباحية أو شديدة العنف، وقد

معضلة:

ما رأيك حيال هذه القضية؟

هل يتوجب على المشرفين على اللعبة منع اللاعبين ذوي التوجهات النازية من اللعب؟

هل يتوجب على المشرفين السماح لهؤلاء اللاعبين بممارسة حرية التعبير في بيئة اللعب الافتراضية؟

دراسة حالة

ماذا كنت ستفعل لو كنت المشرف على إحدى هذه الألعاب؟ هل كنت ستطرد هذه المجموعة، أم كنت ستوجه إنذارات إلى أعضاء المجموعة المعنية، أم كنت ستوقف اللعبة، أم كنت ستتغاضى عن سلوكيات مؤيدي النازية هؤلاء؟

تعرضت هذه الأنواع من الألعاب إلى الكثير من الانتقاد أمام المحاكم في قضايا شغلت الرأي العام إلى حد كبير[٣٩].

وقد كان هناك في مثل هذه الحالات إدعاء بأن من يقومون بهذا النوع من الممارسات قد تأثروا بسبب قضاء فترات طويلة من الوقت أمام هذه الألعاب العنيفة التي قللت من حساسيتهم تجاه العنف. إلا أن العلاقة بين السلوك العنيف والألعاب الإلكترونية العنيفة لم تثبت علميا، وتشكل هذه الألعاب على الأرجح مجرد عامل واحد من بين العديد من العوامل التي تؤدي إلى أنماط السلوك العنيف هذه، وليس السبب الوحيد لها.

وبغضّ النظر عن الجدل الدائر حول العلاقة بين الألعاب الإلكترونية العنيفة والسلوك العنيف، فإن قضية اللاعبين الذين يحرصون على إظهار توجهاتهم الشخصية ضمن إطار الفضاء الافتراضي مازالت مستمرة حتى وأنت تقرأ هذه السطور. فالمثال الذي قدمناه في بداية هذا القسم هو مثال مستمد من الواقع. فلقد كان مصممو الألعاب الإلكترونية التقليدية يتحكمون في كل عناصرها، سواء من حيث التصميم التقني أو المظاهر الفنية، أي أن اللاعبين كانوا مجرد مستخدمين لا رأي لهم تقريباً في ما يظهر على الشاشة. أما اليوم، فقد أصبح بإمكان اللاعبين إدخال تعديلات في بيئة اللعبة، وبات بالإمكان أن تحدث في سياقها أشياء كثيرة لم تخطر على بال المصممين أنفسهم.

وتستمر ألعاب الفيديو، بما فيها الألعاب التي يمكن استخدامها على الأجهزة الثابتة أو على الإنترنت، في تطور متواصل ومتزايد، حتى أن مبيعات هذه الألعاب في العالم في عام ٢٠٠٩ بلغت ٧٥ مليار دولار أمريكي[٤٠] مقارنة بمبيعات تذاكر السينما في العام نفسه التي بلغت ٣٠ مليار دولار أمريكي فقط[٤١]. ومن هنا يمكنك أن ترى كيف أن الألعاب الإلكترونية أصبحت من أحدث الظواهر إثارة للجدل في مجال حرية التعبير، وسوف تعتمد نتيجة هذا الجدل على ما ستتوصلون إليه أنت وأصدقاؤك وغيركم من أفكار على إثر مناقشاتكم في هذا الشأن.

مهمة تطبيقية:

حدد موفر خدمات الإنترنت لمدرستك ولمنزلك.
- **ما هو أكثر موفري خدمات الإنترنت شعبية في بلدك؟**
- **وما هي أكثر ثلاثة محركات بحث استخداما في أسرتك؟**

مهمة تطبيقية:

هل ترد في ذهنك معضلات أخرى تخص العلاقة بين حرية التعبير وممارسة ألعاب في الفضاء الافتراضي؟
- **أثناء استخدامك للألعاب الإلكترونية، سواء بدون استخدام الإنترنت أو عن طريق الإنترنت، ابحث عن بعض القضايا التي تمس حرية التعبير كما ناقشناها في هذا الدليل.**
- **سجل هذه القضايا في قائمة وناقشها مع آخرين واعمل على استكشاف مختلف جوانبها.**

قم بكتابة دراسة حالة تختارها بنفسك!استناداً إلى ما تعلمته وناقشته، قم بكتابة دراسة حالة تتعلق بحرية التعبير أو حرية الصحافة في بلدك مستخدما أمثلة ووقائع وبيانات محلية بالإضافة إلى ملاحظاتك وأي مواد أخرى مناسبة، ثم ارسل حصيلة عملك إلينا.

في بلدي

موارد

Electronic Frontier Foundation (Bloggers' Legal Guide) http://www.eff.org/issues/bloggers/legal/join

Freedom of Expression and Broadcasting Regulation. CI Debates Series No. 8- February 2011 ISSN 2176-3224, UNESCO.

Handbook for Bloggers and Cyber-dissidents (If you are interested in blogging to express yourself, this maybe a helpful guide for you) http://www.rsf.org/IMG/pdf/handbook_bloggers_cyberdissidents-GB.pdf

Media Development Indicators: A Framework for Assessing Media Development http://unesdoc.unesco.org/images/0016/001631/163102e.pdf

Media and Information Literacy Curriculum for Teachers (2011). Edited by Carolyn Wilson, Alton Grizzle, Ramon Tuazon, Kwame Akyempong, and Chi-Kim Cheung, UNESCO

Model Curricula for Journalism Education. (2007). UNESCO Series on Journalism Education http://unesdoc.unesco.org/images/0015/001512/151209E.pdf

Self Regulate or Perish: The History of the Media Council of Tanzania up to 2009. (2010). Media Council of Tanzania.

The Media Self-Regulation Guidebook: All Questions and Answers. (2008). Organization for Security and Co-Operation in Europe

What a Free Press Means to Me: Voices of Freedom 2000. (2000). UNESCO World Press Freedom Committee.

Speak Up, Speak Out: A Toolkit for Reporting on Human Rights Issues (2012). Internews

مسرد المصطلحات

الترهيب:
تكوين حالة من الخوف يمتنع فيها الصحافيون والناس عموماً عن الإعراب عن آرائهم.

المجتمع المدني:
قسم من المجتمع ينتظم في شكل جماعات ومنظمات غالباً ما تكون غير حكومية.

الرقابة:
محاولات متعمدة ولا مبرر لها لمنع نصوص أو مواد سمعية أو بصرية معينة من النشر أو الإذاعة أو من البث والتوزيع بأي طرق أخرى.

المدعى عليه:
الشخص الذي يتوجب عليه الدفاع عن نفسه أمام المحكمة لرد التهم الموجهة إليه من قبل المدعي (أنظر تعريف المدعي).

التحرير المستقل:
حرية المحررين (سواء كانوا من محرري المواد المطبوعة أو من محرري المواد الإلكترونية أو السمعية والبصرية) في اتخاذ القرارات الخاصة بالتحرير دون تدخل من السلطات السياسية أو من مالكي وسائل الإعلام أو من أصحاب المصالح الأخرى.

السلطة التنفيذية:
الجزء المعني من الجهاز الحكومي بتنفيذ القوانين والسياسات وإدارة الشؤون العامة.

السلطة الرابعة:
تعبير شائع يستخدم للدلالة على الصحافيين والصحافة بشكل عام.

حرية التعبير:
فكرة أن لكل شخص الحق الطبيعي في التعبير عن نفسه، بما في ذلك حرية اعتناق الآراء دون تدخلات، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت، دون خوف ودون تقيد بالحدود الجغرافية.

حرية الكلام:
كان هذا التعبير مقتصراً على حرية الكلام فقط، لكنه أصبح يُستخدم كمرادف لحرية التعبير (انظر تعريف حرية التعبير).

حرية الصحافة:
فكرة أن للصحافة المطبوعة وغيرها من أشكال الصحافة، ولاسيما وسائل الإعلام التي تنشر الأخبار، الحق في ممارسة المهنة التعرض لتدخل خارجي ودون خوف من العواقب.

الإفلات من العقاب:
حالات عدم اتهام مرتكب جريمة ما أو عدم معاقبته.

مدونة آداب مهنة الصحافة:
هي معايير أخلاقية أو مجموعة من المبادئ المهنية والممارسات المثلى تستخدم كمبادئ توجيهية للعاملين في مجال الصحافة، وغالباً ما يصوغها الصحافيون أنفسهم.

السلطة القضائية:
الجزء المعني من الجهاز الحكومي بتحقيق العدالة وفقاً لأحكام القانون.

السلطة التشريعية:
الجزء المعني من الجهاز الحكومي بسن وإصدار القوانين ووضع السياسات.

التشهير:
نشر معلومات خاطئة مضللة بغرض الإساءة إلى سمعة شخص ما.

سياحة التشهير:
ظاهرة رفع قضايا التشهير أمام محاكم دولة أخرى يميل فيها النظام القضائي لصالح أحد الأطراف (انظر تعاريف «التشهير» و «المدعى عليه» و «المدعي»).

تنوع وسائل الإعلام:
وجود وسائل متنوعة للإعلام الجماهيري، بما في ذلك على صعيد الصحافة والإذاعة والتليفزيون والإنترنت وغيرها، وهو تعبير مرادف لتعددية وسائل الإعلام.

تعددية وسائل الإعلام:
راجع تعريف تنوع وسائل الإعلام.

المسؤولية الإعلامية:
فكرة أن على كل وسائل الإعلام (مع التشديد على الإعلام التجاري) واجبات ومسئوليات تجاه المجتمع الذي تعمل فيه.

أحكام غير ملزمة قانوناً:
أحكام غير منصوص عليها في القانون ولا يمكن فرضها من خلال سلطة القانون، وغالباً ما يستخدم هذا التعبير للدلالة على القواعد التنظيمية الطوعية التي يتبناها أعضاء مجموعة ما. (وهي على عكس الأحكام الملزمة قانوناً).

المدعي:
هو الشخص الذي يرفع قضية أو دعوة قضائية أمام المحكمة ضد شخص آخر أو ضد كيان ما.

الرقابة الذاتية:
قيام الفرد بممارسة الرقابة على نفسه على الرغم مما يبدو من عدم وجود ضغوط أو تدخلات خارجية عليه أو تهديدات ضده، وغالباً ما يكون الدافع الأساسي لهذه الرقابة هو الخوف من الانتقام (انظر تعريف الرقابة).

الأحكام الملزمة قانوناً:
القانون الملزم أو النظامي هو القانون الذي تصدره السلطة التشريعية وبذلك يختلف عن العرف أو أحكام القضاء (انظر تعريف «الأحكام غير الملزمة قانوناً»).

الملحق ١

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

(تُرجم هذا الإعلان إلى أكثر من ٢٥٠ لغة)

الديباجة

لما كان الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم،

ولما كان تناسي حقوق الإنسان وازدراؤها قد أفضيا إلى أعمال همجية آذت الضمير الإنساني، وكان غاية ما يرنو إليه عامة البشر انبثاق عالم يتمتع فيه الفرد بحرية القول والعقيدة ويتحرر من الفزع والفاقة،

ولما كان من الضروري أن يتولى القانون حماية حقوق الإنسان لكيلا يضطر المرء آخر الأمر إلى التمرد على الاستبداد والظلم،

ولما كان من الجوهري تعزيز تنمية العلاقات الودية بين الدول،

ولما كانت شعوب الأمم المتحدة قد أكدت في الميثاق من جديد إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء من حقوق متساوية وحزمت أمرها على أن تدفع بالرقي الاجتماعي قدما وأن ترفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح ،

ولما كانت الدول الأعضاء قد تعهدت بالتعاون مع الأمم المتحدة على ضمان اطراد مراعاة حقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترامها،

ولما كان للإدراك العام لهذه الحقوق والحريات الأهمية الكبرى للوفاء التام بهذا التعهد،

فإن الجمعية العامة تنادي بهذا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه المستوى المشترك الذي ينبغي أن تستهدفه كافة الشعوب والأمم حتى يسعى كل فرد وهيئة في المجتمع، واضعين على الدوام هذا الإعلان نصب أعينهم، إلى توطيد احترام هذه الحقوق والحريات عن طريق التعليم والتربية واتخاذ إجراءات مطردة، قومية وعالمية، لضمان الاعتراف بها ومراعاتها بصورة عالمية فعالة بين الدول الأعضاء ذاتها وشعوب البقاع الخاضعة لسلطانها.

المادة ١

يولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا عقلا وضميرا وعليهم أن يعامل بعضهم بعضا بروح الإخاء.

المادة ٢

لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان دون أي تمييز، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر، دون أية تفرقة بين الرجال والنساء. وفضلاً عما تقدم، فلن يكون هناك أي تمييز أساسه الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي لبلد أو البقعة التي ينتمي إليها الفرد سواء كان هذا البلد أو تلك البقعة مستقلاً أو تحت الوصاية أو غير متمتع بالحكم الذاتي أو كانت سيادته خاضعة لأي قيد من القيود.

المادة ٣

لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه.

المادة ٤

لايجوز استرقاق أو استعباد أي شخص، ويحظر الاسترقاق وتجارة الرقيق بكافة أشكالهما.

المادة ٥

لايعرض أي إنسان للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو الحاطة بالكرامة.

المادة ٦

لكل إنسان أينما وجد الحق في الاعتراف بشخصيته القانونية.

المادة ٧

كل الناس سواسية أمام القانون ولهم الحق في التمتع بحماية متكافئة دون أية تفرقة، كما أن لهم جميعاً الحق في حماية متساوية ضد أي تمييز يخل بهذا الإعلان وضد أي تحريض على تمييز كهذا.

المادة ٨

لكل شخص الحق في أن يلجأ إلى المحاكم الوطنية لإنصافه إذا وقع اعتداء على الحقوق الأساسية التي يمنحها له القانون.

المادة ٩

لا يجوز اعتقال أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفاً.

المادة ١٠

لكل إنسان الحق، على قدم المساواة التامة مع الآخرين، في أن تنظر قضيته أمام محكمة مستقلة نزيهة نظراً عادلاً علنياً للفصل في حقوقه والتزاماته وأية تهمة جنائية توجه إليه.

المادة ١١

(١) كل شخص متهم بجريمة يعتبر بريئاً إلى أن تثبت إدانته قانوناً بمحاكمة علنية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية للدفاع عنه.

(٢) لا يدان أي شخص من جراء أدائه عملاً أو الامتناع عن أدائه عملاً إلا إذا كان ذلك يعتبر جرماً وفقا للقانون الوطني أو الدولي وقت الارتكاب، كذلك لا توقع عليه عقوبة أشد من تلك التي كان يجوز توقيعها وقت ارتكاب الجريمة.

المادة ١٢

لا يتعرض أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة أو أسرته أو مسكنه أو مراسلاته أو لحملات على شرفه وسمعته، ولكل شخص الحق في حماية القانون من مثل هذا التدخل أو تلك الحملات.

المادة ١٣

(١) لكل فرد حرية التنقل واختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة.

(٢) يحق لكل فرد أن يغادر أي بلد بما في ذلك بلده كما يحق له العودة إليه.

المادة ١٤

لكل فرد الحق في أن يلجأ إلى بلاد أخرى أو يحاول اللجوء إليها هرباً من الاضطهاد.

لا ينتفع بهذا الحق من قدم للمحاكمة في جرائم غير سياسية أو لأعمال تناقض أغراض الأمم المتحدة ومبادئها.

المادة ١٥

(١) لكل فرد حق التمتع بجنسية ما.

(٢) لا يجوز حرمان شخص من جنسيته تعسفاً أو إنكار حقه في تغييرها.

المادة ١٦

(١) للرجل والمرأة حق التزوج وتأسيس أسرة دون أي قيد بسبب الجنس أو الدين متى بلغا سن الزواج، ولهما حقوق متساوية عند الزواج وأثناء قيامه وعند انحلاله.

(٢) لا يبرم عقد الزواج إلا برضى الطرفين الراغبين في الزواج رضى كاملاً لا إكراه فيه.

(٣) الأسرة هي الوحدة الطبيعية الأساسية للمجتمع ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة.

المادة ١٧

(١) لكل شخص حق التملك بمفرده أو بالاشتراك مع غيره.

(٢) لا يجوز تجريد أحد من أملاكه تعسفاً.

المادة ١٨

لكل شخص الحق في حرية التفكير والضمير والدين، ويشمل هذا الحق حرية تغيير ديانته أو عقيدته، وحرية الإعراب عنهما بالتعليم والممارسة وإقامة الشعائر ومراعاتها سواء أكان ذلك فرداً أم مع جماعة.

المادة ١٩

لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية.

المادة ٢٠

(١) لكل شخص الحق في حرية الاشتراك في الجمعيات والجماعات السلمية.

(٢) لا يجوز إرغام أحد على الانضمام إلى جمعية ما.

المادة ٢١

لكل فرد الحق في الاشتراك في إدارة الشؤون العامة لبلاده إما مباشرةً وإما بواسطة ممثلين يختارون اختياراً حراً.

لكل شخص نفس الحق الذي لغيره في تقلد الوظائف العامة في البلاد.

إن إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة، ويتم التعبير عن هذه الإرادة بانتخابات نزيهة دورية تجري على أساس الاقتراع السري وعلى قدم المساواة بين الجميع أو حسب أي إجراء مماثل يضمن حرية التصويت.

المادة ٢٢

لكل شخص بصفته عضواً في المجتمع الحق في الضمان الاجتماعي وفي أن يتم تحقيقه من خلال المجهود القومي والتعاون الدولي وبما يتفق مع نظم كل دولة ومواردها والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتربوية التي لاغنى عنها لكرامته وللنمو الحر لشخصيته.

المادة ٢٣

(١) لكل شخص الحق في العمل، وله حرية اختياره بشروط عادلة مرضية كما أن له حق الحماية من البطالة.

(٢) لكل فرد دون أي تمييز الحق في أجر متساو للعمل.

(٣) لكل فرد يقوم بعمل الحق في أجر عادل مرض يكفل له ولأسرته عيشة لائقة بكرامة الإنسان تضاف إليه، عند اللزوم، وسائل أخرى للحماية الاجتماعية.

(٤) لكل شخص الحق في أن ينشئ وينضم إلى نقابات حماية لمصلحته.

المادة ٢٤

لكل شخص الحق في الراحة، وفي أوقات الفراغ، ولاسيما في وضع حد معقول لساعات العمل وفي عطلات دورية بأجر.

المادة ٢٥

(١) لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته، ويتضمن ذلك التغذية والملبس والمسكن والعناية الطبية وكذلك الخدمات الاجتماعية اللازمة، وله الحق في تأمين معيشته في حالات البطالة والمرض والعجز والترمل والشيخوخة وغير ذلك من فقدان وسائل العيش نتيجة لظروف خارجة عن إرادته.

(٢) للأمومة والطفولة الحق في مساعدة ورعاية خاصتين، وينعم كل الأطفال بنفس الحماية الاجتماعية سواء أكانت ولادتهم ناتجة عن رباط شرعي أو بطريقة غير شرعية.

المادة ٢٦

(١) لكل شخص الحق في التعلم، ويجب أن يكون التعليم في مراحله الأولى والأساسية على الأقل بالمجان، وأن يكون التعليم الأولي إلزامياً، وينبغي أن يعمم التعليم الفني والمهني، وأن ييسر القبول للتعليم العالي على قدم المساواة التامة للجميع وعلى أساس الكفاءة.

(٢) يجب أن تهدف التربية إلى إنماء شخصية الإنسان إنماءاً كاملاً، وإلى تعزيز احترام الإنسان والحريات الأساسية وتنمية التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات العنصرية أو الدينية، وإلى زيادة مجهود الأمم المتحدة لحفظ السلام.

(٣) للآباء الحق الأول في اختيار أسلوب تربية أولادهم.

المادة ٢٧

(١) لكل فرد الحق في أن يشارك مشاركة حرة في حياة المجتمع الثقافي وفي الاستمتاع بالفنون والمساهمة في التقدم العلمي والاستفادة من نتائجه.

(٢) لكل فرد الحق في حماية المصالح الأدبية والمادية المترتبة على إنتاجه العلمي أو الأدبي أو الفني.

المادة ٢٨

لكل فرد الحق في التمتع بنظام اجتماعي دولي تتحقق بمقتضاه الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الإعلان تحققاً تاماً.

المادة ٢٩

(١) على كل فرد واجبات نحو المجتمع الذي يتاح فيه وحده لشخصيته أن تنمو نمواً حراً كاملاً.

(٢) يخضع الفرد في ممارسة حقوقه وحرياته لتلك القيود التي يقررها القانون فقط، وذلك لضمان الاعتراف بحقوق الغير وحرياته واحترامها ولتحقيق المقتضيات العادلة للنظام العام والمصلحة العامة والأخلاق في مجتمع ديمقراطي.

(٣) لا يصح بحال من الأحوال أن تمارس هذه الحقوق ممارسة تتناقض مع أغراض الأمم المتحدة ومبادئها.

المادة ٣٠

ليس في هذا الإعلان نص يجوز تأويله على أنه يخول لدولة أو جماعة أو فرد أي حق في القيام بنشاط أو تأدية عمل يهدف إلى هدم الحقوق والحريات الواردة فيه.

الملحق ٢

الميثاق التأسيسي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

(الديباجة ونص المادة الأولى)

(اعتُمِد هذا الميثاق التأسيسي في لندن في ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٥ وعدله المؤتمر العام للمنظمة في دوراته الثانية والثالثة والرابعة والخامسة والسادسة والسابعة والثامنة والتاسعة والعاشرة والثانية عشرة والخامسة عشرة والسابعة عشرة والتاسعة عشرة والعشرين والحادية والعشرين والرابعة والعشرين والخامسة والعشرين والسادسة والعشرين والسابعة والعشرين والثامنة والعشرين والتاسعة والعشرين والحادية والثلاثين).

إن حكومات الدول الأطراف في هذا الميثاق التأسيسي تعلن باسم شعوبها أنه:

لما كانت الحروب تتولد في عقول البشر، ففي عقولهم يجب أن تبنى حصون السلام، ولما كان جهل الشعوب بعضها لبعض مصدر الريبة والشك بين الأمم على مر التاريخ وسبب تحوّل خلافاتها إلى حروب في كثير من الأحيان، ولما كانت الحرب العظمى المروعة التي انتهت مؤخراً قد نشبت بسبب التنكُّر للمثل العليا للديمقراطية التي تنادي بالكرامة والمساواة والاحترام للذات الإنسانية، وبسبب العزم على إحلال مذهب عدم المساواة بين الأجناس محل هذه المثل العليا عن طريق استغلال الجهل والانحياز، ولما كانت كرامة الإنسان تقتضي نشر الثقافة وتنشئة الناس جميعا على مبادئ العدالة والحرية والسلام، وكان هذا العمل بالنسبة لجميع الأمم واجبا مقدسا ينبغي القيام به في روح من التعاون المتبادل، ولما كان السلم المبني على مجرد الاتفاقات الاقتصادية والسياسية بين الحكومات لا يقوى على دفع الشعوب إلى الالتزام به التزاماً إجماعياً ثابتاً مخلصاً، كان من المحتم بالتالي أن يقوم هذا السلم على أساس من التضامن الفكري والمعنوي بين بني البشر.

لهذه الأسباب، فإن الدول الموقعة على هذا الميثاق، إذ تعتزم تأمين فرص التعليم تأميناً كاملاً متكافئاً لجميع الناس، وضمان حرية الانصراف إلى الحقيقة الموضوعية والتبادل الحر للأفكار والمعارف، تقرر تنمية العلاقات بين الشعوب ومضاعفتها تحقيقاً لتفاهم أفضل بينها، ولوقوف كل شعب منها بصورة أدق وأصدق على عادات الشعوب الأخرى.

وبناء على ذلك تنشئ الدول بموجب هذا الميثاق منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة لكي تسعى، عن طريق تعاون أمم العالم في ميادين التربية والعلم والثقافة، إلى

بلوغ أهداف السلم الدولي، وتحقيق الصالح المشترك للجنس البشري، وهى الأهداف التي أنشئت من أجلها منظمة الأمم المتحدة والتي ينادي بها ميثاقها.

المادة الأولى:
أهداف المنظمة ومهامها

١- تستهدف المنظمة المساهمة في صون السلم والأمن بالعمل، عن طريق التربية والعلم والثقافة، على توثيق عرى التعاون بين الأمم، لضمان الاحترام الشامل للعدالة والقانون وحقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس كافة دون تمييز بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين، كما أقرها ميثاق الأمم المتحدة لجميع الشعوب.

٢- ولهذه الغايات فإن المنظمة:

(أ) تعزز التعارف والتفاهم بين الأمم بمساندة أجهزة إعلام الجماهير وتوصي لهذا الغرض بعقد الاتفاقات الدولية التي تراها مفيدة لتسهيل حرية تداول الأفكار عن طريق الكلمة والصورة.

(ب) تعمل على تنشيط التربية الشعبية ونشر الثقافة بالتعاون مع الدول الأعضاء بناء على رغبتها، ومعاونتها على تنمية نشاطها التربوي، وبإقامة التعاون بين الأمم لكي يتحقق بالتدريج المثل الأعلى في تكافؤ فرص التعليم لجميع الناس دون تمييز بسبب العنصر أو الجنس أو بسبب الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي، وباقتراح الأساليب التربوية المناسبة لتهيئة أطفال العالم أجمع للاضطلاع بمسؤوليات الإنسان الحر.

(ج) تساعد على حفظ المعرفة وعلى تقدمها وانتشارها بالسهر على صون وحماية التراث العالمي من الكتب والأعمال الفنية وغيرها من الآثار التي لها أهميتها التاريخية أو العلمية، وبتوصية الشعوب صاحبة الشأن بعقد اتفاقيات دولية لهذا الغرض، وبتشجيع التعاون بين الأمم في جميع فروع النشاط الفكري وتبادل المشتغلين في مجالات التربية والعلم والثقافة على النطاق الدولي وتبادل المطبوعات والأعمال الفنية والمواد العلمية وسائر المواد الإعلامية، وبالاعتماد على وسائل التعاون الدولي الملائمة لكي يتيسر للشعوب جميعها أن تطلع على ما ينشره كل شعب منها.

٣- وحرصاً على تأمين استقلال الثقافات والنظم التربوية وسلامتها وتنوعها المثمر في الدول الأعضاء، ليس للمنظمة أن تتدخل في أي شأن يكون من صميم السلطان الداخلي لهذه الدول.

الملحق ٣

نموذج لمدونة آداب المهنة خاص بمجلس صحافة

[فيما يلي أمثلة لبعض بنود مدونات متنوعة لآداب المهنة معتمدة من مجالس الصحافة في عدة بلدان من مناطق شتى، ويتعين على كل مجلس للصحافة أن يتبني مدونة آداب تعبّر عن الخصائص الفريدة للمجتمع الذي يعمل المجلس فيه.]

- حماية حرية الصحافة والعمل على تعزيزها: إن حرية التعبير حق أساسي لكل مواطن، وعلى الصحافيين ووسائل الإعلام أن يتخذوا دائماً مواقف ثابتة وصارمة وأن يتحلوا باليقظة في حماية هذا الحق والعمل على تعزيزه.
- الحفاظ على الحق في التماس المعلومات وممارسته: من واجب الصحافة العمل بنشاط وهمة وتكريس الجهود للحفاظ على حق المواطن في الانتفاع بإعلام جيد.
- صحة المعلومات: إن من واجب الإعلام الإخباري تقديم معلومات صحيحة ووقائعية ومتوازنة وذلك بشكل موضوعي أمين يحدد مصادرها وخلفياتها.
- حرية التحرير وتوافر إمكانية المساءلة: عملاً بمبدأ حرية التحرير المقبول عالمياً، فإن المسؤولية النهائية في النشر تقع على عاتق المحرر، بما في ذلك سلطة إنتاج المواد الإعلامية ونشرها وتوزيعها، ويجب أن تضمن وسائل الإعلام الاستقلال التحريري داخلياً.
- السرقات الأدبية: يجب عدم نشر أو إذاعة أو توزيع أي مواد نشرت من قبل، دون إدراج المصادر الأصلية والحصول على إذن من المصدر الأصلي بإعادة النشر.
- الشكاوى: يحق لكل متضرر من مادة إعلامية أن يتقدم بشكوى إلى مجلس الصحافة ضد أي صحافي أو مؤسسة إعلامية في غضون وقت معين على أن تتضمن الشكوى أدلة وقائعية تبين الجوانب التي تمت بها مخالفة مدونة آداب المهنة هذه، وإذا ما رأي المجلس، بعد التحقق بوجه عام من وقوع الأمر المعني، أنه حدث تجاوز على أحكام المدونة، وجب عليه أن يستدعي المدعى عليه وأن يعرض عليه نسخة من الشكوى ويطالبه بالمثول أمام المجلس للدفاع عن نفسه.
- يُحظر إجراء تعديلات مضللة للصور أو استعمالها بشكل مضلل.
- يجب التمييز في النشر بين الآراء والحقائق والتكهنات.

- ينبغي عدم الكشف عن هوية مصادر الأخبار إذا طلبوا إخفاءها.
- يُحظر اتباع أي طرق غير أخلاقية للحصول على المعلومات.
- على العاملين في الإعلام التفكير في قيمهم الثقافية ذاتها وعدم فرضها على الآخرين.
- يجب تحاشي استخدام الأفكار النمطية المتعلقة بالعرق أو نوع الجنس أو السن أو الدين أو الانتماء الإثني أو مكان الإقامة أو الميل الجنسي أو العوق أو المظهر الشخصي أو المكانة الاجتماعية.
- يجب مساندة التبادل الحر لوجهات النظر حتى لو كان بعضها مثيراً للاشمئزاز.
- على الصحافة ـأن تتجنب تصوير أحداث العنف وأشكال السلوك الفظ وحالات المعاناة الإنسانية على نحو غير لائق، وأن تحترم حقوق صغار السن في الحماية من هذه المشاهد.
- على العاملين في مجال الإعلام أن يميزوا في نتاجهم بشكل واضح بين المعلومات الوقائعية والآراء التحليلية بشأنها.

الهوامش

١- كان عدد الدول الأعضاء في اليونسكو في ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١ يبلغ ١٩٥ دولة عضواً، إضافة إلى ٣١ ثمانية أعضاء منتسبين.

٢- يعد المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) أعلى سلطة لاتخاذ القرارات في المنظمة، ويتكون من ممثلي الدول الأعضاء ويجتمع مرة كل سنتين، ويعنى بتحديد السياسات والخطوط العامة لعمل المنظمة.

٣- المادة ١٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي تم اعتُمد في عام ١٩٦٦.

٤- انظر:
Toby Mendel and Eve Salomon, in Freedom of Expression and Broadcasting Regulation. CI Debates Series No. 8- February 2011 ISSN, 21763224-, UNESCO.

٥. هذه المبادئ الأربعة مستخلصة من كتاب «نظام حرية التعبير» لتوماس إيمرسون (١٩٧٠) [باستثناء أي حالات قد يشار فيها إلى خلاف ذلك].

٦- لمزيد من المناقشات المتعمقة، انظر، على سبيل المثال، المقال التالي:
Freedom of Expression and Categories of Expression (1979) by T.M.Scanlon Jr. University of Pittsburgh Law Review, (40)519-550

٧- انظر، على سبيل المثال، راجع مقال ديفيد ج. برينان:
Printing in England and broadcasting in Australia: A Comparative study of regulatory impulse. In Adelaide Law Review (2002) (22) 6386-.

٨- ومن الأسباب الأخرى التكلفة الباهظة لطباعة الصحف وكذلك التكوين السكاني لفئات الجمهور المستهدف.

٩- للاطلاع على أمثلة عن سياحة قضايا التشهير، انظر:
www.article19.org/data/files/pdfs/publications/uk-libel-tourism.pdfwww.economist.com/node/12903058

١٠- انظر موقع اليونسكو الإلكتروني بخصوص الهيئات العامة للإذاعة:
http://portal.unesco.org/ci/en/ev.php-URL_ID=1525&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=201.html

١١- انظر الإعلان ٥٩ (١) الذي اعتُمد في الدورة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٦: «حرية الإعلام حق أصيل من حقوق الإنسان [...] وهو أساس كل الحريات التي تبجلها منظمة الأمم المتحدة.

١٢- قائمة البلدان هذه مأخوذة عن روجر فليجيلز (٢٠١٠): نظرة عامة على البلدان والمناطق التسعين التي اعتمدت قوانين خاصة بحرية الإعلام .

١٣- راجع كتاب توماس كارلي
Hero-worship: and the Heroic in History. (1901).

١٤- انظر: hat a Free Press Means to Me: Voices of Freedom 2000. World Press Freedom Committee.

١٥- المرجع السابق.

١٦- المرجع السابق.

١٧- المرجع السابق.

١٨- أصدر المدير العام لليونسكو بياناً رسمياً أدان فيه هذا الاعتداء على الصحافيين ووصفه بالجريمة المروعة وطالب الحكومة بإجراء تحقيق سريع وشامل. للمزيد من المعلومات، انظر : http://portal.unesco.org/ci

١٩- انظر المعلومات الصادرة عن لجنة حماية الصحافيين والواردة على الموقع التالي: www.cpj.org

٢٠- انظر:
Barry James in Press Freedom: Safety of Journalists and Impunity. 2007 UNESCO Publication

٢١. للحصول على المزيد من التفاصيل، انظر على سبيل المثا ل، الدليل الصادر عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بشأن المراقبة الذاتية لوسائل الإعلام ( )، أو موقع المعهد الآسيوي لتمية الإذاعة (على العنوان http://www.aibd.org.my)، أو موقع اليونسكو على العنوان التالي: www.unesco.org/ci

٢٢. تسمية «أمين المظالم» هي ترجمة للكلمة الإنجليزية "ombudsman" التي يرجح أن تكون مأخوذة من كلمة "umbodhsmadhr» النرويجية القديمة ومعناها "المدير الموثوق فيه". راجع على سبيل المثال قاموس The American Heritage Dictionary of the English Language، طبعة عام ٢٠٠٩.

٢٣- انظر:
Ognian Zlatev, The Media Self regulationGuidebook, OSCE, 2008: 44,
وللمزيد من المعلومات، انظر موقع اليونسكو على العنوان التالي:
http://www.unesco.org/new/en/communication-and-information/freedomof-expression/professional-journalisticstandards-and-code-of-ethics/africa/press-councilsmedia-ombudsman

٢٤- انظر: www.cpj.org

٢٥- انظر: www.en.rsf.org

٢٦- انظر: www.unesco.org/webworld/condemnation

٢٧- انظر الملحق الذي يعرض بنوداً من بعض مدونات آداب مهنة الصحافة.

٢٨. تبادَل الآراء بشأن هذه الأمثلة مع قراء آخرين لهذا الدليل من مختلف أنحاء العالم. راجع بيانات جهات الاتصال على الغلاف الخلفي للدليل.

٢٩. قناة تليفزيونية خيالية. للاطلاع على مزيد من الأمثلة، انظر الفصل الخاص بدراسة حالة.

٣٠. أطلق على هذه الثورة أيضاً اسم "ثورة تويتر" أو "ثورة فيسبوك".

٣١. تمثل "المباردة العربية لإنترنت حر" (OpenArab.net) Open Arab Internet (www.openarab.net)، وفقاً للموقع الرسمي الخاص بها، مباردة تقوم بها الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، وتهدف إلى الدفاع عن الاستخدام الحر للإنترنت دون رقابة أو مصادرة أو حجب أو تجسس. وهي تسعى، في هذا الصدد، إلى توفير المعلومات المتعلقة بالإنترنت، سواء عربياً أو دولياً، كما تدافع عن مستخدمي الإنترنت ومصممي المواقع والكتّاب من خلال تنظيم حملات قانونية وإعلامية وتسليط الضوء على الممارسات التي تحد من هذه الحرية على الإنترنت.

٣٢. «الصحافة الإلكترونية والمدونات» (٢٠٠٧)، التقرير السنوي عن حرية الرأي والتعبير في مصر لعام ٢٠٠٧. وقد تم تنزيل المادة في ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨ من الموقع التالي:
www.openarab.net/en/node/281

٣٣. مقال بعنون"الحكم بالسجن سنتين على صاحب مدونة؛ منظمة "مراسلون بلا حدود" تطالب بإطلاق سراح المدون كريم عامر (٢٠٠٨)، وقد تم تنزيل المقال في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨ من الموقع:
www.rsf.org/article.php3?id_article=29192

٣٤- لم تعد مدونة "جمهورية إيمان" متاحة للجمهور، ويمكنك الاطلاع على مزيد من المعلومات عن المدونة من خلال مدونة أخرى بعنوان "يوميات مصرية" على العنوان التالي:
http://egyptianchronicles.blogpost.com/2007/5/fall-of-eman-republic.html

٣٥-انظر: Slackman, M. (2009, Feb 17). Egypt'scritics have a voice, but never the last word.
وهو مقال تم تنزيله في ١٧ شباط/ فبراير ٢٠٠٩ من الموقع التالي:
http://www.nytimes.com/2009/02/18/world/middleeast/18egypt.html?ref=middleeast

٣٦- للحصول على المزيد من المعلومات، انظر:
www.unesco.org/new/en/communication-and-information/flagship-project-activities/world-press-freedom-day/homepage

٣٧- للحصول على قائمة كاملة بعناوين جميع مكاتب اليونسكو في مختلف أنحاء العالم، انظر موقع المنظمة على العنوان التالي:
http://www.unesco.org/new/en/bfc/all-offices/

٣٨- وفق آخر التقارير الرسمية، بلغ عدد قتلى الإبادة الجماعية في رواندا إلى حوالي ٠٠٠ ٠٧٤ ١ قتيل.

٣٩- شركة جيمس ف. ميو للإعلام (الولايات المتحدة، ٢٠٠٢)، وشركة ويلسون ف. ميو للألعاب (الولايات المتحدة، ٢٠٠٢).

٤٠- حسب وكالة دي إف سي، وصل إجمالي عائدات هذه التجارة إلى ٥٧ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٩. ويمكنك الحصول على مثل هذه المعلومات من الموقع التالي:
www.gamesindustry.biz/articles/industry-revenue-57-billion-in-2009.html

٤١- ارتفعت إيرادات الأفلام في العالم في عام ٢٠٠٩ إلى ٢٩,٩ مليار دولار أمريكي، ويمكنك الحصول على هذه المعلومات من الموقع التالي:
www.businessweek.com/news/201010-03-/globalboxoffice-sales-rose-to-a-record-299--billion-in-2009.html

ملاحظاتك

ملاحظاتك